

تَتَوَجَّحُ إِلَى الْجَنَّةِ

في فضل التأمين

فِي الصَّلَاةِ

رسالة مختصرة اشتملت على بيان مشروعية التأمين من أدلة السنة الصحيحة متوجه بكلام أهل العلم وقد انحقت ببعض المسائل والفوائد المتعلقة بالتأمين خارج الصلاة مع الرد على الشبهات المثارة في ذلك مع بيان الأحاديث الضعيفة

وَيَلِيهِ

الْمَشْكَاةُ

في استحباب وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى

فِي الصَّلَاةِ

اشتمل على مشروعية وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة من أدلة السنة الصحيحة وقد انحقت ببعض المسائل والفوائد والرد على الشبهات المثارة في ذلك مع بيان الأحاديث الضعيفة

قرأه فضيلة الشيخ العلامة المحدث

رَبِّهِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَغْدَادِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ

تَأْلِيفُ

أَبِي الْمُنْذِرِ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدٍ الْبَغْدَادِيِّ

غَفَرَ اللَّهُ لَهُ وَلِوَالِدَيْهِ

كَرَّمَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ

لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ وَالنُّوَيْعِ

الْيَمَن - عَدَن



٧٧٢٠٠٦٦١٣ - ٧٧٩٥٥٥١٧١



الطبعة الأولى

١٤٤٥ هـ - ٢٠٢٤ م

كل الحقوق
محفوظة

تَتَوَجَّحُ إِلَى الْجَنَّةِ

في فضل التأمين

في الصلاة

رسالة مختصرة اشتملت على بيان مشروعية التأمين من أدلة السنة الصحيحة متوجه بكلام أهل العلم وقد ألحقت ببعض المسائل والفوائد المتعلقة بالتأمين خارج الصلاة مع الرد على الشبهات المثارة في ذلك مع بيان الأحاديث الضعيفة



اشتملت على مشروعية وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة من أدلة السنة الصحيحة وقد ألحقت ببعض المسائل والفوائد والرد على الشبهات المثارة في ذلك مع بيان الأحاديث الضعيفة

قرأها فضيلة الشيخ العلامة المحدث

يحيى بن عليّ العجميّ حفظه الله تعالى

تأليف

أبي التند

عبد الرحمن بن عبد الجليل بن هزاع الوائلي الخوياري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله، نحمده، ونستعينه، ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران].

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾ [النساء].

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا﴾ [٧٠] ﴿يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب].

أما بعد:

فإن من أعظم العبادات وأجل الطاعات هو نشر السنة في أوساط الناس، وبيان الأدلة الصحيحة التي تُبنى على مثلها العبادات، لا سيما بعض السنن التي يسعى أعداء السنة ليل نهار في بث الشبهات فيها؛ لكي يتوصلوا من خلال ذلك السعي إلى التلبيس على العامة وضعفاء العقول؛ لينهجوا الأفكار المنحرفة، والأهواء المضلة المخالفة للكتاب والسنة.

ومن تلك المسائل المشهورة التي صارت -ولا سيما في الأزمنة المتأخرة- يُروَّج لها في كل محفل، وفي وسائل التواصل الاجتماعي: (مسألة وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى، ومسألة التأمين) في الصلاة، والحقيقة أن هاتين المسألتين إن كان النقاش فيهما بين أهل السنة فيقال: (هما مسألتان فقهيَّتان)، وأما إن كان النقاش فيهما في سياق الرد على المخالفين لأهل السنة فهما تُعدَّان من مسائل العقيدة، وتُذكران من جملة مخالفات أعداء السنة لأهل السنة.

وإنما تُذكران في هذه المواضع من باب بيان أنهما صارتا شعارًا لأهل الإسلام، وتركهما يُعدُّ من شعار أهل الزندقة، من روافض وغيرهم ممن ينتسب للإسلام، ومن فضل الله تعالى أنه قد تصدى للرد عليهم -في هاتين المسألتين- علماء أهل السنة، فلا تجدهم في نقاش مثل هاتين المسألتين إلا ويبيّنون فيها الحق بالدليل، ويردُّون على المخالفين ويفنِّدون شبهاتهم الواهية التي يلبِّسون بها على ضعفاء العقول.

وقد كُتِبَ -في هذا الصدد- رسائل كثيرة، ومن باب المشاركة في ذلك كتبت هذه الرسالة، أسأل الله العليّ القدير أن ينفع بها المسلمين في أرجاء المعمورة، إنه تعالى على كل شيء قدير.



سبب كتابة هاتين الرسالتين

وكانت المناسبة لكتابة هاتين الرسالتين أنني -بحمد الله تعالى- أدرّس بعض إخواني طلاب العلم كتاب عمدة الأحكام للإمام عبد الغني المقدسي -**رَحْمَةُ اللَّهِ**؛ فوصلنا إلى كتاب صفة صلاة النبي -**صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ**، وكانت هاتان المسألتان من جملة المسائل المتفرعة، فجمعت بعض مادتها وأمليتها على إخواني، ثم إني رأيت أن تكون في رسالة مستقلة تنمّة للفائدة، وتيسيراً على القارئ، ومشاركةً في نشر السنة والذب عنها، وبيان بعض الشبهات المثارة حولها، راجياً من الله -تبارك وتعالى- أن ينفع بها، وأن يرزقني ذخرها بين يديه، إنه على كل شيء قدير. والحمد لله رب العالمين.

✍️ وكتبه: أبو المنذر عمار بن عبد الجليل بن هزاع الوريقي الحوباني

-غفر الله له ولوالديه وللمسلمين-.

يوم الخميس، الرابع من رمضان، لعام خمسة وأربعين وأربعمائة وألف من هجرة النبي -**صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ**، في دار الحديث السلفية بشحوح - سيئون -

حضر موت

القائم عليها فضيلة شيخنا ووالدنا:

العلامة يحيى بن علي الحجوري -حفظه الله تعالى-.

الرسالة الأولى: التأمين في الصلاة وغيرها

❁ معنى (التأمين) لغة وشرعاً

معنى كلمة (آمِنَ) في اللغة:

قال الإمام النووي - رَحِمَهُ اللهُ -: "واختلف العلماء في معناها، فقال الجمهور من أهل اللغة والغريب والفقه: (معناه: اللهم استجب)، وقيل: (ليكن كذلك)، وقيل: (افعل)، وقيل: (لا تخيِّب رجاءنا)، وقيل: (لا يقدر على هذا غيرك)، وقيل: (هو طابع الله على عباده، يدفع به عنهم الآفات)، وقيل: (هو كنز من كنوز العرش، لا يعلم تأويله إلا الله)، وقيل: (هو اسم الله تعالى)، وهذا ضعيف جداً، وقيل غير ذلك" (١). اهـ

قلت: أما أنها كنز من كنوز الجنة، وأنها اسم الله الأعظم، ورد ذلك في أحاديث ضعيفة بيَّنتُ عللها في الأحاديث الضعيفة في نهاية هذا البحث.

وأما المعاني الأولى: (ليكن كذلك، وافعل، ولا تخيِّب رجاءنا، ولا يقدر على هذا غيرك)، كل هذه المعاني مردُّها إلى قول: (اللهم استجب)، فلا منافاة؛ فالمعاني متقاربة.

معنى كلمة (آمِنَ) في الشرع:

هي بمعنى الدعاء - على ما تقدم - بمعنى: (اللهم استجب).

(١) «المجموع شرح المذهب» (٣/ ٣٧٠ ط: المنيرية).

جاء في مصنف عبد الرزاق عن ابن جريج، عن عطاء قال: "قلت له: أكان ابن الزبير يؤمّن على إثر أم القرآن؟ قال: نعم، ويؤمّن من وراءه حتى أن للمسجد للجة. ثم قال: إنما (آمين) دعاء" (١). اهـ

صحح الأثر **الإمام الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - فقال:** "فقد صرح ابن جريج في هذه الرواية أنه تلقى ذلك عن عطاء مباشرة؛ فأمنّا بذلك تدليسه، وثبت بذلك هذا الأثر عن ابن الزبير" (٢). اهـ المقصود

قال الإمام القرطبي - رَحِمَهُ اللهُ -: "معنى (آمين) عند أكثر أهل العلم: (اللهم استجب لنا)، وُضع موضع الدعاء" (٣). اهـ

قلت: ولكن لا يعني أن (آمين بمعنى الدعاء) أنها دعاء مجرد، بل هي جواب على دعاء، فلا يصح أن يقول الشخص: (آمين، آمين) مجردًا دون أن يكون هناك دعاء يقوله أو يقال له، بل هي جواب على دعاء، ولذلك **يقول ابن حزم - رَحِمَهُ اللهُ -:** "لأن المؤمن في اللغة داع بلا شك، لأن معنى (آمين): (اللهم افعل ذلك)، فالتأمين دعاء صحيح بلا شك، ولا يسمى الداعي مؤمنًا أصلاً، ولا يسمى الدعاء تأمينًا حتى يلفظ بآمين، فكل تأمين دعاء، وليس كل دعاء تأمينًا" (٤). اهـ

(١) «مصنف عبد الرزاق» برقم: (٢٦٤٠).

(٢) «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة» (٣٦٩/٢).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (١٢٨/١).

(٤) «المحلى بالآثار» (٢٩٦/٢).

إعراب كلمة (آمِينَ):

اسم فعل طلب أو دعاء، ولا يقال: (اسم فعل أمر)؛ لأن الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - لا يجوز أن يقال في حقه: (فعل أمر)، ولكن يقال: (اسم فعل دعاء أو طلب، بمعنى: اللهم استجب)، وهي اسم فعل أمر مبني على الفتح (١).

لغات التامين في الصلاة

قال الماوردي - رَحِمَهُ اللهُ -: "فأما قول (آمِينَ) ففيه لغات:

إحداها: (آمِينَ) بالقصر والتخفيف.

والثانية: (آمِينَ) بالمد والتخفيف. قال الشاعر:

يَا رَبِّ لَا تَسْلُبْنِي حُبَّهَا أَبَدًا وَيَرْحَمْ اللهُ عَبْدًا قَالَ آمِينَ

فأما تشديد الميم فيه فينصرف معناه عن الدعاء إلى (القصد)، قال الله تعالى:

{ وَلَا آمِينَ ابَّيْتُ الْحَرَامَ } [المائدة: ٢] يعني: قاصدين البيت الحرام (٢). اهـ

وقال النووي - رَحِمَهُ اللهُ -: "وأما لغاته ففي (آمِينَ) لغتان مشهورتان: أفصحهما

وأشهرهما وأجودهما عند العلماء (آمِينَ) بالمد بتخفيف الميم، وبه جاءت روايات

الحديث، والثانية: (آمِينَ) بالقصر وبتخفيف الميم، حكاها ثعلب وآخرون،

وأنكرها جماعة على ثعلب، وقالوا: (المعروف المد، وإنما جاءت مقصورةً في

ضرورة الشعر)، وهذا جواب فاسد؛ لأن الشعر الذي جاء فيها فاسد من

(١) انظر «تفسير القرآن الكريم» (١/ ٢٣) - بترقيم الشاملة) للمقدم.

(٢) «الحاوي الكبير» (٢/ ١١٢).

ضرورة القصر. وحكى الواحدي لغةً ثالثةً (آمين) بالمد والإمالة مخففة الميم، وحكاها عن حمزة والكسائي "(١). اهـ

❁ حكم تشديد الميم في لفظة التأمين في الصلاة

من الأخطاء الشائعة وخاصة عند العوام أن يشدد الميم من كلمة (آمين) في الصلاة هكذا: (آمين)، وهذا التشديد يغيّر المعنى؛ حيث أن معناها في اللغة - بالتشديد -: (قاصدين)، وهذا يخرجها عن معنى (طلب إجابة الدعاء) المراد من التأمين في سورة الفاتحة.

وقد جاءت بمعنى (قاصدين) في القرآن الكريم في سورة المائدة في قوله تعالى:

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تُحْلُوا شَعَائِرَ اللَّهِ وَلَا الشَّهَرِ الْحَرَامَ وَلَا الْهَدْيَ وَلَا الْفَلَاحِيذَ وَلَا آيَاتِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّن رَّبِّهِمْ وَرِضْوَانًا وَإِذَا حَلَلْتُمْ فَاصْطَادُوا وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ أَن صَدُّوكُمْ عَنِ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ أَن تَعْتَدُوا وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ﴾ [المائدة].

قال الإمام البغوي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "قوله تعالى: { وَلَا آيَاتِ الْبَيْتِ الْحَرَامِ } أي:

قاصدين البيت الحرام - يعني: الكعبة - فلا تتعرضوا لهم" (٢). اهـ

فإذن: لغة التشديد للفظ (آمين) في الصلاة تُعدُّ لحناً منكراً مغيِّراً للمعنى.

قال الإمام النووي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وحكى لغة الشد أيضاً القاضي عياض، وهي

(١) «المجموع شرح المذهب» (٣/ ٣٧٠).

(٢) «معالم التنزيل في تفسير القرآن» (٢/ ٩ - ط: طيبة).

شاذة منكورة مردودة، ونص ابن السكيت وسائر أهل اللغة على أنها من لحن العوام، ونص أصحابنا في كتب المذهب على أنها خطأ، قال القاضي حسين في تعليقه: (لا يجوز تشديد الميم)، قالوا: (وهذا أول لحن سُمع من الحسين بن الفضل البلخي حين دخل خراسان)، وقال صاحب التتمة: (لا يجوز التشديد، فإن شدد متعمداً بطلت صلاته)، وقال الشيخ أبو محمد الجويني في التبصرة والشيخ نصر المقدسي: (لا تعرفه العرب، وإن كانت الصلاة لا تبطل به لقصد الدعاء)، وهذا أجود من قول صاحب التتمة^(١). اهـ

قلت: والصواب أن الصلاة لا تبطل، ولا دليل يدل على ذلك، ولكن يكره ذلك، ولا بد أن يتعلم الجاهل ومن لا يحسن.

قال ابن قدامة - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "ولا يجوز التشديد فيها؛ لأنه يحيل معناها، فيجعله بمعنى: (قاصدين)، كما قال الله تعالى: { وَلَا آمِينَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ }"^(٢). اهـ

❁ التامين ليس من ضمن سورة الفاتحة

جاء في «الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني»: "وأشعر قوله: (فَقُلْ) أن (آمِينَ) ليست من الفاتحة ولا من القرآن، وهو كذلك إجماعاً"^(٣). اهـ

وجاء في «المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود»: "و(آمِينَ) ليست من

(١) «المجموع شرح المذهب» (٣/ ٣٧٠).

(٢) «المغني» (١/ ٣٥٣).

(٣) «الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني» (١/ ١٧٨) للنفراوي.

الفاتحة، بل ولا من القرآن، ولذا قال المفسرون: (يسنُّ الإتيان بها مفصولة عن الفاتحة بسكتة؛ ليطمئن القرآن عن غيره)، وكذا يسنُّ الإتيان بها لكل داع^(١). اهـ
وجاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية»: "لا خلاف في أن (آمين) ليست من القرآن، لكنها مأثورة عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وقد واظب عليها، وأمر بها في الصلاة وخارجها..."^(٢). اهـ المقصود

❁ **يفصل بين قول: { وَلَا أَصْلَائِنَ } والتأمين بسكتة لطيفة**

قال النووي -رَحِمَهُ اللَّهُ-: "ذكر أصحابنا -أو جماعة منهم- أنه يستحب أن لا يصل لفظة (آمين) بقوله: { وَلَا أَصْلَائِنَ }، بل بسكتة لطيفة جداً؛ ليعلم أن (آمين) ليست من الفاتحة للفصل اللطيف، نظائرها في السنة وغيرها سترها في مواضعها إن شاء الله تعالى، وممن نص على استحباب هذه السكتة القاضي حسين في تعليقه، وأبو الحسن الواحدي في البسيط، والبعثي في التهذيب، وصاحب البيان، والرافعي، وأما قول إمام الحرمين بتبع التأمين القراءة فيمكن حمله على موافقة الجماعة، ويكون معناه: (لا يسكت طويلاً)، والله أعلم"^(٣). اهـ

❁ **فصل: ما جاء من أحاديث صحيحة في استحباب التأمين في الصلاة**

قال الصنعاني -رَحِمَهُ اللَّهُ-: "وفي التأمين أحاديث بلغت خمسة عشر حديثاً..."

(١) «المنهل العذب المورود شرح سنن أبي داود» (٣٦ / ٦) للسبكي.

(٢) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١١١ / ١).

(٣) «المجموع شرح المذهب» (٣ / ٣٧٣) ط: المنيرية.

"(١). ثم ساقها.

وقال الإمام الشوكاني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "فائدة في مشروعية التأمين بعد قراءة الفاتحة: اعلم أن السنة الصحيحة الصريحة الثابتة تواتراً قد دلت على ذلك" (٢).
أهـ

قلت: فمن ذلك ما يلي:

قال الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حدثنا علي بن عبد الله، حدثنا سفيان، قال الزهري: حدثناه، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «إِذَا آمَنَ الْقَارِئُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تُؤْمِنُ، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٣).

وعند **الإمام مسلم - رَحِمَهُ اللَّهُ - قال:** حدثنا يحيى بن يحيى، قال: قرأت على مالك، عن ابن شهاب، عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن أنهما أخبراه عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا، فَإِنَّهُ مَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ».

قال ابن شهاب: كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: (آمِن) (٤).

(١) «التحبير لإيضاح معاني التيسير» (٥ / ٢٨٢).

(٢) «فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من التفسير» (١ / ٣٠).

(٣) رواه البخاري برقم: (٦٤٠٢).

(٤) رواه البخاري برقم: (٧٨٠)، ومسلم برقم: (٤١٠).

وقال الإمام مسلم - رَحِمَهُ اللهُ -: حدثنا إسحاق بن إبراهيم وابن خشرم، قالا: أخبرنا عيسى بن يونس، حدثنا الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال: كان رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يعلمنا، يقول: «لَا تُبَادِرُوا الْإِمَامَ، إِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: { وَلَا الضَّالِّينَ } فَقُولُوا: (آمِينَ)، وَإِذَا رَكَعَ فَارْكَعُوا، وَإِذَا قَالَ: (سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ)، فَقُولُوا: (اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ)»، حدثنا قتيبة، حدثنا عبد العزيز يعني الدراوردي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بنحوه، إلا قوله: «{ وَلَا الضَّالِّينَ } فَقُولُوا: (آمِينَ)»، وزاد: «وَلَا تَرْفَعُوا قَبْلَهُ» (١).

وقال الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللهُ -: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: { غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ } فَقُولُوا: (آمِينَ)، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ: (آمِينَ)، وَإِنَّ الْإِمَامَ يَقُولُ: (آمِينَ)، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٢).

وقال الإمام النسائي - رَحِمَهُ اللهُ -: أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن شعيب، حدثنا الليث، حدثنا خالد، عن سعيد بن أبي هلال، عن نعيم المجرم قال:

(١) رواه مسلم برقم: (٤١٥).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» برقم: (٧٦٦٠ ط: الرسالة)، وإسناده صحيح على شرط الشيخين، وصححه العلامة الألباني في «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان» (٣/٣٠٧).

صليت وراء أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فقرأ: {بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ}، ثم قرأ بأم القرآن حتى إذا بلغ {عَبْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَصْلَائِنَ} فقال: (آمِينَ)، فقال الناس: (آمِينَ)، ويقول كلما سجد: (الله أكبر)، وإذا قام من الجلوس في الاثنتين قال: (الله أكبر)، وإذا سلم قال: (والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاةً برسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) (١).

❁ لم يختلف العلماء في استحباب التأمين في الصلاة

لا خلاف بين أهل العلم في استحباب التأمين في الصلاة وغيرها، وقد أجمع على ذلك علماء أهل السنة قاطبة، ويدل على ما ذهبوا إليه ما تقدم من أدلة، وهي عامة في حق كل مصلٍّ فرضاً كان أو نفلاً، منفرداً كان أو في جماعة، في صلاته السرية أو الجهرية.

قال الإمام النووي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "التأمين سنة لكل مصلٍّ فرغ من الفاتحة، سواء الإمام والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والصبي والقائم والقاعد والمضطجع والمفترض والمتنفل في الصلاة السرية والجهرية، ولا خلاف في شيء من هذا عند أصحابنا، قال أصحابنا: (ويسن التأمين لكل من فرغ من الفاتحة، سواء كان في صلاة أو خارجها)، قال الواحدي: (لكنه في الصلاة أشد استحباباً)" (٢). اهـ

وقال صديق حسن خان - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وأما التأمين فقد ورد به نحو سبعة عشر

(١) رواه النسائي في «السنن الصغرى» برقم: (٩٠٥)، وإسناده حسن، وقد حسنه الإمام الوادعي في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (٢/ ٣٨٢-٣٨٣).

(٢) «المجموع شرح المذهب» (٣/ ٣٧١ - ط: المنيرية).

حديثاً، وربما تفيد أحاديثه الوجوب على المؤتم إذا أمّن إمامه، كما في حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - في الصحيحين وغيرهما بلفظ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا»، فيكون ما في المتن مقيّداً بغير المؤتم إذا أمّن إمامه، وقد ذهب إلى مشروعيتها جمهور أهل العلم^(١). اهـ

وقال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "ويؤخذ منه مشروعية التأمين لكل من قرأ الفاتحة، سواء كان داخل الصلاة أو خارجها، لقوله: «إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ»..."^(٢). اهـ المقصود

❁ حكم التأمين في الصلاة

قد بينّا أن التأمين بعد قراءة الفاتحة في الصلاة مستحب لكل من دخل فيها. وقد وقع خلاف بين أهل العلم في حكم هذا التأمين في الصلاة من جهة وجوبه على المصلين من استحبابه لهم على ثلاثة أقوال:

القول الأول (وهو قول الجمهور): أنه مستحب في حق الجميع (الإمام والمأموم والمنفرد).

القول الثاني (وهو قول الظاهرية): أنه واجب على الجميع (الإمام والمأموم والمنفرد).

القول الثالث: أنه واجب على المأموم دون غيره في حال تأمين الإمام.

(١) «الروضة الندية شرح الدرر البهية» (١/١٠١).

(٢) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٢/٢٦٦).

قال الحافظ ابن حجر - رَحْمَةُ اللَّهِ -: "وحكى ابنُ بَزِيْزَة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم؛ عملاً بظاهر الأمر. قال: (وأوجبه الظاهرية على كل مصلٍّ)" (١). اهـ

وذهب إلى الوجوب على المأموم **الإمام الشوكاني - رَحْمَةُ اللَّهِ - حيث قال:** "والظاهر من الحديث الوجوب على المأموم فقط، لكن لا مطلقاً؛ بل مقيداً بأن يؤمن الإمام، وأما الإمام والمنفرد فمندوب فقط" (٢). اهـ

وقال - رَحْمَةُ اللَّهِ - في موضع آخر: "ثم سنة التأمين الثابتة بالأحاديث المتواترة، هذا على فرض أنه سنة فقط، وإن كانت الأحاديث مصرحة بوجوبه" (٣). اهـ

وقال بالوجوب على المأموم -أيضاً- **الإمام الصنعاني - رَحْمَةُ اللَّهِ - حيث قال:** "والجمهور حملوا الأمر على الندب، ولا أعرف الصارف عنه إليه، والأصل الوجوب" (٤). اهـ

وقال بالوجوب على المأموم -أيضاً- **الإمام الألباني - رَحْمَةُ اللَّهِ - حيث قال:** "ثم إن قوله: (يُسَنُّ لكل مصلٍّ...) ينافي ظاهر قوله -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا...» وما في معناه مما يأتي عند المؤلف؛ فإنه يدل على وجوب التأمين على

(١) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٢/ ٢٦٤).

(٢) «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» (٢/ ٢٥٨).

(٣) «السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار» (ص: ١٣٨).

(٤) «التحبير لإيضاح معاني التيسير» (٥/ ٢٨٥).

المأموم...". **إلى قوله:** "فيجب الاهتمام به وعدم التساهل بتركه" (١). اهـ المقصود **قلت:** والذي يظهر لي هو قول الجمهور، أنه مستحب في حق الجميع؛ لأن ذلك لم يرد في حديث (المسيء صلاته)، ولم يأمره النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ** - أن يقول ذلك.

فعن أبي هريرة - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - أن رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - دخل المسجد، فدخل رجل فصلّى فسلم على النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - فردّ وقال: «**ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**»، فرجع يصلي كما صلى، ثم جاء فسلم على النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - فقال: «**ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لَمْ تُصَلِّ**» ثلاثاً، فقال: (والذي بعثك بالحق ما أحسن غيره فعلمني)؛ فقال: «**إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ مَا تيسَّرَ مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ، ثُمَّ ارْكَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ**» (٢) قائماً، ثُمَّ اسْجُدْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذَلِكَ فِي صَلَاتِكَ كُلِّهَا» (٣).

وقد قال بالاستحباب ابن قدامة، والنووي، وابن حجر، وعامة علمائنا المعاصرين، منهم: الإمام ابن باز، والإمام ابن عثيمين، والإمام الوادعي - **رَحِمَهُمُ اللَّهُ** -، وهي فتوى علماء اللجنة الدائمة، وقال به شيخنا صالح الفوزان، وشيخنا عبد المحسن العباد، والشيخ صالح آل الشيخ، وشيخنا يحيى الحجوري - حفظهم الله تعالى -.

(١) «تمام المنة في التعليق على فقه السنة» (ص: ١٧٨).

(٢) وفي رواية: «ثُمَّ ارْفَعْ حَتَّى تَعْدِلَ قَائِمًا».

(٣) رواه البخاري برقم: (٧٥٧)، ومسلم برقم: (٣٩٧).

قلت: ولكن من لم يقل: (آمين) في الصلاة فقد خالف الأفضل، وخسر الفضيلة، ومع ذلك فتصح صلاته مع تركه لها.

وأما إن كان الذي لا يقولها يتعمد مخالفة السنة بعدم قولها؛ فهو مبتدع، على ما سنبينه في الرد على الشيعة في آخر المبحث إن شاء الله تعالى.

وإنما قلنا: (هو مبتدع) لمخالفته الهدي النبوي والسنة النبوية الثابتة التي دلت على مداومته - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - عليها في صلاته، وهو القائل - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - : «... وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي...» (١).

وهذا هو الذي جرى عليه عمل السلف من الصحابة ومن بعدهم من الخلف، وقد أجمع على ذلك عامة أهل السنة سلفاً وخلفاً، فمن تعمّد تركها فهو راغب عن سنة النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** -، وقد جاء عن أنس - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - أن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - قال: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنتِي فَلَيْسَ مِنِّي» (٢).

وعن عائشة - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** - قالت: قال رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - : «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ فِيهِ فَهُوَ رَدٌّ» (٣).

هل التأمين في الصلاة خاص بالمأموم دون الإمام؟

ذهب بعض أهل العلم إلى أن التأمين مستحب للمأموم دون الإمام؛ مستدلين

(١) رواه البخاري برقم: (٦٠٠٨) عن أبي سليمان مالك بن الحويرث - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** -.

(٢) رواه البخاري برقم: (٥٠٦٣)، ومسلم برقم: (١٤٠١).

(٣) رواه البخاري برقم: (٢٦٩٧)، ومسلم برقم: (١٧١٨)، واللفظ للبخاري.

على ذلك ببعض ما جاء في السنة من أدلة لم يذكر فيها النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - تأمين الإمام!

والصواب أن التأمين مستحب لكل من الإمام والمأموم؛ لورود الأدلة الصحيحة على ذلك.

قال ابن رجب - رَحِمَهُ اللَّهُ - في شرحه لحديث «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا...»: "دل هذا الحديث على أن الإمام والمأمومين يؤمّنون جميعاً" (١). اهـ

وقال ابن دقيق العيد - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "الحديث يدل على أن الإمام يؤمّن، وهو اختيار الشافعي وغيره" (٢). اهـ

وقال الإمام الشوكاني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "قَوْلُهُ: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ» فيه مشروعية التأمين للإمام، وقد تُعقّب بأن القضية شرطية فلا تدل على المشروعية، ورُدّ بأن «إِذَا» تُشعر بتحقيق الوقوع، كما صرح بذلك أئمة المعاني، وقد ذهب مالك إلى أن الإمام لا يؤمّن في الجهرية، وفي رواية عنه مطلقاً، وكذا روي عن أبي حنيفة والكوفيين، وأحاديث الباب تردّه" (٣). اهـ

وقال ابن رشد - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وسبب اختلافهم أن في ذلك حديثين متعارضين الظاهر: أحدهما: حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - المتفق عليه في الصحيح أنه قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا».

(١) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٧/ ٩٥).

(٢) «إحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام» (١/ ٢٢٧).

(٣) «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» (٢/ ٢٥٧).

والحديث الثاني: ما أخرجه مالك عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أيضًا أنه قال - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: {عَبْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فَقُولُوا: (آمِينَ)».

فأما الحديث الأول فهو نص في تأمين الإمام، وأما الحديث الثاني فيُستدل منه على أن الإمام لا يؤمّن، وذلك أنه لو كان يؤمّن لما أمر المأموم بالتأمين عند الفراغ من أم الكتاب قبل أن يؤمّن الإمام؛ لأن الإمام كما قال - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»، إلا أن يخص هذا من أقوال الإمام، أعني: أن يكون للمأموم أن يؤمّن معه أو قبله؛ فلا يكون فيه دليل على حكم الإمام في التأمين، ويكون إنما تضمن حكم المأموم فقط، ولكن الذي يظهر أن مالكا ذهب مذهب الترجيح للحديث الذي رواه، يكون السامع هو المؤمن لا الداعي، وذهب الجمهور لترجيح الحديث الأول لكونه نصّا، ولأنه ليس فيه شيء من حكم الإمام، وإنما الخلاف بينه وبين الحديث الآخر في موضع تأمين المأموم فقط، لا في (هل يؤمّن الإمام أو لا يؤمّن)، فتأمل هذا.

ويمكن أيضًا أن يُتأَوَّل الحديث الأول بأن يُقال: إن معنى قوله: «فَإِذَا آمَنَ فَأَمَّنُوا»^(١) أي: (فإذا بلغ موضع التأمين)، وقد قيل: (إن التأمين هو الدعاء)، وهذا عدول عن الظاهر لشيء غير مفهوم من الحديث إلا بقياس، أعني: أن يفهم من قوله: «فَإِذَا قَالَ: {عَبْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فَأَمَّنُوا» فإنه لا يؤمّن

(١) لم أجد هذا اللفظ، وصوابه: «إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا».

الإمام" (١). اهـ

❁ لو ترك الإمام التأمين فهل يؤمن المأموم؟

اختلف أهل العلم في ذلك، والظاهر من الأدلة أن المأموم يؤمن على كل حال.
قال الإمام الصنعاني - رَحِمَهُ اللهُ -: "اختلف لو ترك الإمام التأمين، هل يؤمن المؤتم أم لا؟ فنص الشافعي في «الأم» على أن المأموم يؤمن، ولو تركه الإمام عمداً أو سهواً.

وقال بعض الشافعية: (لا يؤمن إلا إذا آمن الإمام)، قال ابن حجر: (وهو مقتضى إطلاق الرافعي الخلاف، وادعى النووي في «شرح المذهب» الاتفاق على خلافه).

قلت: قوله - **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** -: «**صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي**» قد ثبت أنه آمن، فيؤمن كل مصل، من منفرد وإمام ومأموم؛ لأن قوله: «**صَلُّوا**» خطاب عام وأمر لكل مؤمن بذلك، وإذا أساء الإمام بتركه فلا يُسيء المأموم بمتابعته على الترك، وأما مفهوم الشرط في «**إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا**» فقد عارضه منطوق «وإِذَا قَالَ: { **وَلَا الضَّالِّينَ** } فقولوا: (آمين)»؛ فلم يبق لمفهوم الشرط أمر مع المنطوق" (٢). اهـ

❁ حكم التأمين للمنفرد في الصلاة

وأما ما يتعلق بقول (آمين) لمن صلى منفرداً رجلاً كان أو امرأة، فهذا الأمر

(١) «بداية المجتهد ونهاية المقتصد» (١/ ١٥٦).

(٢) «التحبير لإيضاح معاني التيسير» (٥/ ٢٨٥-٢٨٦).

مجمع على استحبابه بين أهل العلم، وسواء كانت الصلاة فريضة أم نافلة، وسواء كانت سرية أم جهرية.

قال النووي - رَحِمَهُ اللهُ -: "وقد اجتمعت الأمة على أن المنفرد يؤمّن" (١). اهـ.

وقال - رَحِمَهُ اللهُ - في موضع آخر: "التأمين سنة لكل مصلٍّ فرغ من الفاتحة، سواء الإمام والمأموم والمنفرد والرجل والمرأة والصبي والقائم والقاعد والمضطجع والمفترض والمتنفل في الصلاة السرية والجهرية، ولا خلاف في شيء من هذا عند أصحابنا، قال أصحابنا: (وَيُسَنُّ التَّأْمِينَ لِكُلِّ مَنْ فَرَغَ مِنَ الْفَاتِحَةِ سِوَاءَ كَانَ فِي صَلَاةٍ أَوْ خَارِجَهَا)، قال الواحدي: (لكنه في الصلاة أشد استحبابًا)" (٢). اهـ.

قلت: فهذا النقل يفيد استحباب قول (آمينَ) للمنفرد أيضًا.

❁ حكم التأمين في الصلاة السرية

قال النووي - رَحِمَهُ اللهُ -: "إن كانت الصلاة سريةً أسرَّ الإمام وغيره بالتأمين تبعًا للقراءة، وإن كانت جهريةً وجهر بالقراءة استحب للمأموم الجهر بالتأمين بلا خلاف، نص عليه الشافعي" (٣). اهـ.

وقال ابن قدامة - رَحِمَهُ اللهُ -: "وَيُسَنُّ أَنْ يَجْهَرَ بِهِ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ فِيمَا يُجْهَرُ فِيهِ

(١) «شرح النووي على مسلم» (٤/ ١٣٠).

(٢) «المجموع شرح المذهب» (٣/ ٣٧١ ط: المنيرية).

(٣) «المجموع شرح المذهب» (٣/ ٣٧١).

بالقراءة، وإخفاؤها فيما يُخفى فيه" (١). اهـ

❁ حكم الجهر بالتأمين في الصلاة

لا شك في أن التأمين في الصلوات السريّة يكون سرّاً تبعاً لقراءتها السريّة، وإنما البحث في هذه المسألة مختص بالصلوات الجهرية لا سيما الركعات الجهرية منها، هل السنة أن يجهر المصلي بالتأمين فيها أو السنة أن يُسرّ به؟ وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة على قولين:

القول الأول: أن السنة هي الجهر بالتأمين للجميع، للإمام وللمأموم وللمنفرد استحباباً، وبهذا قال جمهور أهل العلم.

واستدلوا بما يلي:

الأول: ما جاء عند الترمذي - رَحِمَهُ اللهُ -، قال: حدثنا بندار، قال: حدثنا يحيى بن سعيد، وعبد الرحمن بن مهدي، قالوا: حدثنا سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال: سمعت النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قرأ: «{وَلَا الضَّالِّينَ}» فقال: (آمِينَ) ومد بها صوته (٢).

ورواه أبو داود - رَحِمَهُ اللهُ - فقال: حدثنا مخلد بن خالد الشعيري، حدثنا ابن نمير، حدثنا علي بن صالح، عن سلمة بن كهيل، عن حجر بن عنبس، عن وائل بن حجر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أنه صلى خلف رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فجهر بآمين،

(١) «المغني» (١/٣٥٣).

(٢) رواه الترمذي في «سننه» برقم: (٢٤٨)، وصححه العلامة الألباني في «مشكاة المصابيح»

(١/٢٦٧)، والعلامة الوادعي في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (٢/٢٣٦).

وسلم عن يمينه وعن شماله حتى رأيت بياض خده (١).

الثاني: ما جاء عند النسائي - رَحْمَةُ اللَّهِ -، قال: أخبرنا محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، عن شعيب، حدثنا الليث، حدثنا خالد، عن سعيد بن أبي هلال، عن نعيم المجمر قال: صليت وراء أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - فقرأ: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»، ثم قرأ بأم القرآن حتى إذا بلغ {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فقال: (آمِينَ)، فقال الناس: (آمِينَ)، ويقول كلما سجد: (الله أكبر)، وإذا قام من الجلوس في الاثنتين قال: (الله أكبر)، وإذا سلم قال: (والذي نفسي بيده إني لأشبهكم صلاة برسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) (٢).

الثالث: ما جاء عند أحمد - رَحْمَةُ اللَّهِ -، قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فَقُولُوا: (آمِينَ)، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ (آمِينَ)، وَإِنَّ الْإِمَامَ يَقُولُ (آمِينَ)، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٣).

(١) رواه أبو داود في «سننه» برقم: (٩٣٣)، وصححه العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٨٣٣/١).

(٢) رواه النسائي في «السنن الصغرى» برقم: (٩١٧)، وحسنه الإمام الوادعي في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (٣٨٢/٢).

(٣) رواه أحمد في «مسنده» برقم: (٧٦٦٠ ط: الرسالة)، وإسناده صحيح على شرط الشيخين.

ورواه النسائي - رَحْمَةُ اللَّهِ - قال: أخبرنا إسماعيل بن مسعود قال: حدثنا يزيد بن زريع، قال: حدثني معمر، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « **إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فَقُولُوا: (آمِينَ)، فَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَقُولُ: (آمِينَ)، وَإِنَّ الْإِمَامَ يَقُولُ: (آمِينَ)، فَمَنْ وَافَقَ تَأْمِينُهُ تَأْمِينَ الْمَلَائِكَةِ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ** » (١).

الرابع: ما جاء عند أبي داود - رَحْمَةُ اللَّهِ -، قال: حدثنا نصر بن علي، أخبرنا صفوان بن عيسى، عن بشر بن رافع، عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا تلا « {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} » قال: (آمِينَ) حتى يسمع من يليه من الصف الأول (٢).

الخامس: ما جاء عند ابن خزيمة - رَحْمَةُ اللَّهِ -، قال: أخبرنا محمد بن يحيى، نا إسحاق بن إبراهيم وهو ابن العلاء الزبيدي، حدثني عمرو بن الحارث، عن عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، قال: أخبرني الزهري، عن أبي سلمة وسعيد، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته قال: (آمِينَ) (٣).

(١) رواه النسائي في «السنن الصغرى» برقم: (٩٣٩)، وإسناده صحيح.

(٢) رواه أبو داود في «سننه» برقم: (٩٣٤)، وإسناده ضعيف، فيه ابن عم أبي هريرة، لا يُعرف، وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣٦٧-٣٦٩).

(٣) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» برقم: (٥٧١)، وإسناده صحيح.

السادس: ومما يدل على ذلك مما روي عن الصحابة **ما جاء عند ابن أبي شيبة - رَحْمَةُ اللَّهِ -**، قال: حدثنا أبو أسامة، عن هشام، عن محمد أن أبا هريرة كان مؤذناً بالبحرين، فقال للإمام: (لا تسبقني بآمين) (١).

وله طريق آخر عنده أيضاً، قال: حدثنا وكيع، قال: حدثنا كثير بن زيد، عن الوليد بن رباح، عن أبي هريرة أنه كان مؤذناً بالبحرين فقال للإمام: (لا تسبقني بآمين) (٢).

وجه الشاهد: أنه نهى الإمام أن يسبقه بقول (آمين)؛ مما يدل على أن الجهر هو المنقول عن الصحابة.

السابع: ما جاء عند الشافعي - رَحْمَةُ اللَّهِ -، قال: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء، قال: كنت أسمع الأئمة - وذكر ابن الزبير ومن بعده - يقولون: (آمين)، ويقول من خلفهم: (آمين)؛ حتى إن للمسجد للجة (٣).

ثم أيضاً الحديث العام الذي فيه إرشاد للمؤمنين هو شامل للإمام والمأموم، وهو قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -: «إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمُّوا».

قال ابن عبد البر - رَحْمَةُ اللَّهِ - في وجه الاستدلال من هذا الحديث: "وإنما أراد من المأموم قول (آمين) لا غير، وهذا إجماع من العلماء، فكذلك أراد من الإمام قول

(١) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» برقم: (٧٩٧٨)، وإسناده صحيح.

(٢) رواه ابن أبي شيبة في «مصنفه» برقم: (٧٩٦٢)، وإسناده حسن.

(٣) رواه الشافعي في كتاب «الأم» (٧/٢١٢)، وإسناده ضعيف، وسيأتي في قسم الضعيف.

(آمِينَ) لا الدعاء بالتلاوة؛ لأنه قد سَوَّى بينهما في لفظه - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - بقوله: **«إِذَا آمَنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا»**.

فالتأمين من الإمام كَهُوَ من المأموم سواء، وهو قول (آمِينَ)، هذا ما يوجبه ظاهر الحديث، فكيف وقد ثبت عن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - أنه كان يقول: (آمِينَ) إذا فرغ من قراءة فاتحة الكتاب، وهذا نص يرفع الإشكال ويقطع الخلاف، وهو قول جمهور علماء المسلمين.

وممن قال ذلك مالك في رواية المدنيين عنه، منهم: عبد الملك بن الماجشون، ومطرف بن عبد الله، وأبو المصعب الزهري، وعبد الله بن نافع، وهو قولهم، قالوا: (يقول: (آمِينَ) الإمام ومن خلفه)، وهو قول الشافعي وأبي حنيفة وأصحابهما، والثوري، والحسن بن حي، وابن المبارك، وأحمد ابن حنبل، وإسحاق، وأبي عبيد، وأبي ثور، وداود، والطبري، وجماعة أهل الأثر؛ لصحته عن رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - من حديث أبي هريرة ووائل بن حجر^(١). اهـ

القول الثاني: أن السنة عدم الجهر بالتأمين في الصلاة، وقال بهذا القول الإمام مالك وأبو حنيفة.

قال ابن قدامة - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وقال أبو حنيفة ومالك في إحدى الروايتين عنه: (يُسَنُّ إخفاؤه؛ لأنه دعاء، فاستحب إخفاؤه كالشهد).

ولنا: أن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - قال: (آمِينَ)، ورفع بها صوته، ولأن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - أمر بالتأمين عند تأمين الإمام، فلو لم يجهر به لم يُعَلَّق عليه كحالة

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٧/ ١٢ - ١٣ ط: المغربية).

الإخفاء، وما ذكره يبطل بآخر الفاتحة؛ فإنه دعاء ويُجهر به، ودعاء التشهد تابع له فيتبعه في الإخفاء، وهذا تابع للقراءة فيتبعها في الجهر" (١). اهـ

قلت: والراجع هو قول الجمهور، أنه يُستحب للجميع الجهر بالتأمين؛ للأدلة التي ذكرت، ورجح قول الجمهور الإمام البخاري فقال في صحيحه: "باب جهر الإمام بالتأمين، وقال عطاء: (آمين) دعاء، أمّن ابن الزبير ومن وراءه حتى إن للمسجد للجة، وكان أبو هريرة ينادي الإمام: (لا تفتني بآمين)، وقال نافع: (كان ابن عمر لا يدعُ ويحُضُّهم، وسمعت منه في ذلك خيرًا)" (٢). اهـ

قلت: وأثر ابن عمر صحيح، سيأتي تخريجه في باب (ما جاء من التأمين عند قراءة الفاتحة خارج الصلاة)، وأثر أبي هريرة صحيح كما بيّنته هنا.

قال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وقوله: (ويحُضُّهم) بالضاد المعجمة، وقوله: (خَيْرًا) بسكون التحتانية، أي: (فضلاً وثواباً)، وهي رواية الكشميهني، ولغيره (خَبَرًا) بفتح الموحدة، أي: (حديثاً مرفوعاً)، ويشعر به ما أخرجه البيهقي: (كان ابن عمر إذا أمّن الناس أمّن معهم، ويرى ذلك من السنة)" (٣). اهـ

وكذلك رجّحه عامة علمائنا المعاصرين.

(١) «المغني» (١/٣٥٣).

(٢) «صحيح البخاري» (١/١٥٦).

(٣) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٢/٢٦٣).

وأما الرد على استدلال المالكية بالحديث: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: {عَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فَقُولُوا: (آمِينَ)» على أن الخطاب فيه للمؤمنين فقط، وأنه ليس فيه أمر للإمام بالتأمين فقد قال ابن خزيمة - رَحِمَهُ اللَّهُ - : "ما بان وثبت أن الإمام يجهر بآمين، إذ معلوم عند من يفهم العلم أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لا يأمر المأموم أن يقول: (آمِينَ) عند تأمين الإمام إلا والمأموم يعلم أن الإمام يقوله، ولو كان الإمام يُسِرُّ (آمِينَ) لا يجهر به؛ لم يعلم المأموم أن إمامه قال: (آمِينَ) أو لم يقله، ومُحال أن يقال للرجل: (إذا قال فلان كذا فقل مثل مقالته، وأنت لا تسمع مقالته)، هذا عين المحال، وما لا يتوهمه عالم أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يأمر المأموم أن يقول: (آمِينَ) إذا قاله إمامه وهو لا يسمع تأمين إمامه" (١). اهـ

❁ فصل: ما جاء في الجهر بالتأمين في الصلاة الجهرية

مع أن هذه المسألة قد ناقشتها في المسألة التي قبلها إلا أنني أفردت لها مبحثاً مستقلاً لمزيد من التوضيح والبيان، وقد جاء عن بعضهم - كما تقدم - أنه قال: (لا يجهر الإمام بالتأمين)، ولهم في ذلك رواية سأذكرها في هذا الموضع إن شاء الله تعالى، وقبل ذلك أقول: (من السنة هو الجهر بالتأمين للإمام) كما تقدم، ويدل على ذلك ما جاء عن وائل بن حجر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: سمعت النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قرأ: {عَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فقال: «آمِينَ»، ومد بها صوته (٢).

(١) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» (١/٢٨٦).

(٢) رواه الترمذي في «سننه» برقم: (٢٤٨)، وإسناده صحيح، وقد تقدم أنه صححه العلامة الألباني في «مشكاة المصابيح» (١/٢٦٧)، والعلامة الوادعي في «الصحيح المسند مما ليس في

قال الترمذي - رَحِمَهُ اللَّهُ - عقب الحديث: "وفي الباب عن علي، وأبي هريرة.

حديث وائل بن حجر حديث حسن، وبه يقول غير واحد من أهل العلم من أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - والتابعين ومن بعدهم، يرون أن يرفع الرجل صوته بالتأمين ولا يخفيها، وبه يقول الشافعي، وأحمد، وإسحاق" (١). اهـ

قلت: حديث علي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أخرجه **ابن ماجه فقال:** حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا حميد بن عبد الرحمن، حدثنا ابن أبي ليلى، عن سلمة بن كهيل، عن حجية بن عدي، عن علي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: سمعت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا قال: «{وَلَا الضَّالِّينَ}» قال: «آمين» (٢).

وفيه ابن أبي ليلى محمد بن عبد الرحمن الأنصاري، ضعيف، ويشهد للحديث ما تقدم عن وائل ابن حجر، وما سيأتي عن أبي هريرة، فالحديث (حسن لغيره). وحديث أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أخرجه **ابن خزيمة فقال:** نا محمد بن يحيى، نا إسحاق بن إبراهيم، وهو ابن العلاء الزبيدي، حدثني عمرو بن الحارث، عن عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، قال: أخبرني الزهري، عن أبي سلمة وسعيد، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا فرغ من قراءة أم القرآن رفع صوته قال: «آمين» (٣).

الصحيحين» (٢/ ٢٣٦)، واللفظ للترمذي.

(١) «سنن الترمذي_ت: بشار» (١/ ٣٣١-٣٣٢).

(٢) رواه ابن ماجه في «سننه» برقم: (٨٥٤).

(٣) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» برقم: (٥٧١).

وإسناده ضعيف^(١)، لكن الحديث (حسن لغيره)؛ يشهد له ما تقدم.

وللحديث طريق آخر أخرجه **ابن ماجة فقال**: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا صفوان بن عيسى، حدثنا بشر بن رافع، عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة عن أبي هريرة - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - قال: ترك الناس التأمين، وكان رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - إذا قال: «{غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}» قال: «**أَمِينَ**»، حتى يسمعها أهل الصف الأول فيرتج بها المسجد^(٢).

• تنبيه:

المراد برفع الصوت في هذا الموضع أن يرفع الجميع أصواتهم، وبصوت واحد، لا كما يفعله الكثير من الناس، يكون صوته مرتفعاً زائداً على غيره من المصلين؛ مما يسبب لهم إزعاجاً، أو يمد بآمين والناس قد انتهوا من ذلك، وهو لا يزال يرفع المسجد بصوته، فهناك فرق بين رفع الصوت المعتدل للجماعة المصلين، وبين من يختلف صوته عنهم بارتفاع يشغل الآخرين، فهذا خلاف السنة!

قال الخطابي - **رَحِمَهُ اللَّهُ** -: "معنى الحديث: (قولوا مع الإمام؛ حتى يقع تأمينكم وتأمينه معاً)، فأما قوله: «**إِذَا أَمَّنَ الْإِمَامُ فَأَمَّنُوا**» فإنه لا يخالفه، ولا يدل على أنهم

(١) فيه علتان:

العلة الأولى: إسحاق بن إبراهيم بن زبريق الحمصي، قال الحافظ في «التقريب»: صدوق يهيم كثيراً.

العلة الثانية: عمرو بن الحارث بن الضحاك الزبيدي، قال الحافظ في «التقريب»: مقبول.

(٢) رواه ابن ماجة في «سننه» برقم: (٨٥٣)، وهو ضعيف، وسيأتي في الأحاديث الضعيفة.

يؤخرونه عن وقت تأمينه، وإنما هو كقول القائل: (إذا رحل الأمير فارحلوا)، يريد: إذا أخذ الأمير في الرحيل، فتهيؤوا للارتحال؛ ليكون رحيلكم مع رحيله، وبيان هذا في الحديث الآخر أن الإمام يقول: (آمِينَ)، والملائكة تقول: (آمِينَ)، فمن وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه؛ فأحب أن يجتمع التأمينان في وقت واحد؛ رجاء المغفرة" (١). اهـ

هل تجهر المرأة بالتأمين إذا صلت خلف الإمام؟

إن كانت المرأة تصلي خلف إمام فلا يجوز أن تجهر بالتأمين بحيث يسمع الرجال صوتها، وقد جاء في الحديث عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ» (٢).

وهذا سدًّا لذريعة الفتنة، فلو أنها هي من ترد على الإمام لكان في هذا فتنة. قال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وَكأنَّ مَنْعَ النِّسَاءِ مِنَ التَّسْبِيحِ؛ لِأَنَّهَا مَأْمُورَةٌ بِخَفْضِ صَوْتِهَا فِي الصَّلَاةِ مُطْلَقًا؛ لِمَا يَخْشَى مِنَ الْإِفْتِتَانِ، وَمُنْعِ الرِّجَالِ مِنَ التَّصْفِيقِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ" (٣). اهـ

قلت: أما إن كانت تصلي بمفردها أو خلف محرمها فنعم تجهر، وهذا بلا خلاف بين أهل العلم.

(١) «معالم السنن» (١/ ٢٢٤).

(٢) رواه البخاري برقم: (١٢٠٣)، ومسلم برقم: (٤٢٢).

(٣) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٣/ ٧٧).

قال ابن قدامة - رَحِمَهُ اللهُ -: "وتجهر في صلاة الجهر، وإن كان ثمَّ رجال لا تجهر، إلا أن يكونوا من محارمها فلا بأس" (١). اهـ

وقال النووي - رَحِمَهُ اللهُ -: "وأما المرأة فقال أكثر أصحابنا: (إن كانت تصلي خاليةً أو بحضرة نساء أو رجال محارم جهرت بالقراءة، سواء صلَّت بنسوة أو منفردة، وإن صلَّت بحضرة أجنبي أسرَّت)" (٢). اهـ

❁ حكم من نسي التأمين في الصلاة

قال الإمام النووي - رَحِمَهُ اللهُ -: "قال أصحابنا: (إذا ترك التأمين حتى اشتغل بغيره فات ولم يعد إليه)، وقال صاحب الحاوي: (إن ترك التأمين ناسياً فذكره قبل قراءة السورة أمَّن، وإن ذكره في الركوع لم يؤمَّن، وإن ذكره في القراءة فهل يؤمَّن؟ فيه وجهان مخرجان من القولين، فيمن نسي تكبيرات العيد حتى شرع في القراءة)، وذكر الشاشي هذين الوجهين، وقال: (الأصح لا يؤمَّن)، وقطع غيرهما بأنه لا يؤمَّن، وهو ظاهر نص الشافعي الذي ذكرناه" (٣). اهـ

قلت: وهو الذي عليه عامة أهل العلم، أنه لا يؤمَّن، وليس على من تركه سهواً سجود السهو.

جاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية»: "المذاهب الأربعة على أن المصلي لو ترك (آمينَ) واشتغل بغيرها لا تفسد صلاته، ولا سهو عليه؛ لأنه سنة فات

(١) «المغني» (٢/ ١٤٩).

(٢) «المجموع شرح المذهب» (٣/ ٣٩٠).

(٣) «المجموع شرح المذهب» (٣/ ٣٧٣).

محلها" (١). اهـ

❁ ملازمة التامين في الصلاة من أسباب غفران الذنوب

قول (آمين) في الصلاة للجميع (للإمام والمنفرد والمأموم) من أسباب غفران الذنوب.

قال الإمام البخاري - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حدثنا عبد الله بن يوسف، أخبرنا مالك، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: **«إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: (آمِينَ) وَقَالَتِ الْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: (آمِينَ) فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»** (٢).

ورواه الإمام مسلم فقال - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حدثنا عبد الله بن مسلمة القعنبي، حدثنا المغيرة، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: **«إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ: (آمِينَ) وَالْمَلَائِكَةُ فِي السَّمَاءِ: (آمِينَ) فَوَافَقَتْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى؛ غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»** (٣).

ففي هذا الحديث دلالة على فضيلة قول (آمين)، وأن قولها في الصلاة مع الإمام من أسباب غفران الذنوب.

فحريٌّ بالعبد الموفق أن يحرص على مثل هذه الفضائل، وأن يلازم مثل هذه المواسم، ويغتتم مثل هذه اللحظات والأوقات، وألا يغفل عنها فيفوته الخير.

(١) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١/ ١١٥).

(٢) رواه البخاري برقم: (٧٨١).

(٣) رواه مسلم برقم: (٤١٠).

والإنسان لا يدري أي ساعة توافق غفران الذنوب، فربما كانت هذه اللحظات من أقربها، لاسيما وأن الصلاة من أعمال المسلم المتكررة في اليوم خمس مرات، فكيف إذا جمعت إلى ذلك النوافل التي يؤديها العبد في ليله ونهاره، فهو سيقول: (آمِينَ) في الصلاة مع إمامه أو إن كان هو الإمام، وكذلك إن صلى منفردًا، فإذن هذا موطن قريب من الله، وربما يوافق ساعة غفران، لاسيما وأن أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد.

قال الشيخ البسام - رَحِمَهُ اللهُ -: "وهذه غنيمة جلية وفرصة ثمينة، ألا وهي غفران الذنوب بأيسر الأسباب، فلا يُفَوِّتْها إلا محروم" (١). اهـ

هل قول هذا الذكر يكفر كبائر الذنوب؟

قال النووي - رَحِمَهُ اللهُ -: "فإذا كفر الوضوء فماذا تكفره الصلاة؟ وإذا كفرت الصلوات فماذا تكفره الجمعة ورمضان؟ وكذا صوم يوم عرفة كفارة سنتين، ويوم عاشوراء كفارة سنة، وإذا وافق تأمينه تأمين الملائكة غفر له ما تقدم من ذنبه!

فالجواب: ما أجاب به العلماء، أن كل واحد من هذه المذكورات صالح للتكفير، فإن وجد ما يكفره من الصغائر كفره، وإن لم يصادف صغيرة ولا كبيرة كتبت به حسنات، ورفعت له به درجات، وذلك كصلوات الأنبياء والصالحين والصبيان وصيامهم ووضوئهم وغير ذلك من عباداتهم، وإن صادف كبيرة أو كبائر ولم يصادف صغائر رجونا أن تخفف من الكبائر، وقد قال أبو بكر في

(١) «تيسير العلام شرح عمدة الأحكام» (ص: ١٤٠).

«الأشراف» في آخر كتاب الاعتكاف، في باب التماس ليلة القدر، في قوله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - : «مَنْ قَامَ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ»، قال: (هذا قول عام يرجى لمن قامها إيمانًا واحتسابًا؛ أن تُغفر له جميع ذنوبه صغيرها وكبيرها) «(١)». اهـ

قلت: وهذه مسألة من المسائل المختلف فيها، هل أمثال هذه الفضائل تُكفِّرُ كبائر الذنوب وإن لم يُحْدِث صاحبها توبة؟ مع إجماعهم أنها تُكفِّرُ الصغائر.

قال الحافظ ابن رجب - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "واعلم أن جمهور العلماء على أن هذه الأسباب كلها إنما تُكفِّرُ الصغائر دون الكبائر، وقد استدل بذلك عطاء وغيره من السلف في الوضوء، وقال سلمان الفارسي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: (الوضوء يُكفِّرُ الجراحات الصغار، والمشي إلى المسجد يُكفِّرُ أكثر من ذلك، والصلاة تُكفِّرُ أكثر من ذلك)، خرَّجه محمد بن نصر المروزي وغيره" «(٢)». اهـ

ويدل على أن الكبائر لا تُكفِّرُ بذلك الحديث الصحيح عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «الصَّلَاةُ الْخَمْسُ، وَالْجُمُعَةُ إِلَى الْجُمُعَةِ، وَرَمَضَانُ إِلَى رَمَضَانَ، مُكْفِّرَاتٌ مَا بَيْنَهُنَّ إِذَا اجْتَنَبَ الْكَبَائِرَ» «(٣)».

وقال المباركفوري - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "قال النووي في «شرح مسلم» في شرح حديث:

(١) «المجموع شرح المذهب» (٦/ ٣٨٢ - ط: المنيرية).

(٢) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٤/ ٢٠٥).

(٣) رواه مسلم برقم: (٢٣٣).

«مَا مِنْ أَمْرٍ مُسْلِمٍ تَخْضَرُهُ صَلَاةٌ مَكْتُوبَةٌ فَيُحْسِنُ وُضُوءَهَا وَخُشُوعَهَا وَرُكُوعَهَا إِلَّا كَانَتْ كَفَّارَةً لِمَا قَبْلَهَا مِنَ الذُّنُوبِ مَا لَمْ يَأْتِ كَبِيرَةٌ».

(معناه: أن الذنوب كلها تُغْفَرُ إلا الكبائر فإنها لا تُغْفَرُ، وليس المراد أن الذنوب تُغْفَرُ ما لم تكن كبيرة، فإن كانت لا يغفر شيء من الصغائر؛ فإن هذا وإن كان محتملاً فسياق الأحاديث ياباه).

قال القاضي عياض: (هذا المذكور في الحديث من غُفِرَ الذنوب ما لم يَأْتِ كبيرة هو مذهب أهل السنة، وأن الكبائر إنما يكفرها التوبة أو رحمة الله تعالى وفضله) (١). اهـ.

❁ ملازمة التأمين في الصلاة من أسباب إجابة الدعاء

قال الإمام مسلم - رَحِمَهُ اللهُ -: حدثنا سعيد بن منصور وقتيبة بن سعيد وأبو كامل الجحدري واللفظ لأبي كامل، ومحمد بن عبد الملك الأموي، قالوا: حدثنا أبو عوانة، عن قتادة، عن يونس بن جبير، عن حطان بن عبد الله الرقاشي قال: صليت مع أبي موسى الأشعري - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - صلاةً، فلما كان عند القعدة قال رجل من القوم: (أُقِرَّت الصلاة بالبر والزكاة)، قال: فلما قضى أبو موسى الصلاة وسلم انصرف فقال: (أيكم القائل كلمة كذا وكذا؟)، قال: فأرم القوم، ثم قال: (أيكم القائل كلمة كذا وكذا؟)، فأرم القوم، فقال: (لعلك يا حطان قلتها؟)، قال: (ما قلتها، ولقد رهبت أن تَبْكَعَنِي بها)، فقال رجل من القوم: (أنا قلتها، ولم أُرِد بها إلا الخير)، فقال أبو موسى: أما تعلمون كيف تقولون في صلاتكم؟ إن رسول الله

(١) «تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي» (١/ ٥٣٥).

- صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - خطبنا، فبين لنا سنتنا، وعلمنا صلاتنا فقال: «إِذَا صَلَّيْتُمْ، فَأَقِيمُوا صُفُوفَكُمْ، ثُمَّ لِيُؤَمِّكُمْ أَحَدُكُمْ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَالَ: {عَبْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فَقُولُوا: (آمِينَ) يُجِيبُكُمْ اللَّهُ...» (١).

قال النووي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "قوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «فَقُولُوا: (آمِينَ) يُجِيبُكُمْ اللَّهُ» هو بالجيم، أي: (يستجب دعاكم)، وهذا حث عظيم على التأمين فيتأكد الاهتمام به" (٢). اهـ

وقال الخطابي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "«فَقُولُوا: (آمِينَ) يُجِيبُكُمْ اللَّهُ» يريد أن كلمة (آمِينَ) يستجاب بها الدعاء الذي تضمَّنه السورة أو الآية، كأنه قال: فتلك الدعوة مضمنة بتلك الكلمة أو معلقة بها، أو ما أشبه ذلك من الكلام" (٣). اهـ

❁ حكم تكرار التأمين ثلاثاً في الصلاة

قال الإمام الطبراني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: حدثنا محمد بن عثمان بن أبي شيبة، حدثني أبي، ثنا سعد بن الصلت، عن الأعمش، عن أبي إسحاق، عن عبد الجبار بن وائل، عن أبيه قال: رأيت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - دخل في الصلاة، فلما فرغ من فاتحة الكتاب قال: (آمِينَ) ثلاث مرات (٤).

(١) رواه مسلم برقم: (٤٠٤).

(٢) «شرح النووي على مسلم» (٤/ ١٢٠).

(٣) «معالم السنن» (١/ ٢٣٠).

(٤) «المعجم الكبير» (٢٢/ ٢٢) برقم: (٣٨).

وجاء في «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج»: "ويؤخذ منه أنه يندب تكرير (آمين) ثلاثاً حتى في الصلاة، ولم أر أحداً صرح بذلك" (١). اهـ

قلت: وفي هذا نظر، ولم أجد من قال به من أصحاب المذاهب الأربعة، ولأن هذه الزيادة لا تثبت فالحديث بهذا الزيادة منقطع، فعبد الجبار هو ابن الصحابي الجليل وائل بن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ - ولم يسمع من أبيه شيئاً.

قال الحافظ المزي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وقال عباس الدوري، عن يحيى بن معين: ثبُت، ولم يسمع من أبيه شيئاً.

وقال أبو عبيد الآجري: قلت لأبي داود: سمع من أبيه؟

قال: سمعت يحيى بن معين يقول: مات وهو حمل.

وقال غيره: ولد بعد موت أبيه بستة أشهر... " (٢) إلخ.

وقال الحافظ - رَحِمَهُ اللَّهُ - في «التقريب»: ثقة، لكنه أرسل عن أبيه.

وقال الإمام الوادعي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "حديث وائل بن حجر: عبد الجبار بن وائل لم يسمع من أبيه" (٣). اهـ

وقد تأوّلها بعضهم كما في «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد»: "قال الحافظ: والظاهر أن قوله: (ثلاث مرات) يعني: أنه رآه في ثلاث مرات، في ثلاث

(١) «نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج» (٤٨٩/١).

(٢) «تهذيب الكمال» (٣٩٤-٣٩٥/١٦).

(٣) «نشر الصحيفة في ذكر الصحيح من أقوال أئمة الجرح والتعديل في أبي حنيفة» (ص:

صلوات، ذلك لا أنه ثلث التأمين" (١). اهـ

قلت: ولم أدر من يعني بالحافظ! ولم أجد ذلك في فتح الباري لابن رجب، ولا لابن حجر، فالله أعلم من يعني! وعلى كل حال فالحديث ضعيف، وليس العمل عليه، ولا يشرع ذلك في الصلاة، بل هذا محدث.

✽ متى يكون التأمين في الصلاة؟

قال ابن رجب - رَحِمَهُ اللهُ -: "ويكون تأمين المأمومين مع تأمين الإمام، لا قبله ولا بعده، عند أصحابنا وأصحاب الشافعي، وقالوا: (لا يُستحب للمأموم مقارنة إمامه في شيء غير هذا، فإن الكل يؤمّنون على دعاء الفاتحة، والملائكة يؤمّنون -أيضاً- على هذا الدعاء، فيشرع المقارنة بالتأمين للإمام والمأموم؛ ليقارن ذلك تأمين الملائكة في السماء...)". (٢). اهـ

✽ حكم الزيادة على التأمين الوارد في الصلاة

وجاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية»: "يحسّن عند الشافعية قول (آمِنَ رب العالمين)، وغير ذلك من الذكر، ولا يُستحب عند أحمد، لكن لا تبطل صلاته، ولا يسجد للسهو عنها، ولم نجد لغير الشافعية والحنابلة نصّاً في التكرار" (٣). اهـ

قلت: الدليل جاء بأنه يقول: (آمِنَ)، فلا يجوز الزيادة على ذلك؛ لأن هذه الأذكار توقيفية، فلا يشرع الزيادة عليها إلا بدليل، ولا دليل يدل على ذلك.

(١) «سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد» (٨/ ١٢٠) للصالح.

(٢) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٧/ ٩٧).

(٣) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١/ ١١٤).

ثم هل تبطل صلاته إن فعل ذلك؟

فيقال: إن لم يكن عن سهو فالأصل أن صلاته تبطل، وإن كان عن سهو فلا سجود للسهو في ذلك.

قال ابن قدامة - رَحِمَهُ اللهُ -: "النوع الثاني: أن يأتي فيها بذكر أو دعاء لم يرد الشرع به فيها، كقوله: (آمِينَ رب العالمين)، وقوله في التكبير: (الله أكبر كبيراً)، ونحو ذلك، فهذا لا يشرع له السجود؛ لأنه روي عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه سمع رجلاً يقول في الصلاة: (الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ كَمَا يُحِبُّ رَبُّنَا وَيَرْضَى) فلم يأمره بالسجود" (١). اهـ

❁ نصيحة مهمة لمن يفوته التأمين مع الإمام

إذا تبين لك -أيها المسلم- هذا الفضل الثابت في التأمين، من أنه سبب لإجابة الدعاء، وسبب لغفران الذنوب، فتفويت مثل هذا الفضل مع الإمام في المسجد يُعدُّ تركاً خيراً عظيماً.

وللأسف تجد حال الكثير من الناس يُحرم هذا الخير، فيتقاعس عن الخروج للمسجد، فلا يأتي إلا بعد أن ينتهي الإمام من قراءة الفاتحة والتأمين، فيفوته هذا الخير العظيم!

وبعضهم ربما صلى السنن والرواتب في البيت فلا يخرج إلا عند إقامة الصلاة، فهو قد عمل بالسنة من حيث أنه صلى الرواتب في البيت، ولكنه حرم نفسه الخير من جهة أخرى، وإلا فيمكنه أن يصلي السنة ثم يخرج للمسجد ليستبق الخير

(١) «المغني» (٢/ ٢٤).

والفضل، سواء كان فضل الصف الأول أو فضل التأمين.

وكذلك من يصلي سنة الفجر في بيته، ثم يعمل بسنة الاضطجاع، لكنه ربما لا يخرج إلا بعد إقامة الصلاة، وقد يدرك الصف الأول، وقد يفوته التأمين مع الإمام، فيحرم نفسه فضل التأمين، فالذي ينبغي هو المبادرة قبل إقامة الصلاة؛ ففي ذلك الخير العظيم.

وهذا التنبيه إنما هو لمن يفوته التأمين الأول مع إمامه، وقد يدرك فضل التأمين في الركعة الثانية، لكن المحروم من يفوته التأمين في الصلاة الجهرية في كلا الركعتين، بل ربما أتى في الركعة الأخيرة! والموفق من وفقه الله للحرص على مثل هذه الفضائل.

قال السيوطي - رَحِمَهُ اللهُ -: "ومن فاتته قراءة أم القرآن فقد فاتته خير كثير، قال ابن وضاح وغيره: (ذلك لموضع التأمين، وما يترتب عليه من غفران ما تقدم من ذنبه)"^(١). اهـ

وقال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ -: "أورد فيه رواية الأعرج لأنها مطلقة غير مقيدة بحال الصلاة، قال ابن المنير: (وأي فضل أعظم من كونه قولاً يسيراً لا كلفة فيه، ثم قد ترتبت عليه المغفرة؟!)"^(٢). اهـ

(١) «تنوير الحوالك شرح موطأ مالك» (١/٢٣).

(٢) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٢/٢٦٦).

❁ من هم الملائكة الذين يتوافقون مع المصلين في التأمين؟

الحديث فيه إطلاق أن الملائكة يؤمّنون، وليس في الحديث تعيين لأولئك الملائكة تحديداً، وما هو معلوم أن ملائكة الله كثيرون، وأن لكل واحد منهم وظيفة وكّله الله بها، فمنهم من وكّله الله بالوحي، وهو جبريل - عَلَيْهِ السَّلَام -، ومنهم من وكّله الله بكتابة أعمال بني آدام، ومنهم من وكّله الله بحفظ بني آدم الصالحين، ومنهم من وكّله الله بالمطر، ومنهم من وكّله الله بالنفخ في الصور، ومنهم من وكّله الله بقبض أرواح بني آدم، ومنهم الموكل بالجنة والموكل بالنار... إلخ.

فهل المقصود بالملائكة الذين يؤمّنون في الصلاة جميع الملائكة أم بعضهم؟

قال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ -: "وهو دال على أن المراد الموافقة في القول والزمان خلافاً لمن قال: (المراد الموافقة في الإخلاص والخشوع) كابن حبان، فإنه لما ذكر الحديث قال: (يريد موافقة الملائكة في الإخلاص بغير إعجاب)، وكذا جنح إليه غيره، فقال نحو ذلك من الصفات المحمودة، أو في إجابة الدعاء، أو في الدعاء بالطاعة خاصة، أو المراد بتأمين الملائكة استغفارهم للمؤمنين، وقال ابن المنير: (الحكمة في إثارة الموافقة في القول والزمان أن يكون المأموم على يقظة للإتيان بالوظيفة في محلها؛ لأن الملائكة لا غفلة عندهم، فمن وافقهم كان متيقظاً)، ثم إن ظاهره أن المراد بالملائكة جميعهم، واختاره ابن بزيمة، وقيل: (الحفظة منهم)، وقيل: (الذين يتعاقبون منهم)، إذا قلنا: (إنهم غير الحفظة)، والذي يظهر أن المراد بهم من يشهد تلك الصلاة من الملائكة ممن في الأرض أو في

السماء" (١). اهـ

✽ ملازمة التأمين في الصلاة من خصائص هذه الأمة، وفيه مخالفة وإغاضة للكفار من اليهود

قال الإمام أبو عبد الله ابن ماجه - رَحِمَهُ اللهُ -: حدثنا إسحاق بن منصور، أخبرنا عبد الصمد بن عبد الوارث، حدثنا حماد بن سلمة، حدثنا سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «مَا حَسَدَتْكُمْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ مَا حَسَدَتْكُمْ عَلَى السَّلَامِ وَالتَّأْمِينِ» (٢).

وقال الخطيب البغدادي - رَحِمَهُ اللهُ -: حدثني الأزجي، قال: قرأت على عبد الصمد بن عمر بن محمد بن إسحاق الواعظ الصوفي، حدثكم أحمد بن سلمان النجاد، قال: حدثنا إبراهيم بن إسحاق الحربي، قال: حدثنا أبو ظفر، قال: حدثنا سليمان بن المغيرة، عن ثابت، عن أنس - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «إِنَّ الْيَهُودَ لَيَحْسُدُونَكُمْ عَلَى السَّلَامِ وَالتَّأْمِينِ» (٣).

قال السبكي - رَحِمَهُ اللهُ -: «والتأمين من خصوصيات هذه الأمة» (٤). اهـ

(١) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٢/ ٢٦٥).

(٢) رواه ابن ماجه في «سننه» برقم: (٨٥٦)، وهو حديث حسن على شرط مسلم، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الترغيب والترهيب» (١/ ٣٤١)، والإمام الوادعي في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (٢/ ٤٩٩).

(٣) رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد»: بشار (١٢/ ٣١٠)، وصححه العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٢/ ٣٠٧).

(٤) «المنهل العذب المورود شرح سنن الإمام أبي داود» (٦/ ٤٣).

وقال صديق حسن خان - رَحِمَهُ اللهُ -: "وما يؤكد مشروعيته أن فيه إغاطة لليهود؛ لما أخرجه أحمد، وابن ماجه، والطبراني من حديث عائشة - رَضِيَ اللهُ عَنْهَا - مرفوعاً: «مَا حَسَدَتْكُمْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ مَا حَسَدَتْكُمْ عَلَى قَوْلِ (آمِينَ)»" (١). اهـ

قلت: اليهود أهل حسد وحقد لأهل الإسلام، وأكثر ما يَرْتَكِزُ حسدهم في إقامة شعائر الله؛ لأنهم يدركون فضل من قام بها أوجبه الله ورغب به، وما وُعد من عمل به من الفضل الكبير والأجر الكثير، ومن هنا يغتاظون وتمتلئ قلوبهم حنقاً وحقدًا من إقامة شعائر الله الظاهرة، ومنها قول (آمِينَ) وغيرها من العبادات والطاعات، وذلك لحسدهم -أخزاهم الله تعالى-، كما قال الله تعالى:

﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِّنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُم مِّنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِّنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِّنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّ لَهُمُ الْحَقُّ فَاعْفُوا وَاصْفَحُوا حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرٍ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ (١٠٩) [البقرة].

وقال - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى -: ﴿مَا يُوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَلَا الْمُشْرِكِينَ أَنْ يُنَزَّلَ عَلَيْكُمْ مِّنْ خَيْرٍ مِّنْ رَبِّكُمْ ۗ وَاللَّهُ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ (١٠٥) [البقرة].

ومثل هذا الفضل لا شك أنه فضل عظيم يحصل لك بمجرد التلفظ بالتأمين في الصلاة، مع احتساب الأجر واستشعار الفضل، ولهذا داخل الكفار الحسد لما رأوا هذه الشعيرة تقام في زمن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وكانت من جملة ما شرعه

(١) «الدرر البهية والروضة الندية والتعليقات الرضية» (١/ ٢٩٤).

الله - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - لنبيه، وهو يُعَدُّ من خصائص هذه الأمة أهل الاتباع لدين الله ولنبيه محمد - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - .

قال العزيزي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "مَا حَسَدَتْكُمْ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ مَا حَسَدَتْكُمْ عَلَى قَوْلِ (آمِينَ)» في الصلاة وعقب الدعاء، «فَاكْثُرُوا مِنْ قَوْلِ (آمِينَ)»، وفيه كالذي قبله أن التأمين من خصائص هذه الأمة إلا ما استثنى" (١). اهـ

❁ أي دعاء يؤمن عليه المصلي في صلاته؟

تقدم معنا في التعريف بقول (آمِينَ) شرعاً أنها بمعنى: (اللهم استجب)، فالمراد من الحديث أن الملائكة عند قول الإمام في الصلاة: { **غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ** } يقول من خلفه: (آمِينَ)، وهنا تقول الملائكة أيضاً: (آمِينَ)، وإنما يؤمّنون على الدعوات التي في سورة الفاتحة، سواء قرأها الإمام أو المأموم أو المنفرد؛ فإنها اشتملت على دعاء يسأله العبد ربه - **سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى** - كما جاء في صحيح مسلم، قال: وحدثناه إسحاق بن إبراهيم الحنظلي، أخبرنا سفيان بن عيينة، عن العلاء، عن أبيه، عن أبي هريرة - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - عن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - قال: «مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يَقْرَأْ فِيهَا بِأَمِّ الْقُرْآنِ فَهِيَ خِدَاجٌ - ثلاثاً - غَيْرُ تَمَامٍ»، فقليل لأبي هريرة: (إنا نكون وراء الإمام)، فقال: اقرأ بها في نفسك؛ فإني سمعت رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - يقول: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: قَسَمْتُ الصَّلَاةَ بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي نِصْفَيْنِ، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ، فَإِذَا قَالَ الْعَبْدُ: { **الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ** } قَالَ اللَّهُ

(١) «السراج المنير شرح الجامع الصغير» (٤/ ١٩٩).

تَعَالَى: (مَحْدِنِي عَبْدِي)، وَإِذَا قَالَ: {الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ} قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: (أَنْتَنِي عَلَيَّ عَبْدِي)، وَإِذَا قَالَ: {مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ} قَالَ: (مَحْدِنِي عَبْدِي) - وَقَالَ: مَرَّةً - (فَوَضَّ إِلَيَّ عَبْدِي)، فَإِذَا قَالَ: {إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ} قَالَ: (هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ عَبْدِي وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ)، فَإِذَا قَالَ: {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} ﴿١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} قَالَ: (هَذَا لِعَبْدِي، وَلِعَبْدِي مَا سَأَلَ)» (١).

قلت: ومن هنا فإن هذا السؤال من العبد يُتبعه بقول (آمِنَ)، راجياً من الله تعالى أن يستجيب له، فهو يكرر الدعاء بقوله: (اللهم استجب لي كما وعدتني).

قال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "التأمين دعاء فاقضى ذلك أن يقوله الإمام؛ لأنه في مقام الداعي، بخلاف قول المانع: (إنها جواب للدعاء، فيختص بالمأموم)، وجوابه: أن التأمين قائم مقام التلخيص بعد البسط، فالداعي فصل المقاصد بقوله: {أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ} إلى آخره، والمؤمن أتى بكلمة تشمل الجميع، فإن قالها الإمام فكأنه دعا مرتين مفصلاً ثم مجملاً" (٢). اهـ

❁ هل يؤمن لوقرأ الفاتحة خارج الصلاة؟

روى عبد الرزاق - رَحِمَهُ اللَّهُ - عن ابن جريج قال: أخبرني نافع، أن ابن عمر كان إذا ختم أم القرآن قال: (آمِنَ)، لا يدع أن يؤمن إذا ختمها، ويحضهم على

(١) رواه مسلم برقم: (٣٩٥).

(٢) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٢/٢٦٣).

قولها، قال: (وسمعت منه في ذلك خبراً) (١).

وهذا يفيد أنه كان يقول ذلك سواء كان داخل الصلاة أو خارجها، وسواء كان إماماً أو مأموماً.

وقال العراقي - رَحِمَهُ اللهُ -: "أنه يستحب التأمين لقراءة القارئ مطلقاً؛ لأنه ليس فيه تخصيصه بكونه إماماً، لكن رواية مسلم التي في آخر الباب تقتضي أن المراد الإمام؛ فإنه قال: «إِذَا قَالَ الْقَارِئُ: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فَقَالَ مَنْ خَلْفَهُ: (آمِينَ)» الحديث، وفي رواية البخاري: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ» الحديث" (٢). اهـ

وقال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ -: "قوله: (وأن يقول عقب الفراغ من قراءة الفاتحة: (آمِينَ) خارج الصلاة أو في الصلاة ثبت ذلك عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -)، قلت: روى البخاري في الدعوات من صحيحه من حديث أبي هريرة رفعه: «إِذَا آمَنَ الْقَارِئُ فَأَمَّنُوا»، فالتعبير بالقارئ أعم من أن يكون داخل الصلاة أو خارجها" (٣). اهـ

وقال - رَحِمَهُ اللهُ -: "ويؤخذ منه مشروعية التأمين لكل من قرأ الفاتحة سواء كان

(١) رواه عبد الرزاق في «مصنفه» برقم: (٢٦٤١)، وإسناده صحيح، وابن جريج قد صرح بالتحديث.

(٢) «طرح الثريب في شرح التقريب» (٢/ ٢٦٩).

(٣) «التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير» (١/ ٥٨٥).

داخل الصلاة أو خارجها؛ لقوله: «**إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ**»، لكن في رواية مسلم من هذا الوجه «**إِذَا قَالَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ**»؛ فيحمل المطلق على المقيد، نعم في رواية همام عن أبي هريرة عند أحمد -وساق مسلم إسنادها-: «**إِذَا أَمَّنَ الْقَارِئُ فَأَمَّنُوا**»، فهذا يمكن حمله على الإطلاق، فيستحب التأمين إذا أَمَّنَ القارئ مطلقاً لكل من سمعه، من مصلٍّ أو غيره، ويمكن أن يقال: المراد بالقارئ الإمام إذا قرأ الفاتحة، فإن الحديث واحد اختلفت ألفاظه" (١). اهـ

وقال ابن كثير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "قال أصحابنا وغيرهم: (ويُستحب ذلك لمن هو خارج الصلاة، ويتأكد في حق المصلي)" (٢). اهـ

وقال القرطبي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "ويُسَنُّ لقارئ القرآن أن يقول بعد الفراغ من الفاتحة بعد سكتته على نون {وَلَا الضَّالِّينَ} : (آمِينَ)؛ ل يتميز ما هو قرآن مما ليس بقرآن" (٣). اهـ

وقال ابن الجوزي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "ومن السنة في حق قارئ الفاتحة أن يعقبها بآمين، قال شيخنا أبو الحسن علي بن عبيد الله: (وسواء كان خارج الصلاة أو فيها)... (٤). اهـ

وقال الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "قول (آمِينَ) بعد الفاتحة ليست من آيات

(١) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٢/ ٢٦٦).

(٢) «تفسير القرآن العظيم» (١/ ١٤٥).

(٣) «الجامع لأحكام القرآن» (١/ ١٢٧).

(٤) «زاد المسير في علم التفسير» (١/ ٢٢).

الفاتحة، وإنما هي دعاء بمعنى: (استجب يا ربنا)، فهي سنة وليست واجبة، سنة بعد الفاتحة، يقولها القارئ في الصلاة وغيرها، يقول: (آمِينَ)، إذا قرأ الفاتحة يقولها الإمام، يقولها المأموم، يقولها المنفرد، في الصلاة وخارجها^(١).

❁ **(لا يؤمن على أي دعاء في القراءة داخل الصلاة غير الفاتحة) بلا خلاف بين أهل العلم**

قال ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وقد أجمع العلماء على أن لا تأمين في شيء من قراءة الصلاة إلا عند خاتمة فاتحة الكتاب، ولم يختلفوا في معنى ما ذكرنا"^(٢). اهـ

❁ **هل يؤمن المأموم إن صلى خلف إمام يداوم على القنوت في الفجر؟**

ورد حديث في المحافظة على القنوت في صلاة الفجر، وقال به بعض أهل العلم، أنه يداوم على القنوت في الفجر، وهو ضعيف لا تقوم به حجة، والحديث رواه أحمد في مسنده فقال: حدثنا عبد الرزاق، قال: حدثنا أبو جعفر -يعني: الرازي-، عن الربيع بن أنس، عن أنس بن مالك - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: ما زال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقنت في الفجر حتى فارق الدنيا^(٣).

وهذا الحديث ضعيف، فيه عيسى بن ماهان الرازي أبو جعفر.

قال الذهبي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وقال أحمد بن حنبل، والنسائي وغيرهما: ليس بالقوي، وقال أبو زرعة: يهم كثيراً... "إلى قول الذهبي: "ومما تفرد به: حديث

(١) انتهى من مقطع صوتي منشور في شبكة الإنترنت.

(٢) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٧/ ١٠ ط: المغربية).

(٣) رواه أحمد في «مسنده» برقم: (١٢٦٥٧ ط: الرسالة).

القنوت" (١). اهـ

وقد اختلف أهل العلم في هذه المسألة هل يؤمّن خلف الإمام الذي يداوم على القنوت على قولين:

القول الأول: أنه يتابع إمامه بالتأمين، وقال بهذا القول الجمهور، مع أن الكثير منهم يرون عدم صحة الحديث، وعدم العمل به، إلا أنهم يرون المتابعة للإمام في التأمين لعموم قوله - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -: «**إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ**».

وجاء في «حاشية الروض المربع لابن قاسم»: "ومن ائتمّ بقانت في فجر تابع الإمام وأمّن. أي: (تابع الإمام في دعائه)؛ لحديث: «**إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ**»، ونحوه، وأمّن المأموم على دعاء إمامه إن سمع القنوت، وإن لم يسمع دعا، قال الشيخ: (وإذا فعل الإمام ما يسوغ فيه الاجتهاد تبعه المأموم فيه، وإن كان هو لا يراه، مثل القنوت في الفجر، ووصل الوتر) (٢). اهـ

وقد قال بهذا القول من علمائنا الإمام الألباني وابن باز والعثيمين - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -، وشيخنا صالح الفوزان - حفظه الله تعالى - وعلماء اللجنة الدائمة.

فقد جاء في «فتاوى اللجنة الدائمة»: "وبالجملة: فتخصيص صلاة الصبح بالقنوت من المسائل الخلافية الاجتهادية، فمن صلى وراء إمام يقنت في الصبح خاصة قبل الركوع أو بعده فعليه أن يتابعه، وإن كان الراجح الاختصار في القنوت

(١) «سير أعلام النبلاء» (٧/ ٣٤٧-٣٤٨ ط: الرسالة).

(٢) «حاشية الروض المربع لابن قاسم» (٢/ ١٩٩).

بالفرائض على النوازل فقط.

وبالله التوفيق وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... نائب رئيس اللجنة

عبد الله بن منيع ... عبد الله بن غديان ... عبد الرزاق عفيفي "(١). اهـ

القول الثاني: يسكت ولا يؤمّن، جاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية»:

"ويسكت من صلى وراء من يقنت في الفجر عند الحنفية، ويراعي المأموم المقتدي بمن لا يقنت حال نفسه عند الشافعية، بشرط عدم الإخلال بالمتابعة"(٢). اهـ

قلت: فالذي يظهر لي أنه يسكت، وليس حديث «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ» على إطلاقه من أنه يتابعه فيما يخالف السنة، فالراجح عدم العمل به في هذا الموضع، فكما أنه لا يعمل به إن ارتكب الإمام بدعاً ومخالفات في صلاته؛ فيترك السنن وما إلى ذلك، فكذلك في هذا الموضع لا يعمل به؛ لأن حديث القنوات ضعيف لم يثبت؛ فلا يجوز العمل به، ومن ابتلي فصلي خلف إمام مداوم على ذلك فلا يؤمّن على دعائه، وليسكت، وأنصح بعدم الصلاة في مسجد يقنت إمامه لغير نازلة، وليبحث المصلي لنفسه عن مسجد يعبد الله فيه بعيداً عن البدع، التي تضيق الصدور في مقام عزيز، ومن بالغ الأهمية أن يكون خاشعاً فيه، وقد جربنا الصلاة

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى» (٤٥ / ٧).

(٢) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١١٦ / ١).

خلف من يقتنون، ولأننا نبغض هذه البدعة فلا نجد في ذلك المقام خشوعاً، ويكون جل تفكيرنا متى ينتهي الإمام من الصلاة، لا سيما وأن بعضهم يقنت وقتاً طويلاً، وإلى الله المشتكى!

❁ حكم التأمين خلف إمام يدعو بـ الصلاة

هناك عادات في بعض البلدان إذا انتهى الإمام من الصلاة توجه نحو الناس ودعا، وهم يؤمّنون جماعياً خلفه، وهذا يفعله الصوفية ومن إليهم، وهذا الفعل من البدع والمخالفات التي لا تجوز من أصلها، لا الدعاء، ولا التأمين على دعاء الداعي.

قال الشيخ عبد العزيز ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: "أما ما يفعله بعض الناس من الدعاء بعد السلام، إذا سلم الإمام في الفريضة دعا الإمام ورفعوا أيديهم وأمّنوا جميعاً، فهذا لا أصل له، هذا من البدع، ما كان النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - وأصحابه إذا سلموا يرفعون أيديهم، ويدعون ويؤمّنون، فالإنسان يدعو بينه وبين نفسه، الإمام يدعو بينه وبين نفسه، والمأموم كذلك، المسلم يدعو بعد الصلاة بينه وبين ربه، أما أن يرفع الإمام يديه ويرفعون أيديهم، ويدعو الإمام ويؤمّنون؛ فهذا لا أصل له، ولا يجوز، بل هو من البدع التي يجب تركها، ولكن يدعو الإنسان في نفسه بعد الذكر بما يسّر الله، والمنفرد إذا ما صلى مع الجماعة لأسباب فاتته الجماعة، أو لأنه مريض أو ما أشبه ذلك، يدعو أيضاً بينه وبين نفسه، ولكن الأفضل أن يكون في صلاته في السجود، وقبل أن يسلم... إلخ" (١). اهـ

(١) «فتاوى نور على الدرب لابن باز» (٩/١٩٦).

وقد كانت تفشت مثل هذه المسألة في بعض الأزمنة المتقدمة فأنكرها العلماء وحذروا منها.

فقد جاء في «الجامع لعلوم الإمام أحمد»: "قال أبو العباس الفضل بن مهران: سألت يحيى بن معين وأحمد بن حنبل، قلت: إن عندنا قومًا يجتمعون فيدعون ويقرؤون القرآن ويذكرون الله تعالى فما ترى فيهم؟ قال: فأما يحيى بن معين، فقال: يقرأ في المصحف، ويدعو بعد صلاة، ويذكر الله في نفسه.

قلت: فأخ لي يفعل هذا؟ قال: انه.

قلت: لا يقبل! قال: عظه.

قلت: لا يقبل؛ أهجره؟ قال: نعم.

ثم أتيت أحمد، وحكيت له نحو هذا الكلام، فقال لي أحمد أيضًا: يقرأ في المصحف، ويذكر الله تعالى في نفسه، ويطلب حديث رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -.

قلت: فأنها؟ قال: نعم.

قلت: فإن لم يقبل. قال: بلى إن شاء الله تعالى؛ فإن هذا محدث، الاجتماع والذي تصف.

قلت: فإن لم يفعل؛ أهجره؟ فتبسم وسكت" (١). اهـ.

وقد سئل الشيخ عبد العزيز ابن باز - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

السؤال: هل يجوز للجماعة إذا صلوا جماعة أن يختاروا أحدهم بأن يدعو لهم

(١) «الجامع لعلوم الإمام أحمد - الأدب والزهد» (٢٠ / ٣٨٠).

ويرفعوا أيديهم ويقولوا: (اللهم آمين)، يعني هو يدعو بالنيابة عنهم، ويرددون كلمة: (اللهم آمين)؟

الجواب: "هذا فيه تفصيل، فإن كان الدعاء في قنوت الوتر فلا بأس بهذا، أما الدعاء غير ذلك فليس بمشروع، الكل يدعو لنفسه إذا سلم من صلاته وأتى بالذكر الشرعي، يدعو بينه وبين ربه، كل واحد يدعو لنفسه، والإمام لا يرفع ولا يؤمّنون، هذا بدعة ليس له أصل، ولكن إذا أحب أن يدعو فالإمام يدعو لنفسه بينه وبين ربه، والمأموم كذلك، كل واحد يدعو لنفسه، هذا هو المشروع" (١). اهـ

وقد سئل علماء اللجنة الدائمة حول:

(دعاء الإمام بعد الصلاة المكتوبة وتأمين المأمومين على دعائه)

س: نرى في بعض المناطق أن الإمام يرفع يديه بعد الصلوات المكتوبة والمأمومون كذلك، يدعو الإمام ويؤمن المأمومون على دعائه، فأرجو إثباته أو نفيه بالدلائل؟

ج: "العبادات مبنية على التوقيف؛ فلا يجوز أن يقال: (إن هذه العبادة مشروعة من جهة أصلها أو عددها أو هيأتها أو مكانها) إلا بدليل شرعي يدل على ذلك، ولا نعلم سنة في ذلك عن النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، لا من قوله، ولا من فعله، ولا من تقريره، والخير كله باتباع هديه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، وهديه -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في هذا الباب ثابت بالأدلة الدالة على ما كان يفعل -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- بعد السلام، وقد

(١) «فتاوى نور على الدرب لابن باز» (٩/ ٢٠٤).

جرى خلفاؤه وصحابته من بعده ومن بعدهم التابعون لهم بإحسان، ومن أحدث خلاف هدي الرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فهو مردود عليه، قال - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ»، فالإمام الذي يدعو بعد السلام ويؤمن المأمومون على دعائه والكل رافع يديه يُطالب بالدليل المثبت لعمله، وإلا فهو مردود عليه" (١). اهـ

وجاء -أيضاً- في إحدى «فتاوى اللجنة الدائمة»: "الدعاء الجماعي بعد الصلاة بدعة لا أصل له في الشرع، والمشروع الذكر والدعاء بالوارد بعد السلام من كل مصلٍّ بمفرده. والله أعلم" (٢). اهـ

❁ حكم التأمين في قنوت الوتر

قال أبو داود: "سمعت أحمد سُئِلَ عن القنوت؟ فقال: الذي يعجبنا أن يقنت الإمام ويؤمن من خلفه. قيل لأحمد: قال: اللهم إنا نستعينك ونستغفرك يقول من خلفه: (أَمِينَ)؟ قال: يؤمن في موضع التأمين" (٣). اهـ

وقال العلامة ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "فإذا قنت -ولا سيما في رمضان- لحضور الناس واجتماعهم على التأمين كان خيراً، وإن ترك القنوت أحياناً حتى لا

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى» (٧/ ٩٩-١٠٠).

(٢) «فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الثانية» (٢/ ٢٤١).

(٣) «الجامع لعلوم الإمام أحمد - الفقه» (٦/ ٤٢٧).

يُظَنُّ أنه واجب كان ذلك أفضل وأحسن...^(١). اهـ المقصود

وقال - رَحِمَهُ اللهُ - في موضع آخر: "وأما التأمين على دعائه فليؤمِّن المأموم ما دام

تبعًا له...^(٢). اهـ المقصود

❁ حكم التأمين في قنوت النوازل

قال الإمام أبو داود - رَحِمَهُ اللهُ -: حدثنا عبد الله بن معاوية الجمحي، حدثنا ثابت بن يزيد، عن هلال بن خباب، عن عكرمة، عن ابن عباس، قال: قنت رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - شهرًا متتابعًا في الظهر والعصر والمغرب والعشاء وصلاة الصبح في دبر كل صلاة، إذا قال: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» من الركعة الآخرة، يدعو على أحياء من بني سليم على رعل وذكوان وعصيَّة؛ ويؤمِّن من خلفه^(٣).

وجه الشاهد من الحديث: أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قنت ودعا على هؤلاء المشركين، وكان الصحابة يؤمِّنون خلفه على ذلك، وهذا التأمين مستحب بلا خلاف بين أهل العلم.

قال الإمام ابن قدامة - رَحِمَهُ اللهُ -: "إذا أخذ الإمام في القنوت أمَّن من خلفه، لا نعلم فيه خلافًا، وقاله إسحاق، وقال القاضي: (وإن دعوا معه فلا بأس)، وقيل لأحمد: (إذا لم أسمع قنوت الإمام أدعو؟) قال: (نعم)، فيرفع يديه في حال

(١) «فتاوى نور على الدرب» (٨/ ٢_ بترقيم الشاملة).

(٢) «فتح ذي الجلال والإكرام» (٢/ ٩٧_ ط: المكتبة الإسلامية).

(٣) رواه أبو داود في «سننه» برقم: (١٤٤٣)، وإسناده حسن، وقد حسنه العلامة الألباني في

«إرواء الغليل» (٢/ ١٦٣).

القنوت" (١). اهـ

وجاء في «فتاوى اللجنة الدائمة»: "ثبت أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان يقنت في النوازل، يدعو على المعتدين من الكفار، ويدعو للمستضعفين من المسلمين بالخلاص والنجاة من كيد الكافرين وأسرهم، ثم ترك ذلك، ولم يخص بالقنوت فرضاً دون فرض" (٢). اهـ

نصيحة مهمة لمن يزعم الآخريين حال التأمين على دعاء الخطيب أو الإمام الذي يقنت للنوازل

الدعاء عبادة عظيمة، ولا يحتاج الذي يؤمن على أي دعاء كان أن يزعم الآخرين، وسواء كان ذلك في دعاء القنوت للنوازل، أو قنوت الوتر، أو غيرها من الأدعية التي تشرع حال الصلاة خلف الإمام أو خارج الصلاة، كأن يكون تأمينا على دعاء الخطيب أو المتكلم أو المحاضر، ونحو ذلك، فهذا الإزعاج من الأذية للناس، فينبغي أن يستشعر العبد أنه يناجي من هو أقرب إليه من جبل الوريد، ومن لا تخفى عليه خافية، وقد جاء عن أنس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «إِنَّ أَحَدَكُمْ إِذَا قَامَ فِي صَلَاتِهِ فَإِنَّهُ يُنَاجِي رَبَّهُ» (٣).

وإذا كنّا قد مُهِينَا عن الإزعاج حال قراءة القرآن؛ ففي التأمين من باب أولى،

(١) «المغني» (٢/ ١١٣).

(٢) «فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى» (٧/ ٤٢).

(٣) رواه البخاري برقم: (٤٠٥)، ومسلم برقم: (٥٥١).

وقد جاء عن أبي سعيد قال: اعتكف رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - في المسجد؛ فسمعهم يجهرون بالقراءة؛ فكشف الستر وقال: **«أَلَا إِنَّ كُلَّكُمْ مُنَاجٍ رَبَّهُ فَلَا يُؤْذِنَنَّ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلَا يَرْفَعُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ فِي الْقِرَاءَةِ»** أو قال: **«فِي الصَّلَاةِ»** (١).

فهذا الذي يرفع صوته بالتأمين لم يستفد سوى أذية الناس وإشغالهم عن صلاتهم وخشوعهم فيها؛ فلا ينبغي ذلك منه.

قال ابن حجر الهيتمي - رَحِمَهُ اللَّهُ - وهو يتكلم عن مسألة (دعاء الخطيب يوم الجمعة للسلطان): "وأما التأمين على ذلك جهراً فالأولى تركه؛ لأنه يمنع الاستماع، ويشوش على الحاضرين من غير ضرورة ولا حاجة إليه، وأما ما أطبق الناس عليه من التأمين جهراً - سيما مع المبالغة - فهو من البدع القبيحة المذمومة، فينبغي تركه، والله - سبحانه وتعالى - أعلم بالصواب" (٢). اهـ.

وجاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية»: "ونص المالكية على تحريم ما يقع على دكة المبلغين - بعد قول الإمام: (ادعوا الله وأنتم موقنون بالإجابة) - من رفع أصوات جماعة بقولهم: (آمِينَ، آمِينَ، آمِينَ)، واعتبروه بدعةً محرمةً" (٣). اهـ.

(١) رواه أبو داود في «سننه» برقم: (١٣٣٢)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح سنن أبي داود - الأم» (٧٧/٥ ط: غراس)، والإمام الوادعي في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (٣٥٣/١).

(٢) «الفتاوى الفقهية الكبرى» (٢٥٣-٢٥٤).

(٣) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١١٦/١).

وقال الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - في إحدى فتاويه: "أما التأمين جهراً فإن ذلك ينافي كمال الاستماع إلى الخطبة، لكن إذا أراد أن يؤمّن المأموم فليؤمّن سرّاً، ولا حرج عليه في ذلك" (١). اهـ المقصود

وقال - أيضاً - في موضع آخر: "وأما الصلاة على النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - عند ذكره في الخطبة فلا بأس بذلك، لكن بشرط ألا يجهر به؛ لئلا يشوش على غيره، أو يمنعه من الإنصات، وكذلك التأمين على دعاء الخطيب لا بأس به بدون رفع الصوت؛ لأن التأمين دعاء" (٢). اهـ

❁ حكم التأمين خارج الصلاة إذا دعا له الغير

قال الإمام مسلم - رَحِمَهُ اللهُ -: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا النضر بن شميل، حدثنا موسى بن سروان المعلم، حدثني طلحة بن عبيد الله بن كريز، قال: حدثني أم الدرداء قالت: حدثني سيدي أنه سمع رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: **«مَنْ دَعَا لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ قَالَ الْمَلِكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: (آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلِ)»** (٣).

وفي لفظ قال - رَحِمَهُ اللهُ -: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، أخبرنا عيسى بن يونس، حدثنا عبد الملك بن أبي سليمان، عن أبي الزبير، عن صفوان - وهو ابن عبد الله بن صفوان، وكانت تحته الدرداء - قال: قدمت الشام، فأتيت أبا الدرداء في منزله فلم أجده، ووجدت أم الدرداء فقالت: أتريد الحج العام؟ فقلت: (نعم)، قالت: فادع

(١) «دروس الحرم المدني للعثيمين» (٢٨/٣) بترقيم الشاملة).

(٢) «لقاء الباب المفتوح» (١٧/٥٦) بترقيم الشاملة).

(٣) رواه مسلم برقم: (٢٧٣٢).

الله لنا بخير، فإن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان يقول: «دَعْوَةُ الْمَرْءِ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ بِظَهْرِ الْغَيْبِ مُسْتَجَابَةٌ؛ عِنْدَ رَأْسِهِ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ كُلَّمَا دَعَا لِأَخِيهِ بِخَيْرٍ قَالَ الْمَلَكُ الْمُوَكَّلُ بِهِ: (آمِينَ، وَلَكَ بِمِثْلِ)»، قال: (فخرجت إلى السوق فلقيت أبا الدرداء، فقال لي مثل ذلك يرويه عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -) (١).

وقال ابن حبان - رَحِمَهُ اللَّهُ -: أخبرنا أبو يعلى، قال: أخبرنا أبو معمر، قال: حدثنا حفص بن غياث، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - صعد المنبر فقال: «(آمِينَ، آمِينَ، آمِينَ)»، قيل: يا رسول الله، إنك حين صعدت المنبر قلت: «(آمِينَ، آمِينَ، آمِينَ)»، قال: «إِنَّ جِبْرِيلَ أَتَانِي فَقَالَ: مَنْ أَدْرَكَ شَهْرَ رَمَضَانَ وَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ فَدَخَلَ النَّارَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، قُلْ: (آمِينَ)؛ فَقُلْتُ: (آمِينَ)، وَمَنْ أَدْرَكَ أَبَوَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا فَلَمْ يَبْرَهُمَا، فَمَاتَ فَدَخَلَ النَّارَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، قُلْ: (آمِينَ)؛ فَقُلْتُ: (آمِينَ)، وَمَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ فَمَاتَ فَدَخَلَ النَّارَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ، قُلْ: (آمِينَ)؛ فَقُلْتُ: (آمِينَ)» (٢).

وهذه الأحاديث تدل على أنه يُسَنُّ للمسلم خارج الصلاة أن يقول: (آمِينَ) لمن سمعه يدعو، وسواء دعا له أو لغيره، شرط أن يكون الدعاء بالخير، ومما لابغي فيه ولاقطيعة رحم، وهذا التأمين مستحب.

(١) رواه مسلم برقم: (٢٧٣٣).

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» برقم: (٩٠٧)، وإسناده حسن، وقد صححه العلامة الألباني في «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان» (٢/٢٥٦)، وحسنه الإمام الوادعي في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (٢/٣٢٢).

● فائدة:

قال ابن حبان - رَحِمَهُ اللَّهُ - عقب حديث أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - المتقدم في دعاء جبريل - عَلَيْهِ السَّلَام - وتأمين النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - على دعائه: "قال أبو حاتم: في هذا الخبر دليل على أن المرء قد استحب له ترك الانتصار لنفسه، ولا سيما إذا كان المرء ممن يتأسى بفعله، وذاك أن المصطفى - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لما قال له جبريل: «مَنْ أَدْرَكَ رَمَضَانَ فَلَمْ يُغْفَرْ لَهُ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ» بادر - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - بأن قال: «(آمِينَ)»، وكذلك في قوله: «وَمَنْ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ أَوْ أَحَدَهُمَا فَدَخَلَ النَّارَ أَبْعَدَهُ اللَّهُ» فلما، قال له: «وَمَنْ ذُكِرَتْ عِنْدَهُ فَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْكَ فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ» فلم يبادر إلى قوله: (آمِينَ)، عند وجود حظ النفس فيه حتى قال جبريل: «قُلْ: (آمِينَ)» قال: «قُلْتُ: (آمِينَ)»، أراد به - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - التأسى به في ترك الانتصار للنفس بالنفس، إذ الله - جَلَّ وَعَلَا - هو ناصر أوليائه في الدارين، وإن كرهوا نصره الأنفس في الدنيا" (١).

اهـ

قلت: وفيه من الفوائد أيضًا: أنه لا مانع أن يقول لمن دعا له أو لغيره: قل: (آمِينَ)، ففي بعض الأحيان يدعو لك إنسان ثم يقول لك قل: (آمِينَ)، فلا بأس أن تقولها لهذا الحديث.

✽ حكم التأمين عند دعاء الخطيب يوم الجمعة

جاء عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «إِذَا قُلْتَ

(١) «صحيح ابن حبان - محققاً» (٢/ ١٤١-١٤٢).

لِصَاحِبِكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ: (أَنْصِتْ) وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ فَقَدْ لَغَوْتَ» (١).

ذكر العلماء تحت هذا الحديث مسألة ما لو أن الخطيب دعا بعد الخطبة أو أثنائها؛ فهل يؤمن المستمع له على دعائه، وأن ذلك لا يكون من اللغو؛ كونه لم يخل بالاستماع للخطبة؟ إذ أنه يُعَدُّ مستمعًا ومتابعًا للخطيب بتركيز، بخلاف من يتكلم لغير حاجة مما هو عبث! أم أنه لا يؤمن على دعائه وعليه أن يُنصت لكيلا يلغو فيُسقط أجر جمعته؛ لأنه يكون بالتأمين قد تكلم، ومن تكلم فقد لغا؟

في المسألة قولان:

القول الأول (قول الجمهور): أن المستمع له أن يؤمن، ولا يُعَدُّ ذلك لغوًا.

جاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية»: "يُسَنُّ التأمين على دعاء الخطيب عند المالكية والشافعية والحنابلة، إلا أنه يكون عند المالكية والحنابلة سرًّا، وبلا رفع صوت عند الشافعية، ولا تأمين باللسان جهراً عند الحنفية؛ بل يؤمن في نفسه" (٢). اهـ

وجاء في «حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني» -وهو مالكي المذهب-

قال: "[قوله: والتأمين عند سماع الخطيب] يعني: أنه يجوز التأمين والتعوذ جوازاً مستوى الطرفين سرًّا، لا فرق بين أن يكثُر أو يقل" (٣). اهـ

(١) رواه البخاري برقم: (٩٣٤)، ومسلم برقم: (٨٥١)، واللفظ للبخاري.

(٢) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١١٥-١١٦).

(٣) «حاشية العدوي على كفاية الطالب الرباني» (٣٧٨/١).

القول الثاني (قول الحنفية): يقولون -كما تقدم النقل عنهم-: (لا تحرك اللسان)، وهذا يعني: أن المستمع لا يؤمّن بعد الخطيب إذا دعا، وإنما يؤمّن بقلبه، وهذا القول فيه نظر؛ لأنه لا فائدة منه.

وقد رجح القول بعدم التأمين على دعاء الخطيب الإمام الألباني -رَحْمَةُ اللَّهِ- فقد سئل -رَحْمَةُ اللَّهِ- حول:

(حكم التزام الدعاء في خطبة الجمعة، وحكم رفع اليدين في الدعاء يوم الجمعة مع التأمين)

مداخلة: رفع اليدين في الدعاء يوم الجمعة مع التأمين هل هو جائز؟
الشيخ: في يوم الجمعة مع التأمين، ليس من السنة ذلك، لا من الإمام ولا من المؤمنين، وإنما من السنة -أحياناً- أن يدعو الإمام لأمر عارض يوم الجمعة...".
إلى قوله -رَحْمَةُ اللَّهِ-: "كذلك الخطبة يوم الجمعة، لا يشرع فيها دعاء يلتزمه الخطيب، ويلتزم السامعون لدعائه التأمين خلفه، كل هذا لا أصل له في السنة" (١). اهـ.

قلت: والراجع -والله أعلم- هو قول الجمهور؛ أنه يشرع التأمين على دعاء الخطيب يوم الجمعة، إلا إن دعا بما فيه تعدٍّ ومخالفة؛ فلا يشرع، وإنما قلنا: (يُشرع) لأن المسألة -كما ترى- فيها شبه إجماع، ولم أرَ من قال بأن المستمع لا يؤمّن، وأنه إذا أمّن فيكون قد لغا وأسقط أجر جمعته!

(١) «جامع تراث العلامة الألباني في الفقه» (٦/ ١٣٥، ١٣٣).

قال الباجي - رَحْمَةُ اللَّهِ -: "لا خلاف في التأمين عند دعاء الخطيب؛ لأنه كان

يستدعي التأمين منهم، وإنما الخلاف في السر به والجهر" (١). اهـ

وقال المجلسي الشنقيطي - رَحْمَةُ اللَّهِ -: "وأنفق على جواز النطق بالتأمين

والتعوذ عند السبب، وإنما اختلفوا في صفة من سرّ وهو قول مالك وصحّح، أو جهراً وهو قول ابن حبيب، قال: (يؤمن الناس ويجهرون جهراً ليس بالعالى)، شبه المختلف فيه بالمتفق عليه؛ فقال: (كتأمين)، يعني: أنه يجوز التأمين والإمام يخطب" (٢). اهـ

فهذا يفيد نقل الاتفاق على استحباب ذلك، وإنما الخلاف في الجهر والإسرار به، والصواب هو عدم رفع الصوت، وليسمع نفسه، ولا يشوش على الآخرين ولا يزعجهم، ولا دليل يدل على القول بمنع التأمين.

ورجح هذا القول - فيما يظهر من كلامه - **شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحْمَةُ اللَّهِ -**

حيث قال: "والسنة في الصلاة على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أن يصلي عليه سرّاً كالدعاء، أما رفع الصوت بها قدام بعض الخطباء فمكروه، أو محرم اتفاقاً... " (٣). اهـ المقصود

فقوله: (يصلي سرّاً كالدعاء) يعني: كالتأمين على الدعاء.

(١) «التاج والإكليل لمختصر خليل» (٢/ ٥٤٧) للمواق المالكي.

(٢) «لوامع الدرر في هتك أستار المختصر» (٢/ ٦٧٧).

(٣) «الفتاوى الكبرى» (٥/ ٣٥٥-٣٥٦).

ورجح هذا القول علماء اللجنة الدائمة، منهم: فضيلة الشيخ بكر أبو زيد، وفضيلة الشيخ عبد الله بن غديان - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -، وفضيلة الشيخ عبد العزيز آل الشيخ، وفضيلة شيخنا صالح الفوزان - حفظهما الله تعالى -، برئاسة فضيلة الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز - رَحِمَهُ اللَّهُ -، **حيث قالوا:** "إذا دعا الخطيب أو ذكر النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَمَّن السامع، وصلى على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - سرًّا دون أن يجهر، وفي هذا جمع بين النصوص، ولأن التأمين والصلاة على النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ليس من الكلام المنهي عنه من يستمع للخطبة، بل هو عبادة متعلقة بالخطبة.

بكر أبو زيد ... عبد العزيز آل الشيخ ... صالح الفوزان ... عبد الله بن غديان ...

عبد العزيز بن عبد الله بن باز" (١). اهـ

وسئل الشيخ عبد العزيز ابن باز - رَحِمَهُ اللَّهُ - حول:

(حكم رفع اليدين عند التأمين على دعاء الخطيب يوم الجمعة)

س: هذا السائل يقول: يا سماحة الشيخ، ما هو المشروع أثناء دعاء الخطيب في صلاة الجمعة، هل نؤمن على دعاء الإمام رافعين اليدين أم نؤمن على دعائه دون رفع اليدين؟

ج: "لا يرفع يديه، ولا ترفعون أيديكم، التأمين بينك وبين نفسك، وهو يدعو، ولا حاجة لرفع اليدين إلا في الاستسقاء، إذا كان يستغيث يرفع يديه، ويرفعون

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الثانية» (٧/ ١٢٧).

أيديهم، أما الدعاء العادي في الخطبة فلا يرفع يديه، لا يرفع هو ولا يرفع المأموم؛ لأن النبي ما كان يرفع في الخطبة (خطبة الجمعة) - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - "(١). اهـ

وهو أيضًا ترجيح العلامة **ابن عثيمين** - رَحِمَهُ اللَّهُ - **حيث سئل فضيلته:**

هل التأمين عند دعاء الإمام في آخر خطبة صلاة الجمعة من البدع؟ أفتونا جزاكم الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء.

فأجاب فضيلته بقوله: "ليس هذا من البدع، التأمين على دعاء الخطيب في الخطبة إذا أخذ يدعو للمسلمين؛ فإنه يستحب التأمين على دعائه، لكن لا يكون بصوت جماعي وصوت مرتفع، وإنما كل واحد يؤمّن بمفرده، وبصوت منخفض، حيث لا يكون هناك تشويش، أو أصوات مرتفعة، وإنما كل يؤمّن على دعاء الخطيب سرًا ومنفردًا عن الآخرين" (٢). اهـ

ورجحه أيضًا شيخنا العلامة **عبد المحسن العباد** - حفظه الله تعالى - **حيث سئل**

حول:

(حكم التأمين على دعاء الخطيب يوم الجمعة)

السؤال: بعض طلاب العلم يقولون: إن التأمين يوم الجمعة لغو، وإن دعاء الخطيب يوم الجمعة بدعة، فهل هذا صحيح؟

الجواب: "ليس هذا صحيحًا، وكيف يقال: (ليس للخطيب أن يدعو يوم

(١) «فتاوى نور على الدرب لابن باز» (١٣ / ١٥٥).

(٢) «مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين» (١٦ / ١٠٥).

الجمعة)؟!، هل يعظ الناس فقط ثم ينزل؟! أليس الخطيب حتى في الخطب العادية إذا انتهى قال: (أستغفر الله لي ولكم)؟! (١). اهـ

❁ حكم التأمين عند استسقاء الخطيب يوم الجمعة

قال الإمام البخاري في صحيحه:

باب رفع الناس أيديهم مع الإمام في الاستسقاء

قال أيوب بن سليمان: حدثني أبو بكر بن أبي أويس، عن سليمان بن بلال، قال يحيى بن سعيد: سمعت أنس بن مالك قال: أتى رجل أعرابي من أهل البدو إلى رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - يوم الجمعة فقال: يا رسول الله، هلكت الماشية، هلك العيال، هلك الناس، فرفع رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - يديه يدعو، ورفع الناس أيديهم معه يدعون، قال: فما خرجنا من المسجد حتى مُطَرْنَا، فما زلنا نمطر حتى كانت الجمعة الأخرى، فأتى الرجل إلى نبي الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - فقال: يا رسول الله، بَشَقَ المسافر، ومُنِعَ الطريق (٢).

وقال الأويسي: حدثني محمد بن جعفر، عن يحيى بن سعيد وشريك، سمعا أنسا عن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** -: أنه رفع يديه حتى رأيت بياض إبطيه (٣).

فهذا الحديث فيه أنهم أمَّنوا لدعاء النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - وهذا معنى

(١) «شرح سنن أبي داود» (١٣٣/ ٢٥ _ بترقيم الشاملة).

(٢) رواه البخاري برقم: (١٠٢٩).

(٣) رواه البخاري برقم: (١٠٣٠).

قوله: (ورفع الناس أيديهم معه يدعون)، وليس المراد أن كل واحد يدعو لنفسه بما يريد.

فإذن من السنة التأمين في دعاء الاستسقاء، ولا أعلم خلافاً في ذلك.

جاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية»: "استحب الشافعية والحنابلة -وهو قول للمالكية- التأمين على دعاء الاستسقاء عند جهر الإمام به، ولا يخالف الحنفية في ذلك.

والقول الآخر للمالكية: أن يدعو الإمام والمأمومون، وقيل: بعد دعائهم معاً يستقبلهم الإمام، فيدعو ويؤمّنون" (١). اهـ.

وسئل الشيخ عبد العزيز ابن باز -رَحِمَهُ اللهُ-:

س: سماحة الشيخ، ما هو المشروع أثناء دعاء الخطيب في صلاة الجمعة، هل تؤمن على دعاء الإمام رافعين اليدين أم تؤمن على دعائه دون رفع اليدين؟

ج: "لا يرفع يديه، ولا ترفعون أيديكم، التأمين بينك وبين نفسك، وهو يدعو، ولا حاجة لرفع اليدين إلا في الاستسقاء، إذا كان يستغيث يرفع يديه، ويرفعون أيديهم.

أما الدعاء العادي في الخطبة فلا يرفع يديه، لا يرفع هو ولا يرفع المأموم؛ لأن النبي ما كان يرفع في الخطبة خطبة الجمعة -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام- (٢). اهـ.

(١) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١/١١٦).

(٢) «فتاوى نور على الدرب لابن باز» (١٣/١٥٥).

هل يؤمن العبد على دعاء نفسه؟

قال الروياني - رَحِمَهُ اللهُ -: "وأما التَّأمين على التَّأمين فإنه يجوز؛ لأنه دعاء، قال الله تعالى: { قَالَ قَدْ أُجِيبَت دَعْوَتُكُمَا } [يونس: ٨٩] وموسى - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كان يدعو وهارون - عَلَيْهِ السَّلَامُ - كان يؤمِّن، وأضاف الدعاء إليهما، ويحتمل أن يقال: لا يؤمِّن على التَّأمين؛ لأن الشرع لم يرد به" (١). اهـ

قلت: وهذا هو الصواب، أنه لا يؤمِّن، ولا نعلم دليلاً يصح في ذلك (٢)، وإنما السنة أن يكون التَّأمين على دعاء من دعا، سواء بدعاء عام أو خاص، وأما الداعي لنفسه كأن يقول: (اللهم اغفر لي، آمين)، (اللهم ارزقني الجنة، آمين)، فهذا لم يرد في الأدلة التي نقلت إلينا عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - مع كثرتها واستفاضتها، بل إن النقل الثابت الاكتفاء بالدعاء، ولا يؤمِّن الداعي على دعاء نفسه.

بقي فيما رأيته من فعل العلماء أنهم يعملون ذلك حال الدعاء نهاية مقدمة يكتبونها، وهذا في الكتابات، كأن يقول:

(وفي الختام أسأل الله أن يتقبله مني بقبول حسن، آمين).

أو في دعاء ناسب أن يكون لشيخ وعالم ونحو ذلك، كأن يقول:

(١) «بحر المذهب» (٢/ ٣٠٥).

(٢) جاء حديث موضوع في هذا الشأن عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلْيُؤْمِنْ عَلَى دَعَائِهِ نَفْسَهُ»، وقد بينت حاله في الأحاديث الموضوعية نهاية مباحث التَّأمين.

(وهذا قول شيخ الإسلام ابن تيمية، رفع الله درجته في الجنة، آمين)... إلخ.
ولم يكن هذا ديدنهم في كل مكتوب يناسب فيه الدعاء.

فإذن: نبقى على الأصل، من أن هذا لم يثبت فيه دليل، وليس هو من فعل السلف، وقد جاء عن العرباض بن سارية - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - قال: وعظنا رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - يوماً بعد صلاة الغداة موعظة بليغة، ذرفت منها العيون ووجلت منها القلوب، فقال رجل: (إن هذه موعظة مودع، فماذا تعهد إلينا يا رسول الله؟) قال: **«أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ، وَإِنْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ فَإِنَّهُ مِنْ يَعِشُ مِنْكُمْ يَرَى اخْتِلَافًا كَثِيرًا، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ فَإِنَّهَا ضَلَالَةٌ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَعَلَيْهِ سُنَّتِي وَسُنَّةُ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمُهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ»** (١).

❀ متى يحرم التأمين؟

إن كان الدعاء بإثم أو قطيعة رحم أو حرام، كأن يدعو أن يُسهّل الله له شراء شيء محرم، كالخمر - مثلاً - وما إلى ذلك مما هو محرم، فهذا لا يحل التأمين عليه؛ لأنه تعاون على باطل ومنكر، والله - **عَزَّ وَجَلَّ** - يقول: **﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْإِلِّ وَالنَّفَوَىٰ وَلَا نَعَاوَنُوا عَلَى الْإِلِّمِ وَالْعَدُونَ﴾** [المائدة: ٢]، ولأنه اعتداء، والله - **تَبَارَكَ وَتَعَالَى** - يقول: **﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً إِنَّهُ لَا يَحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾** [الأعراف: ٥٥].

وقد جاء عن عبد الله بن مغفل - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - أنه سمع ابنه يقول: (اللهم إني أسألك القصر الأبيض عن يمين الجنة إذا دخلتها)؛ فقال: أي بني، سل الله الجنة

(١) رواه الترمذي في «سننه» برقم: (٢٦٧٦).

وتعوذ به من النار، فإني سمعت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: «إِنَّهُ سَيَكُونُ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ قَوْمٌ يَعْتَدُونَ فِي الطَّهْرِ وَالِدُّعَاءِ»^(١).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "فلا اعتداء في الدعاء تارةً بأن يسأل ما لا يجوز له سؤاله من المعونة على المحرمات، وتارةً يسأل ما لا يفعله الله مثل أن يسأل تخليده إلى يوم القيامة، أو يسأله أن يرفع عنه لوازم البشرية، من الحاجة إلى الطعام والشراب، ويسأله بأن يطلعه على غيبه، أو أن يجعله من المعصومين، أو يهب له ولدًا من غير زوجة، ونحو ذلك مما سؤاله اعتداء لا يحبه الله، ولا يجب سائله" (٢). اهـ

وجاء في «الموسوعة الفقهية الكويتية»: "الأصل في قول (آمِنَ) أنه سنة، لكنه قد يخرج عن النذب إلى غيره، كالتأمين على دعاء محرم، فإنه يكون حرامًا" (٣). اهـ

❁ هل يؤمن الحاضرون في المقبرة على دعاء من يدعو للميت؟

مما اشتهر في بعض الأماكن أنهم بعد الانتهاء من دفن الميت يقف واحد منهم على شفير القبر، ثم يدعو للميت، والناس حوله رافعون أيديهم يؤمنون على دعائه، وقد يكون في بعض تلك الأدعية محذور شرعي، وما إلى ذلك، فهذا الأمر قد جمع مخالفات لم يأت عليها أي دليل، لا من كتاب الله تعالى، ولا من سنة

(١) رواه أبو داود في «سننه» برقم: (٩٦)، وصححه العلامة الألباني في «صحيح سنن أبي داود - الأم» (١/١٦٣ - ط: غراس).

(٢) «مجموع الفتاوى لابن تيمية» (١٥/٢٢).

(٣) «الموسوعة الفقهية الكويتية» (١/١١١).

رسوله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -؛ فهو محدث (بدعة)، ولا يجوز التأمين على الدعاء في هذا الموطن حتى ولو كان ذلك بأدعية مشروعة؛ لأن هذا ليس من هدي النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، ولم يعلمنا أن نفعله إذا زرنا القبور وما إلى ذلك.

وخلاصة ذلك: أن هذا الفعل غير مشروع، وهذا التأمين محدث، والنبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يقول: «وَكُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ، وَكُلُّ ضَلَالَةٍ فِي النَّارِ» (١).

ويقول الله تعالى: { فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ } [النساء: ٦٥]، ويقول الله سبحانه: { وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ } [الحشر: ٧]، ويقول الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - : { اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ } [الأعراف: ٣].

وقد وجه سؤال إلى فضيلة شيخنا العلامة يحيى الحجوري - حفظه الله تعالى - بهذا الصدد فقال السائل: جاء في مسلم عن عمرو بن العاص - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: (إذا دفنتموني فأقيموا حول قبري قدر ما يُنحر الجزور ويُقسم لحمها حتى أستاذس بكم...) الحديث (٢)، فهل يشرع هذا الفعل؟!

فأجاب - حفظه الله تعالى -: "لا يشرع هذا الفعل؛ لعدم الدليل عليه من الكتاب أو السنة، وهو احتجاج أصحابي، وليس بمعصوم - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، فالله -

(١) رواه النسائي في «السنن الكبرى» برقم: (١٧٩٩)، من حديث جابر بن عبد الله - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، وصححه العلامة الألباني في «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (١/ ٢٨٧).

(٢) الحديث هنا غير تام، وتماه رواه مسلم برقم: (١٢١).

سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - يقول: { يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ، بِالْقَوْلِ كَجَهْرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ وَأَنتُمْ لَا تَشْعُرُونَ } [الحجرات]، هذا في حق أبي بكر وعمر، قال ابن أبي مليكة: (كاد الخيران أن يهلكا)، وكان هذا اجتهدا منهما فما بالك بمن دونهما في الفضل؟!

فالذي ثبت فيه هو حديث عثمان - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ، وَسَلُّوا لَهُ بِالتَّشْيِيتِ؛ فَإِنَّهُ الْآنَ يُسَأَلُ»^(١)، هذا لا يقتضي الوقوف ولا الجلوس، ولا التأمين على دعاء الذي يدعو، فيدعو الشخص ثم ينصرف، نعم إنه قد جاء حديث ضعيف فيه أيوب بن نهيك - قد تُرك - وفيه رجل آخر أيضًا ضعيف، أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: «إِذَا دَفَنْتُمْ مَيْتَكُمْ فَاقْرَءُوا عَلَيْهِ سُورَةَ الْبَقَرَةِ، وَاقْرَءُوا عَلَيْهِ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ وَسُورَةَ الْبَقَرَةِ»، وهذا ضعيف جدًا^(٢).

❁ حكم التأمين على دعاء الكفار

والمراد بنقاش هذه المسألة لو أن كافرًا دعا بأمر من الأمور الدنيوية فقال - مثلاً -: (اللهم ارزقني واشفني) ونحو ذلك، فهل للمسلم أن يؤمّن على دعائه، مع اتفاق أهل العلم أنه لو دعا بإثم وحرام أنه لا يجوز التأمين على دعائه، وإنما

(١) رواه أبو داود في «سننه» برقم: (٣٢٢١)، وحسنه العلامة الوادعي في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» برقم: (٩١١).

(٢) انتهى من تطبيق «مجموع فتاوى الكنز الثمين»، أسئلة السلفيين بمدينة الحامي محافظة حضرموت، ١، بتاريخ: ليلة الأحد ٢٣ جمادى الأولى ١٤٢٢ هـ - دماج - دار الحديث.

فيما يخص أمور ديناه هل يؤمن المسلم أو لا يؤمن؟

قال الروياني - رَحِمَهُ اللهُ -: "التأمين على دعاء الكفار لا يجوز؛ لأنه عدو الله

ورسوله، وقد قال تعالى: {وَمَا دُعَاءُ الْكَافِرِينَ إِلَّا فِي ضَلَالٍ} [الرعد،]، فأما التأمين على دعاء فساق المسلمين فإنه يجوز؛ لأنهم لم يخرجوا عن الإسلام، والله تعالى قد يجيب دعاءهم، وجاز الدعاء لهم فإنه يُصلى عليهم إذا ماتوا، فجاز التأمين على دعائهم بخلاف الكفار" (١). اهـ

وتعقبه **ابن حجر الهيتمي - رَحِمَهُ اللهُ - فقال:** "وقد تعجل لهم الإجابة استدراجاً، وبه يرد قول البحر: (يحرم التأمين على دعاء الكافر؛ لأنه غير مقبول) اهـ، على أنه قد يختم له بالحسنى، فلا علم بعدم قبوله إلا بعد تحقق موته على كفره، ثم رأيت الأذرعى قال: (إطلاقه بعيد، والوجه جواز التأمين، بل ندبه إذا دعا لنفسه بالهداية ولنا بالنصر مثلاً، ومنعه إذا جهل ما يدعو به؛ لأنه قد يدعو بإثم) أي: (بل هو الظاهر من حاله)، ويكره لهم الحضور، ولنا إحضارهم، ولا يختلطون بنا" (٢). اهـ

❁ حكم التأمين خلف من يدعو في المسجل

والمراد بهذه المسألة أن لو سمعت من يدعو بدعاء خير في المسجل، أو الإذاعة، أو في مقطع مسجل بالجوال، وغير ذلك، هل تؤمن أم أنه يشترط التأمين على الدعاء من داعٍ حاضر؟

(١) «بحر المذهب» (٢/ ٣٠٥).

(٢) «تحفة المحتاج في شرح المنهاج وحواشي الشرواني والعبادي» (٣/ ٧٥).

جاء في «فتاوى اللجنة الدائمة»:

سؤال: هل إذا سمعت شريطاً صدر قبل سنة أو سنتين فيه شيخ يدعو، هل أوْمَن على دعائه؟

الجواب: "الدعاء والتأمين عليه عبادة، والمشروع هو التأمين على دعاء الداعي الحاضر، أما الدعاء المسجل على الأشرطة فلا يُشرع التأمين عليه؛ لأنه ليس هناك شخص يدعو له على الحقيقة.

وبالله التوفيق، وصلى الله على نبينا محمد وآله وصحبه وسلم.

اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء

عضو ... عضو ... عضو ... الرئيس

بكر أبو زيد ... صالح الفوزان ... عبد الله بن غديان ... عبد العزيز بن عبد الله آل الشيخ" (١). اهـ

❁ حكم زيادة قول (اللهم) أو نحوها إذا دعا له الغير

ومما اعتاده الناس أنه إذا أراد التأمين على دعاء من دعا يقول: (اللهم آمين)، أو (آمِينَ يا رب)، أو (آمِينَ يا الله)، أو (آمِينَ يا كريم)، أو (آمِينَ يا رب العالمين)، ونحو ذلك، ولا يكتفي بقول (آمِينَ)، وهذا فيما يظهر لي ليس به بأس؛ لأنه مزيد تأكيد، فهو كأنه قال: (اللهم استجب، اللهم استجب)، فالأمر في هذا واسع، ولم أجد أحداً من أهل العلم من ذكر في هذا كلاماً يفيد المنع، بل **قال الخطابي** -

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى» (٢٤/٢٥٦).

رَحْمَةُ اللَّهِ-: "ومن عادة العرب إذا سمعت ما تتمنى أن تقول: (اللهم آمين)" (١).

اهـ

وقد رأيت لبعض أهل العلم إطلاق مثلها إذا دعا، وإليك على سبيل المثال
قول ابن حزم - رَحْمَةُ اللَّهِ-: "اللهم كما ابتدأتنا بهذه النعمة الجليلة فأتمها علينا،
وأصحبنا إياها، ولا تخالف بها عنا، حتى تقبضنا إليك ونحن متمسكون بها؛
فنلقاك بها غير مبدلين ولا مغيرين، اللهم آمين رب العالمين" (٢). اهـ

وقال ابن ماکولا - رَحْمَةُ اللَّهِ-: "أبو الغمر الغالي الديكي أنشد له الشريف
النسابة:

أَنَا أَبْصَرْتُ دِيكَ الْعَرْشِ فِي صُورَةِ إِنْسِي أَنَا أَبْصَرْتُ رَبِّي قَاعِدًا فِي حَيِّ جَعْفِيٍّ

كذب لعنه الله وقبحه، ولعن من يعتقد مذهبه، (آمين، اللهم آمين)، استغفر الله
من حكاية هذا" (٣). اهـ

وقد رأيت **الإمام الألباني - رَحْمَةُ اللَّهِ-** يكررها في خطابه المفرغة، انظر على
سبيل المثال في «موسوعة الألباني في العقيدة» (٤ / ٣٧٩)، وفي «موسوعة الألباني
في العقيدة» (٧ / ٩٥٩)، وفي «جامع تراث العلامة الألباني في الفقه» (٢ / ٥١)،
والنقل عنه كثير في هذا لا يسع سرده.

(١) «أعلام الحديث (شرح صحيح البخاري)» (١ / ٥١١).

(٢) «الفصل في الملل والأهواء والنحل» (٢ / ٧٤).

(٣) «الإكمال في رفع الارتباب... في الأسماء والكنى والأنساب» (٧ / ١٠٥ ط: العلمية).

وكذلك الشيخ ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ - قال: "وأن يوفَّق حجاج بيته لأداء مناسكهم على الوجه الذي يرضيه، حتى يكون حجهم مبرورًا، وسعيهم مشكورًا، وذنبهم مغفورًا، وأن يردَّهم إلى بلادهم سالمين غانمين، (اللهم آمين)، وصلى الله وسلم على نبينا" (١). اهـ

وأيضًا **الشيخ ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - قال:** "هذا معنى التعزية، ونسأل الله تعالى أن يهدينا وإخواننا المسلمين لما فيه الخير والصلاح، (اللهم آمين)" (٢). اهـ

وشيخنا **محمد بن علي آدم الإتيوبي - رَحِمَهُ اللهُ - قال:** "اللهم أرنا الحق حقًا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلًا وارزقنا اجتنابه، (اللهم آمين، آمين، آمين)" (٣). اهـ

وإن كان الأولى الاقتصار على ما ثبت به الدليل حيث أن النبي - **صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - لم يكن يزدها في قول (آمِينَ) إن آمَن، كما في تأمينه على دعاء جبريل الذي تقدم.

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ عبد العزيز ابن باز» (١٦ / ٢٤٠).

(٢) «مجموع فتاوى ورسائل الشيخ محمد بن صالح العثيمين» (١٧ / ٣٨٧).

(٣) «ذخيرة العقبى في شرح المجتبى» (٢٢ / ٣١٥).

التأمين فيه مخالفة للرافضة الشيعة (١)

(١) سبب تسمية الشيعة بالرافضة:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - في «منهاج السنة النبوية» (١/ ٣٥): "ومن زمن خروج زيد افتقرت الشيعة إلى رافضة وزيدية، فإنه لما سئل عن أبي بكر، وعمر، فترحم عليهما رفضه قوم، فقال لهم: رفضتموني؟! فسُمُّوا (رافضةً) لرفضهم إياه، وسمي من لم يرفضه من الشيعة (زيدياً)؛ لانتسابهم إليه". اهـ

وقال الإمام ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - في «تعليق مختصر على لمعة الاعتقاد» (ص: ١٦٢): "وسُمُّوا (رافضة)؛ لأنهم رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب حين سألوه عن أبي بكر وعمر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمَا - فترحم عليهما؛ فرفضوه وأبعدوا عنه، وسَمَّوا أنفسهم (شيعة)؛ لأنهم يزعمون أنهم يتشيَّعون لآل البيت، ويتصورون لهم، ويطالبون بحقهم في الإمامة". اهـ

قلت: والرافضة فرق كثيرة.

قال الإمام ابن الجوزي - رَحِمَهُ اللهُ - في كتابه «تلبیس إبليس» (ص: ٢٢): "انقسمت الرافضة اثنتي عشرة فرقة؛ العلوية قالوا: إن الرسالة كانت إلى علي وإن جبريل أخطأ. والأمرية قالوا: إن علياً شريك محمد - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في أمره. والشيعة قالوا: إن علياً - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - وصي رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ووليه من بعده، وإن الأمة كفرت بمبايعة غيره. والإسحاقية قالوا: إن النبوة متصلة إلى يوم القيامة، وكل من يعلم علم أهل البيت فهو نبي. والناووسية قالوا: إن علياً أفضل الأمة فمن فضّل غيره عليه فقد كفر. والإمامية قالوا: لا يمكن أن تكون الدنيا بغير إمام من ولد الحسين، وإن الإمام يعلمه جبرائيل، فإذا مات بدل مكانه مثله. واليزيدية قالوا: إن ولد الحسين كلهم أئمة في الصلوات، فمتى وجد منهم أحد لم تجز الصلاة خلف غيره برهم وفاجرهم. والعباسية زعموا أن العباس كان أولى بالخلافة من غيره. والمتناسخة قالوا: إن الأرواح تتناسخ، فمتى كان محسناً خرجت روحه فدخلت في خلق

قال الإمام الشوكاني - رَحِمَهُ اللهُ -: "وقد ثبت في مشروعية التأمين سبعة عشر حديثاً، كما أوضحته في شرحي للمنتقى، وبه قال الجمهور، وليس بيد من خالف في ذلك شيء يصلح للتمسك به أصلاً، وقد أوضحت ذلك في الشرح المشار إليه" (١). اهـ

ومما تقدم من أحاديث صحيحة مروية مسنده من أصح كتابين بعد كتاب الله وهما: البخاري ومسلم، وغيرهما من السنن والأمثات والمعاجم والتواريخ والسير، ونُقل هذا إلينا، وجرى العمل عليها عند السلف ومن بعدهم، وأجمعت الأمة الإسلامية على تلقيها بالقبول، ولم يخالف أحد من المسلمين في هذه المسألة على اختلاف مذاهبهم ومناهجهم، وإنما خالف في هذه المسألة على عاداتهم في مخالفة أهل الإسلام الرافضة، ومن يُسمُّون أنفسهم بالشيعة، فهم لا يقولون بمشروعية التأمين، وهذا يدل على عظيم حقدهم على الإسلام وأهله، وهم إنما أرادوا بهذه المخالفة رد السنة وما جاء في الصحيحين وغيرهما مما فيه بيان ما هم عليه من مخالفة في هذه المسألة، التي شابهوا فيها اليهود، الذين يحسدون أهل

تسعد بعيشه، ومن كان مسيئاً دخلت روحه في خلق تشقى بعيشه. والرجعية زعموا أن علياً وأصحابه يرجعون إلى الدنيا ويتقمون من أعدائهم. واللاعنية الذين يلعنون عثمان وطلحة والزبير ومعاوية وأبا موسى وعائشة وغيرهم - رَضِيَ اللهُ عَنْهُمْ - والمتريضة تشبَّهوا بزي النساك، ونصَّبوا في كل عصر رجلاً ينسبون الأمر إليه، يزعمون أنه مهدي هذه الأمة، فإذا مات نصَّبوا رجلاً آخر". اهـ

(١) «تحفة الذاكرين... من كلام سيد المرسلين» (ص: ١٥٩).

الإسلام بالتأمين كما تقدم في الأحاديث، ولا عجب؛ فمؤسس فرقة الرافضة هو عبد الله بن سبأ اليهودي.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية - رَحِمَهُ اللهُ - في كلام له عن الرافضة: "ومن ذلك أنهم لا يؤمنون في الصلاة، هم أو بعضهم، وهذا ليس لأحد من فرق الأمة، بل هو دين اليهود، فإن اليهود حسدوا المؤمنين على التأمين" (١). اهـ

وإن تعجب فعجب قولهم: (إنه من آمن في الصلاة فصلاته باطلة)، وعدُّوا التأمين من مبطلات الصلاة!

قال الحافظ أبو زرعة العراقي - رَحِمَهُ اللهُ -: "في الحديث رد على الإمامية (٢) في دعواهم أن التأمين في الصلاة مبطل لها، وهم في ذلك خارقون لإجماع السلف والخلف، ولا حجة لهم في ذلك، لا صحيحة ولا سقيمة" (٣). اهـ

(١) «منهاج السنة النبوية» (٥ / ١٧٥).

(٢) قال أبو الفتح الشهرستاني في «الملل والنحل» (١ / ١٦٢): "الإمامية: هم القائلون بإمامة علي - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - بعد النبي - عَلَيْهِ السَّلَامُ -؛ نصًّا ظاهرًا، وتعيينًا صادقًا، من غير تعريض بالوصف، بل إشارة إليه بالعين، قالوا: وما كان في الدين والإسلام أمر أهم من تعيين الإمام، حتى تكون مفارقتة الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة، فإنه إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق، فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملاً يرى كل واحد منهم رأياً، ويسلك كل واحد منهم طريقاً لا يوافقه في ذلك غيره، بل يجب أن يعيَّن شخصاً هو المرجوع إليه، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه، وقد عين علياً - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - في مواضع تعريضاً، وفي مواضع تصريحاً". اهـ

(٣) «طرح الثريب في شرح التقريب» (٢ / ٢٦٦).

وقال الإمام الوادعي - رَحِمَهُ اللهُ - في بيان مشابهة الرافضة لليهود: "مشابهتهم لليهود في عدم قول (آمِينَ) في الصلاة... ثم ذكر الحديث «مَا حَسَدَكُمْ الْيَهُودُ...»، **وقال:** وعند أولئك المخذولين التأمين مبطل للصلاة، وقد ذكرنا هذا في «رياض الجنة في الرد على أعداء السنة»، والحمد لله.

وقد أصبحوا الآن لا يحسرون أن يقولوا: (إن التأمين ووضع اليد اليمنى على اليسرى مبطلان للصلاة)؛ لعلمهم أن الناس قد تفقهوا في دين الله، وعرفوا الحق من الباطل" (١). اهـ.

❁ شبهة الرافضة في عدم التأمين في الصلاة

ومما يستدل به الرافضة من شبهات ما جاء عند الدارقطني، قال: حدثنا محمد بن عثمان بن ثابت الصيدلاني وأبو سهل بن زياد، قالا: نا محمد بن يونس، ثنا عمرو بن عاصم، نا معتمر، قال: سمعت أبي، يحدث عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: { غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ } فَأَنْصِتُوا» (٢).

الرد عليها:

هذا حديث مكذوب هو من وضع محمد بن يونس الكديمي، وهو كذاب في الحديث.

(١) «الإلحاد الخميني في أرض الحرمين» (ص: ٢٠٠).

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» برقم: (١٢٥١).

قال الجرجاني - رَحِمَهُ اللهُ -: أتهم بوضع الحديث وبسرقة، وادعى رؤية قوم لم يرههم، ورواية عن قوم لا يُعرفون، وترك عامة مشايخنا الرواية عنه.

وقال ابن حبان - رَحِمَهُ اللهُ -: كان يضع على الثقات الحديث وضعاً، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث.

وقال أبو داود - رَحِمَهُ اللهُ -: كذاب.

وقال الدارقطني - رَحِمَهُ اللهُ - في سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي: يتهم بوضع الحديث، ما أحسن القول فيه إلا من لم يخبر حاله.

قال الإمام الوادعي - رَحِمَهُ اللهُ - بعد ذكره لحديث: «مَا حَسَدَكُمُ الْيَهُودُ...»: "دليل على أن الذين لا يؤمنون قد فاتهم خير كثير.

افتروا حديثاً كذباً وفيه: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فَأَنْصِتُوا»، وهذا من طريق محمد بن يونس الكديمي، وهو متهم.

أيضاً يقولون: (إن التأمين ليس من القرآن والرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يقول: «إِنَّ هَذِهِ الصَّلَاةَ لَا يَصْلَحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ، إِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ وَالتَّكْبِيرُ وَقِرَاءَةُ الْقُرْآنِ»^(١)) أو بهذا المعنى، لكن الله - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - يقول في كتابه الكريم: {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً مِّنَ رَبِّكَ فَاتَّقِ اللَّهَ مَا ظَهَرَ لَكَ مِنْهُ وَمَا خَفَىٰ} [الحشر: ٧]، ثم ها أنتم تقولون في تشهدكم: (بسم الله وبالله، والأسماء الحسنى كلها لله)، وتذكرون بقية التشهد، وهو ليس بقرآن، بل بقية التحيات: (اللهم صل على محمد وعلى آل

(١) رواه مسلم برقم: (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي - رَحِمَهُ اللهُ عَنْهُ -.

محمد...) إلى آخره ليست هذه الصيغة في القرآن.

والرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يقول: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ» (١)،

فالقرآن يا إخواننا أتى بأحكام مجملة، وأتت السنة بتبيينها، {وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ

لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ} [النحل: ٤٤]، وأتت -أيضاً- السنة بتشريع مستقل،

وهو من عند الله تعالى {وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ} (٢) {إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ} (٤) عِلْمُهُ شَدِيدٌ

الْقَوِيُّ (٥) [النجم].

وبحمد الله قد ذكرنا جملة طيبة من الأحاديث الواردة في التأمين في «رياض

الجنة في الرد على أعداء السنة» (٢) فننصح بالرجوع إليه؛ لأن المقام لا يتسع لذكر

الأدلة كلها" (٣). اهـ

قلت: وأما الرواية الصحيحة لهذا الحديث فهي ما جاء عند النسائي -

رَحِمَهُ اللَّهُ - قال: أخبرنا الجارود بن معاذ الترمذي قال: حدثنا أبو خالد الأحمر، عن

محمد بن عجلان، عن زيد بن أسلم، عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: قال

رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ، فَإِذَا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا، وَإِذَا قَرَأَ

(١) رواه الإمام أحمد في «مسنده» برقم: (١٧١٧٤ ط: الرسالة) من حديث المقدم بن

معدى كرب الكندي - رَحِمَهُ اللَّهُ عَنَّهُ -، وصححه الإمام الألباني في «تحذير الساجد من اتخاذ

القبور مساجد» (ص: ٥٩)، وفي «صفة صلاة النبي» (ص: ١٧١).

(٢) انظر «رياض الجنة في الرد على أعداء السنة» (ص: ٤٣-٥٦).

(٣) من شريط: «الأجوبة العجال على أسئلة أصحاب الطيال».

فَأَنْصِتُوا، وَإِذَا قَالَ: (سَمِعَ اللَّهُ لَنْ حِمْدَهُ) فَقُولُوا: (اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ)» (١).

قال العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "فقال مسلم - بعد أن ساقه من طريق جرير عن سليمان التيمي عن قتادة -: (وفي حديث جرير عن سليمان عن قتادة من الزيادة: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا»)، وفيه عقبه: قال أبو إسحاق [صاحب مسلم]: قال أبو بكر: ابن أخت أبي النضر في هذا الحديث! - أي: طعن في صحته - فقال مسلم: تريد أحفظ من سليمان؟! فقال له أبو بكر: فحديث أبي هريرة؛ هو صحيح؟ - يعني: «وَإِذَا قَرَأَ فَأَنْصِتُوا» - فقال: هو عندي صحيح، فقال: لم تضعه ههنا؟! قال: ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا، إنما وضعت ههنا ما أجمعوا عليه.

قلت: فتبين من ذلك أن هذه الزيادة وقعت في رواية لمسلم، عن قتادة بسنده، عن أبي موسى، وأنها صحت عند مسلم من حديث أبي هريرة أيضاً، ولكنه لم يخرجها في صحيحه" (٢). اهـ

وجاء في كتاب «مع الاثني عشرية في الأصول والفروع»: "أما قول (آمِينَ) فقد اعتبروه من الكلام المنهي عنه في الصلاة، واحتجوا بما روي عن أئمتهم، كقول الإمام الصادق: إذا كنت خلف إمام فقرأ الحمد، وفرغ من قراءتها فقل أنت: {الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} [الفاتحة]، ولا تقل: (آمِينَ)" (٣). اهـ

(١) رواه النسائي في «السنن الصغرى» برقم: (٩٣٣).

(٢) «هداية الرواة مع تخريج المشكاة الثاني» (١/ ٣٨٢).

(٣) انظر كتاب «مع الاثني عشرية في الأصول والفروع» (ص: ٩٨٩).

قلت: فتأمل -أيها المسلم- كيف أنهم يتركون الأحاديث الصحيحة المتواترة التي أجمع على صحتها أهل الإسلام، ثم يبنون أقاويلهم على روايات باطلة مكذوبة، منسوبة -زورًا وبهتانًا- لآل البيت.

بل جاء في بعض كتبهم أن جعفر الصادق ممن كان يرى مشروعية قول (آمين)!

قال الإمام الشوكاني -رَحِمَهُ اللهُ-: "والحديث يدل على مشروعية التأمين.

قال الحافظ: وهذا الأمر عند الجمهور للندب، وحكى ابن بزيمة عن بعض أهل العلم وجوبه على المأموم عملاً بظاهر الأمر، وأوجبته الظاهرية على كل من يصلي، والظاهر من الحديث الوجوب على المأموم فقط، لكن لا مطلقاً، بل مقيداً بأن يؤمن الإمام، وأما الإمام والمنفرد فمندوب فقط.

وحكى المهدي في «البحر» عن العترة جميعاً أن التأمين بدعة، وقد عرفت ثبوته عن علي -عَلَيْهِ السَّلَام- من فعله وروايته عن النبي -صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- في كتب أهل البيت وغيرهم، على أنه قد حكى السيد العلامة الإمام محمد بن إبراهيم الوزير عن الإمام المهدي محمد بن المطهر -وهو أحد أئمتهم المشاهير- أنه قال في كتابه «الرياض الندية»: (أن رواة التأمين جم غفير)، قال: (ومذهب زيد بن علي وأحمد بن عيسى). انتهى.

وقد استدل صاحب «البحر» على أن التأمين بدعة بحديث معاوية بن الحكم السلمي: «أَنَّ هَذِهِ صَلَاتُنَا لَا يَصْلُحُ فِيهَا شَيْءٌ مِنْ كَلَامِ النَّاسِ»، ولا يشك أن أحاديث التأمين خاصة، وهذا عام، فإن كانت أحاديثه الواردة عن جمع من الصحابة لا يقوِّي بعضها بعضاً على تخصيص حديث واحد من الصحابة، مع أنها مندرجة تحت العمومات القاضية بمشروعية مطلق الدعاء في الصلاة؛ لأن

التأمين دعاء؛ فليس في الصلاة تشهد، وقد أثبتته العترة! فما هو جوابهم في إثباته؟ فهو الجواب في إثبات ذلك، على أن المراد بكلام الناس في الحديث هو تكليمهم؛ لأنه اسم مصدر كَلَّمَ لا تَكَلَّمَ.

ويدل على أن ذلك السبب المذكور في الحديث، وأما القدح في مشروعية التأمين بأنه من طريق وائل بن حجر، فهو ثابت من طريق غيره في كتب أهل البيت وغيرها، فإنه مروى من جهة ذلك العدد الكثير.

وأما ما رواه في «الجامع الكافي» عن القاسم بن إبراهيم أن (آمين) ليست من لغة العرب، فهذه كتب اللغة بأجمعها على ظهر البسيطة^(١). اهـ

وقال الإمام الصنعاني - رَحِمَهُ اللهُ -: "وذهبت الهاذوية والإمامية أنه يبطل الصلاة؛ لأنه ليس بقرآن ولا ذكر، وهذه الأحاديث ترد عليهم"^(٢). اهـ

وجاء في كتاب «مع الاثني عشرية في الأصول والفروع»: "فالكلمة تدل على الدعاء، وليست كلاماً خارجاً عن الصلاة، ويؤيد مشروعيتهما ما ورد عن طريق الشيعة من أن الإمام الصادق سئل عن قول الناس في الصلاة جماعة حين يقرأ فاتحة الكتاب (آمين) قال: ما أحسنها! واخفض بها الصوت.

وقد حمل بعضهم هذه الرواية على التقية، وهذا بعيد، فلو كان القول تقية فلم يخفض الصوت؟!

فالأولى إذن إسقاط الروايات التي تنهى عن التأمين بدلاً من إسقاط هذه

(١) «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» (٢/ ٢٥٩).

(٢) «التحبير لإيضاح معاني التيسير» (٥/ ٢٨٥).

الرواية، أو حملها على التقية، فالأحاديث التي تدل على مشروعيته كثيرة، ووردت من طرق صحيحة مختلفة، ولا جدال أن الدعاء مشروع في الصلاة، وكونها اسم فعل وليست بفعل لا يخرجها عن قصد الدعاء" (١). اهـ

❁ فصل: ما جاء من أحاديث ضعيفة في التأمين في الصلاة

الأول: عند ابن خزيمة - رَحِمَهُ اللَّهُ - قال: أخبرنا محمد بن يحيى، نا إسحاق بن إبراهيم، وهو ابن العلاء الزبيدي، حدثني عمرو بن الحارث، عن عبد الله بن سالم، عن الزبيدي، قال: أخبرني الزهري، عن أبي سلمة وسعيد، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا فرغ من قراءة أم القرآن، رفع صوته قال: (آمِينَ) (٢).

الثاني: عند أبي داود - رَحِمَهُ اللَّهُ - قال: حدثنا نصر بن علي، أخبرنا صفوان بن عيسى، عن بشر بن رافع، عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا تلا «{غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَضْآلِينَ}» قال: «آمِينَ» حتى يسمع من يليه من الصف الأول (٣).

(١) «مع الاثني عشرية في الأصول والفروع» (ص: ٩٩١).

(٢) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» برقم: (٥٧١)، وهو حديث ضعيف، لكنه صحيح لغيره، وانظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/ ٨٣١-٨٣٤).

(٣) رواه أبو داود في «سننه» برقم: (٩٣٤)، وإسناده ضعيف، فيه ابن عم أبي هريرة، لا يُعرف، وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣٦٧-٣٦٩/٢).

الثالث: عند ابن ماجه - رَحِمَهُ اللهُ - قال: حدثنا محمد بن بشار، حدثنا صفوان بن عيسى، حدثنا بشر بن رافع، عن أبي عبد الله ابن عم أبي هريرة، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال: ترك الناس التأمين، وكان رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا قال: «{غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}» قال: «آمِينَ» حتى يسمعها أهل الصف الأول؛ فيرتج بها المسجد^(١).

(١) رواه ابن ماجه في «سننه» برقم: (٨٥٣)، وهذا إسناد ضعيف، وفيه علتان: العلة الأولى: بشر بن رافع الحارثي، قال الدارقطني: منكر الحديث. قلت: وهذا من مناكيره، قوله: (حتى يسمعها أهل الصف...) إلخ لم يروها أحد غيره. العلة الثانية: ابن عم أبي هريرة، واسمه عبد الرحمن بن الصامت الدوسي، لم أجد من وثقه، وقد أورده الحافظ المزي في «تهذيب الكمال»، ولم يذكر فيه جرحًا ولا تعديلًا، وذكر له هذا الحديث.

وقد ضعف هذا الحديث العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٣٦٧/٢) فقال: "وهذا سند ضعيف، وقول الحافظ أبو زرعة ابن العراقي في «طرح التثريب» (٢٦٨/٢): (وإسناده جيد) غير جيد، يبيّنه ما يأتيك من النصوص، فقال الحافظ في «التلخيص» (٩٠): وبشر بن رافع ضعيف، وابن عم أبي هريرة قيل: (لا يُعرف)، وقد وثقه ابن حبان.

وقال البوصيري في «الزوائد» (١/٥٦): هذا إسناد ضعيف، أبو عبد الله لا يُعرف حاله". اهـ قلت: وقد جاءت رواية في حديث أبي هريرة المتقدم: (وخفض بها صوته)، وهي شاذة، شذ بها شعبة.

قال الترمذي - رَحِمَهُ اللهُ - عقب الحديث: وروى شعبة هذا الحديث، عن سلمة بن كهيل، عن

حجر أبي العنبر، عن علقمة بن وائل، عن أبيه، أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قرأ: «{عَبْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَفْصَا لَيْنَ}» فقال: (آمين)، وخفض بها صوته.

قال أبو عيسى: وسمعت محمداً، يقول: حديث سفيان أصح من حديث شعبة في هذا، وأخطأ شعبة في مواضع من هذا الحديث". اهـ

قال ابن القطان - رَحِمَهُ اللَّهُ - في «بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام» (٣ / ٣٧٥): "وقد كان من جملته اضطرابها في متنه بـ (خفض) و (رفع).

والاضطراب في المتن علة مضعفة، فالحديث لأن يقال فيه: (ضعيف) أقرب منه إلى أن يقال: (حسن)، فاعلم ذلك". اهـ

وقال أبو بكر الأثرم - رَحِمَهُ اللَّهُ - : "اضطرب فيه شعبة في إسناده و متنه، ورواه سفيان فضبطه، ولم يضطرب في إسناده ولا في متنه". اهـ

وقال الدارقطني - رَحِمَهُ اللَّهُ - في «سننه» (٢ / ١٢٨): "كذا قال شعبة: (وأخفى بها صوته)، ويقال: أنه وهم فيه؛ لأن سفيان الثوري ومحمد بن سلمة بن كهيل وغيرهما رَوَوْه عن سلمة فقالوا: (ورفع صوته بآمين)، وهو الصواب". اهـ

وقال البيهقي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في «معرفه السنن والآثار» (٢ / ٣٩٠): "ورواه شعبة عن سلمة بن كهيل، فقال في متنه: (خفض بها صوته)، وقد أجمع الحفاظ - محمد بن إسماعيل البخاري وغيره - على أنه أخطأ في ذلك؛ فقد رواه العلاء بن صالح، ومحمد بن سلمة بن كهيل عن سلمة بمعنى رواية سفيان". اهـ

قلت: وقد أورد رواية شعبة الإمام الوادعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في «أحاديث معلقة ظاهرها الصحة» (ص: ٣٩٠).

وقال ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللَّهُ - في «التمهيد» (٧ / ١٣): "وقال الكوفيون وبعض المدنيين: (لا يجهر بها)، وهو قول الطبري، وقال الشافعي وأصحابه، وأبو ثور، وأحمد، وأهل الحديث:

الرابع: عند الدارقطني - رَحِمَهُ اللهُ - قال: حدثنا محمد بن عثمان بن ثابت الصيدلاني وأبو سهل بن زياد، قالا: نا محمد بن يونس، ثنا عمرو بن عاصم، نا معتمر، قال: سمعت أبي، يحدث عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ { غَيْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ } فَأَنْصِتُوا » (١).

الخامس: عن أبي مصبح المقرائي، قال: كنا نجلس إلى أبي زهير النميري، وكان من الصحابة، فيتحدث أحسن الحديث، فإذا دعا الرجل منا بدعاء، قال: (اختمه بآمين، فإن (آمين) مثل الطابع على الصحيفة)، قال أبو زهير - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - : وأخبركم عن ذلك خرجنا مع رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ذات ليلة نمشي، فأتينا

(يجهر بها). " اهـ

قلت: وعمدتهم رواية شعبة، وقد علمت أن الحفاظ أنكروها؛ فلا حجة فيها، فالصواب هو الجهر بآمين في الصلاة.

(١) رواه الدارقطني في «سننه» برقم: (١٢٥١)، وهو حديث مكذوب، من وضع محمد بن يونس الكديمي، وهو كذاب في الحديث.

قال الجرجاني: اتُّهم بوضع الحديث وبسرقة، وادعى رؤية قوم لم يرههم ورواية عن قوم لا يُعرفون، وترك عامة مشايخنا الرواية عنه.

وقال ابن حبان: كان يضع على الثقات الحديث وضعا، ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث. وقال أبو داود: كذاب.

وقال الدارقطني في «سؤالات أبي عبد الرحمن السلمي»: كان يُتهم بوضع الحديث، وما أحسن فيه القول إلا من لم يخبر حاله.

على رجل في خيمة قد ألحف في المسألة، فوقف رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - يستمع منه، فقال رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - : «**أَوْجَبَ إِنْ خَتَمَ**»، فقال له رجل من القوم: بأي شيء يختتم يا رسول الله؟ قال: «**بِأَمِينٍ، إِنْ خَتَمَ بِأَمِينٍ فَقَدْ أَوْجَبَ**»، فانصرف الرجل الذي سأل رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - فقال: (اختتم يا فلان بِأَمِينٍ، وأبشر)^(١).

السادس: عن بكر بن عمرو، أن صفوان بن سليم أخبره، أن رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - قال لأم أيمن - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا** - وهي أم أسامة: «**كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟**» أو «**كَيْفَ أُمْسَيْتَ؟**»؛ فقالت: (بخير يا رسول الله)، فقال لها رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - : «**(أَمِينٍ) جَعَلَكَ اللَّهُ بِخَيْرٍ**»^(٢).

السابع: عن أبي هريرة - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - عن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - قال: «**إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ فَلْيُؤَمِّنْ عَلَى دُعَائِهِ نَفْسِهِ**»^(٣).

(١) ضعيف، رواه أبو داود في «سننه» برقم: (٩٣٨)، قال العلامة الألباني في «ضعيف أبي داود - الأم» (٣٥٨/١): «إسناده ضعيف؛ صبيح هذا مجهول، وقال أبو عمر ابن عبد البر: ليس بالقائم». اهـ

(٢) ضعيف، رواه أبو داود في «المراسيل» برقم: (٤٨٩)، وفيه صفوان بن سليم (ويقال: ابن أبي يزيد. ويقال: ابن يزيد)، قال الحافظ في «التقريب»: مقبول.

(٣) موضوع، رواه ابن عدي في «الكامل في ضعفاء الرجال» (١٧٣/٥)، وفيه علتان: العلة الأولى: علي بن إبراهيم البلدي، وضاع للأحاديث.

العلة الثانية: طلحة بن عمرو الحضرمي، قال الحافظ في «التقريب»: متروك.

الثامن: عن حبيب بن مسلمة الفهري - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** -، وكان مجاب الدعوة، أنه أَمَرَ على جيش فدرّب الدروب، فلما أتى العدو قال: سمعت رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - يقول: «لَا يَجْتَمِعُ مَلَأٌ فَيَدْعُو بَعْضُهُمْ وَيُؤْمِنُ الْبَعْضُ إِلَّا أَجَابَهُمُ اللَّهُ»، ثم إنه حمد الله وأثنى عليه، ثم قال: «اللَّهُمَّ احْقِنِ دِمَاءَنَا، وَاجْعَلْ أَجُورَنَا أَجُورَ الشُّهَدَاءِ» (١).

التاسع: عن أنس بن مالك - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - قال: قال رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - : «أُعْطِيَتْ ثَلَاثُ خِصَالٍ: صَلَاةٌ فِي الصُّفُوفِ، وَأُعْطِيَتْ السَّلَامُ، وَهُوَ نَحِيَّةُ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأُعْطِيَتْ (آمِينَ)، وَلَمْ يُعْطَهَا أَحَدٌ مِمَّنْ كَانَ قَبْلَكُمْ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ أَعْطَاهَا هَارُونَ، فَإِنَّ مُوسَى - **عَلَيْهِ السَّلَامُ** - كَانَ يَدْعُو وَيُؤْمِنُ هَارُونَ - **عَلَيْهِ السَّلَامُ**» (٢).

وضعف هذا الحديث العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٢٨٦/٤)، وفي «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (ص: ٧٠).

(١) ضعيف، رواه الحاكم في «مستدركه» برقم: (٥٤٧٨)، وفيه علتان:
العلة الأولى: عبد الله بن لبيعة الحضرمي، ضعيف.

العلة الثانية: الانقطاع؛ فأبو هبيرة (وهو عبد الله بن هبيرة السبئي) ثقة إلا أنه لم يدرك حبيباً.
وضعف هذا الحديث العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٩٤٠/١٢).

(٢) ضعيف جداً، رواه الحارث في «مسنده» كما في «بغية الباحث» للهيثمي برقم: (١٧٢)، وفيه علتان:

العلة الأولى: عبد العزيز بن أبان القرشي، قال الحافظ في «التقريب»: متروك، وكذّبه ابن معين.

العلة الثانية: زربي بن عبد الله الأزدي، قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف.

العاشر: عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : « إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: {عَبْرَ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فَقَالَ الَّذِينَ خَلْفَهُ: (آمِينَ)، فَالْتَقَتْ مِنْ أَهْلِ السَّمَاءِ وَأَهْلِ الْأَرْضِ (آمِينَ)؛ غَفَرَ اللَّهُ لِلْعَبْدِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، قال: «وَمَثَلُ الَّذِي لَا يَقُولُ: (آمِينَ) كَمَثَلِ رَجُلٍ غَزَا مَعَ قَوْمٍ فَأَقْتَرَعُوا، فَخَرَجَتْ سِهَامُهُمْ وَلَمْ يَخْرُجْ سَهْمُهُ، فَقَالَ: (مَا لِسَهْمِي لَمْ يَخْرُجْ؟) قَالَ: إِنَّكَ لَمْ تَقُلْ: (آمِينَ)» (١).

الحادي عشر: عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يقول: (آمِينَ) اسم من أسماء الله - عَزَّوَجَلَّ - (٢).

الثاني عشر: عن معمر، قال: حدثني من سمع عكرمة يقول: صفوف أهل الأرض على صفوف أهل السماء، فإذا وافق (آمِينَ) في الأرض (آمِينَ) في السماء غُفِرَ لَهُ (٣).

وضعف هذا الحديث العلامة الألباني في «ضعيف الجامع الصغير وزيادته» (ص: ١٣٥).

(١) ضعيف جداً، رواه أبو يعلى في «مسنده» برقم: (٦٤١١)، وفيه علتان:

العلة الأولى: الليث بن أبي سليم القرشي الكوفي، ضعيف الحديث.

العلة الثانية: الراوي عن أبي هريرة، اسمه كعب المدني، غير منسوب فهو مجهول.

وضعف الحديث العلامة الألباني في «ضعيف الترغيب والترهيب» (١/ ١٤٦).

(٢) ضعيف، رواه عبد الرزاق في «مصنفه» برقم: (٢٦٥١)، وفيه علتان:

العلة الأولى: بشر بن رافع الحارثي، منكر الحديث، قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف الحديث.

العلة الثانية: أبو عبد الله (وهو عبد الرحمن بن الصامت الدوسي) ابن عم أبي هريرة، مجهول.

(٣) ضعيف، رواه عبد الرزاق في «مصنفه» برقم: (٢٦٤٨)، وفيه من لم يسمَّ، وهو مرسل.

الثالث عشر: عن أبي ميسرة أن جبرائيل - عَلَيْهِ السَّلَامُ - أقرأ النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فاتحة الكتاب، فلما قال: {وَلَا الضَّالِّينَ} قَالَ: قُلْ: (آمِينَ)؛ فَقَالَ: (آمِينَ) (١).

الرابع عشر: عن رجل عن معاذ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: أنه كان إذا ختم البقرة قال: (آمِينَ) (٢).

الخامس عشر: عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قال: على الركن اليماني ملك يقول: (آمِينَ)، فإذا مررت به فقولوا: (اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) (٣).

السادس عشر: عن أم أنيس بنت الحسن بن علي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، عن أبيها قال: قالوا: يا رسول الله أرأيت قول الله - عَزَّ وَجَلَّ -: {إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ} [الأحزاب: ٥٦]؟ قال: «إِنَّ هَذَا لِمَنْ مَكَتُومٌ، وَلَوْ لَا أَنْكُمْ سَأَلْتُمُونِي عَنْهُ مَا أَخْبَرْتُكُمْ، إِنَّ اللَّهَ - عَزَّ وَجَلَّ - وَكَلَّ بِي مَلَكَيْنِ، لَا أَذْكَرُ عِنْدَ عَبْدٍ مُسْلِمٍ فَيُصَلِّي عَلَيَّ إِلَّا قَالَ ذَانِكَ الْمَلَكَانِ: (غَفَرَ اللَّهُ لَكَ)، وَقَالَ اللَّهُ وَمَلَائِكَتُهُ جَوَابًا لَذَيْنِكَ الْمَلَكَانِ: (آمِينَ)، وَلَا يُصَلِّي عَلَيَّ أَحَدٌ إِلَّا قَالَ ذَانِكَ الْمَلَكَانِ: (غَفَرَ اللَّهُ لَكَ)، وَقَالَ اللَّهُ

(١) ضعيف، رواه ابن أبي شية في «مصنفه» برقم: (٧٩٦١)، وهو مرسل.

(٢) ضعيف، رواه ابن أبي شية في «مصنفه» برقم: (٧٩٧٦)، وفيه مبهم لم يسم.

(٣) ضعيف، رواه ابن أبي شية في «مصنفه» برقم: (٢٩٦٣٥)، وفيه ابن هرمز، وهو عبد الله

بن مسلم بن هرمز المكي، قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف.

وَمَلَأَتْكُمْ جَوَابًا لَّذَيْنِكَ الْمَلَكَيْنِ: (آمِينَ)» (١).

السابع عشر: عن وائل بن حجر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أنه سمع رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - حين قال: «{غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ}»، قال: «رَبِّ اغْفِرْ لِي (آمِينَ)» (٢).

الثامن عشر: عن بلال - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أنه قال: يا رسول الله، لا تسبقني بآمين (٣).

التاسع عشر: عن أبي أسيد البدرى - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يقول: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - للعباس بن عبد المطلب - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: «لَا تَبْرُخْ مِنْ مَنْزِلِكَ حَتَّى

(١) ضعيف جداً، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٨٩ / ٣) برقم: (٢٧٥٣)، وفيه الحكم بن عبد الله بن خطاف العاملي، قال الحافظ في «التقريب»: متروك، ورماه أبو حاتم بالكذب. والحديث أورده الحافظ ابن كثير في «تفسيره» (٤٧٥ / ٦) وقال: "غريب جداً، وإسناده به ضعف شديد". اهـ.

وأورده الكنانى في «تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة» (٣٣٣ / ٢).

(٢) ضعيف، رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٤٢ / ٢٢) برقم: (١٠٧)، وفيه ثلاث علل: العلة الأولى: القاسم بن عباد الخطابي، لم أجد من وثقه.

العلة الثانية: أحمد بن عبد الجبار العطاردي، قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف.

العلة الثالثة: عبد الجبار بن عمر العطاردي، لم أجد من وثقه، وذكره ابن حبان في الثقات.

(٣) رواه أبو داود في «سننه» برقم: (٩٣٧).

وقال العلامة الألباني في «ضعيف أبي داود - الأم» (٣٥٦ / ١): "إسناده ضعيف؛ لانقطاعه بين أبي عثمان وبلال، وبذلك أعله الدارقطني والبيهقي". اهـ.

آتِيكَ قال: فأتاهم بعدما أضحى فسلم فقال: **«كَيْفَ أَصْبَحْتُمْ؟»** قالوا: (بخير، بأينا أنت وأمنا يا رسول الله)، قال: **«اذنوا، تقاربوا يزحف بعضكم إلى بعض»**، قال: فاشتمل عليهم بملاءته فقال: **«اللَّهُمَّ هَذَا عَمِّي وَصِنُو أَبِي، وَهَؤُلَاءِ أَهْلُ بَيْتِي، اللَّهُمَّ فَاسْتُرْهُمْ مِنَ النَّارِ كَسِتْرِي إِيَّاهُمْ بِمِلَءَتِي هَذِهِ»**، فقالت أسكفة الباب: (آمين)، وقال جدار البيت: (آمين) (١).

العشرون: عن ابن عباس -**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**-، عن النبي -**صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**- أنه قال: **«عَلَى الرُّكْنِ الْيَمَانِيِّ مَلَكٌ مُوَكَّلٌ بِهِ مُنْذُ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ، فَإِذَا مَرَرْتُمْ بِهِ فَقُولُوا: { رَبَّنَا إِنَّا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةٌ وَفِي الْآخِرَةِ حَسَنَةٌ وَقِنَا عَذَابَ النَّارِ [البقرة]، فَإِنَّهُ يَقُولُ: (آمين) }»** (٢).

الحادي والعشرون: عن ابن عباس -**رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا**- قال: قال رسول الله -**صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**-: **«مَنْ صَلَّى يَوْمَ الْجُمُعَةِ عَشْرَ رَكَعَاتٍ قَبْلَ خُرُوجِ الْإِمَامِ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكَعَةٍ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ، يَقُولُ فِي آخِرِهَا: (آمين)، (قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ) عَشْرَ مَرَّاتٍ، يَقْرَأُ فِي أَوَّلِ كُلِّ رَكَعَةٍ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، ثُمَّ يَقُولُ عَلَى أَثَرِ ذَلِكَ: (سُبْحَانَ**

(١) ضعيف، رواه الأجرى في «الشرعية» برقم: (١٧٣٤)، وفيه علتان:

العلة الأولى: عبد الله بن عثمان الوقاصي، ضعيف.

العلة الثانية: مالك بن حمزة الأنصاري، قال الحافظ في «التقريب»: مقبول.

(٢) ضعيف جداً، رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٨٢/٥)، وفيه محمد بن الفضل بن عطية

العسبي الكوفي (ويقال: المروزي)، قال الحافظ في «التقريب»: كذبوه.

وضعف الحديث العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٨/٣٣٣).

اللَّهُ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ، لَمْ يَسْأَلِ اللَّهُ - عَزَّوَجَلَّ - عَلَى أَثَرِ ذَلِكَ شَيْئًا إِلَّا أَعْطَاهُ إِيَّاهُ» (١).

الثاني والعشرون: عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «(آمِينَ) قُوَّةٌ لِلدُّعَاءِ» (٢).

الثالث والعشرون: عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أنه سمع رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: «إِذَا قَالَ الْإِمَامُ: {غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ} فَقُولُوا: (آمِينَ)، فَيَلْتَقِي تَأْمِينُ أَهْلِ السَّمَاءِ وَتَأْمِينُ أَهْلِ الْأَرْضِ، فَيُغْفَرُ لِلْعَبْدِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» (٣).

(١) ضعيف جداً، رواه الطبراني في «الدعاء» برقم: (١٧٤٥)، وفيه أربع علل:

العلة الأولى: أحمد بن صالح الشموني (ويقال له: الشمومي)، منكر الحديث.

العلة الثانية: أحمد بن الجراح الجوزجاني، لم أجد له توثيقاً.

العلة الثالثة: عبد الرحيم بن زيد العمي، قال الحافظ في «التقريب»: متروك، كذبه ابن معين.

العلة الرابعة: زيد بن الحواري العمي، قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف.

(٢) ضعيف جداً، رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ١١١)، وفيه الحسن بن عمارة البجلي

الكوفي، قال الحافظ في «التقريب»: متروك.

وقد ضعف الحديث العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣/ ٦٧٨).

(٣) ضعيف جداً، رواه ابن عدي في «الكامل» (٣/ ٤٧٤)، وفيه علتان:

العلة الأولى: خالد بن الحسين الضرير، ضعيف الحديث.

العلة الثانية: عثمان بن مقسم البصري، قال الجوزجاني: كذاب.

الرابع والعشرون: عن أبي هريرة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «(أَمِينَ) خَاتَمُ رَبِّ الْعَالَمِينَ عَلَى عِبَادِهِ الْمُؤْمِنِينَ» (١).

الخامس والعشرون: عن أنس بن مالك يقول: كنا عند النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - جلوسًا فقال: «إِنَّ اللَّهَ أَعْطَانِي خِصَالًا ثَلَاثًا»، فقال رجل من جلسائه: وما هذه الخصال يا رسول الله؟ قال: «أَعْطَانِي صَلَاةً فِي الصُّفُوفِ، وَأَعْطَانِي التَّحِيَّةَ، إِمَّا لِتَحِيَّةِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَأَعْطَانِي التَّأْمِينَ، وَلَمْ يُعْطِهِ أَحَدًا مِنَ النَّبِيِّينَ قَبْلُ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ اللَّهُ أَعْطَى هَارُونَ، يَدْعُو مُوسَى وَيُؤَمِّنُ هَارُونَ» (٢).

السادس والعشرون: عند الإمام الشافعي قال: أخبرنا مسلم بن خالد، عن ابن جريج، عن عطاء قال: كنت أسمع الأئمة - وذكر ابن الزبير ومن بعده - يقولون:

(١) ضعيف جدًا، رواه ابن عدي في «الكامل» (٨/ ١٩٢)، وفيه ثلاث علل:

العلة الأولى: القاسم ابن مهدي (وهو القاسم بن عبد الله بن مهدي الإخيمي)، منسوب -في السند- إلى جدّه، قال الحافظ الذهبي: ضَعُفَ. وقال الدارقطني: متهم بوضع الحديث. وقال مرة: ليس هو بشيء.

العلة الثانية: مؤمل بن عبد الرحمن الثقفي، قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف.

العلة الثالثة: إسماعيل بن يعلى الثقفي، قال النسائي: متروك الحديث.

وقد ضعف الحديث العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة» (٣/ ٦٧٧).

(٢) رواه ابن خزيمة في «صحيحه» برقم: (١٥٨٦)، وفيه زربي بن عبد الله الأزدي، قال الترمذي: له أحاديث مناكير عن أنس بن مالك وغيره. وقال الذهبي: واه.

وقال ابن حجر في «التقريب»: ضعيف.

(آمِينَ)، ويقول من خلفهم: (آمِينَ)، حتى إن للمسجد للَجَّةَ (١).



(١) رواه الشافعي في «مسنده» (ص: ٥١)، وإسناده ضعيف، قال العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٣٦٨/٢): "وفيه علتان: العلة الأولى: ضعف مسلم بن خالد، وهو الزنجي، قال الحافظ في «التقريب»: صدوق كثير الأوهام.

العلة الثانية: عنعن ابن جريج، فإنه كان مدلسًا، ولعله تلقاه عن خالد ابن أبي أيوب، فقد رواه عن عطاء بلفظ: أدركت مائتين من أصحاب رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في هذا المسجد - يعني: الحرام - إذا قال الإمام: {وَلَا الضَّالِّينَ} رفعوا أصواتهم بآمين. (وفي رواية): سمعت لهم رجّة بآمين". اهـ

الرسالة الثانية:

في استحباب وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة

من السنن المستحبة بالأسانيد الثابتة وبالأدلة المتواترة عن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - أنه كان إذا صلى وضع يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة، ورغب في ذلك، فكان هذا الأمر من قوله وفعله، ولم يثبت - قطعاً - أن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - كان يُسبل يديه في الصلاة، وإنما المنقول عنه الذي نقله عامة الصحابة أنه كان يضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة، ولذلك **يقول الجصاص - رَحِمَهُ اللَّهُ -:** "قال أبو بكر أحمد: وقد روى عن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - وضع اليمين على الشمال في الصلاة عشرة من الصحابة، منهم: عبد الله بن مسعود، وابن عباس، وأبو هريرة، وجابر بن عبد الله، وشداد بن شرحبيل، ووائل بن حجر، والحارث بن غضيف، ووابصة بن معبد، وهلب الطائي - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ** - أجمعين، وغيرهم" (١). اهـ

وقال الإمام الشوكاني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "ثم سنة ضم اليد اليمنى على اليسرى، فإن هذه سنن ثابتة بأحاديث متواترة، منها ما هو عن طريق عشرين من الصحابة، ومنها ما هو أكثر من طريق عشرين، ومنها ما هو من طريق نحو العشرين" (٢). اهـ

(١) «شرح مختصر الطحاوي» (١/٥٧٨-٥٧٩).

(٢) «السليل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار» (ص: ١٣٨).

وقال صديق حسن خان - رَحْمَةُ اللَّهِ -: "وبالجملة: فقد ثبت رفعُ اليدين في المواضع الأربعة المذكورة... والضمُّ لليدين -أي: اليمنى على اليسرى- حال القيام -إما على الصدر أو تحت السرة أو بينهما- بأحاديث تقارب العشرين في العدد، ولم يعارض هذه السنن معارض، ولا قدح أحد من أهل العلم بالحديث في شيء منها، وقد رواه عن النبي -صلى الله وسلم عليه- نحو ثمانية عشر صحابياً" (١). اهـ

قلت: وسأذكر ما تيسر من ذلك مما صح في هذا الموضع، وما لم يصح ألحقته في فصل الأحاديث الضعيفة، فأقول -وبالله التوفيق:-

❁ فصل: ما جاء من أحاديث صحيحة في وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة

الأول: ما جاء عن سهل بن سعد -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ:-

قال الإمام البخاري - رَحْمَةُ اللَّهِ - في صحيحه: حدثنا عبد الله بن مسلمة، عن مالك، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة.

قال أبو حازم: لا أعلمه إلا ينمى ذلك إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال إسماعيل: (ينمى ذلك)، ولم يقل: (ينمى) (٢). اهـ

والحديث في موطأ الإمام مالك -رَحْمَةُ اللَّهِ-: عن أبي حازم بن دينار، عن سهل

(١) «الروضة الندية شرح الدرر البهية» (١/ ٩٧ ط: المعرفة).

(٢) رواه البخاري برقم: (٧٤٠).

بن سعد الساعدي، أنه قال: كان الناس يؤمرون أن يضع الرجل اليد اليمنى على ذراعه اليسرى في الصلاة.

قال أبو حازم: لا أعلمه إلا أنه يَنْمِي ذلك (١). اهـ

قلت: وهذا إسناد ثلاثي كالشمس في الصحة، ولذلك رواه الإمام البخاري، وما بينه وبين مالك إلا راوٍ واحد.

الثاني: ما جاء عن وائل بن حجر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

قال الإمام مسلم - رَحِمَهُ اللَّهُ - في صحيحه: حدثنا زهير بن حرب، حدثنا عفان، حدثنا همام، حدثنا محمد بن جحادة، حدثني عبد الجبار بن وائل، عن علقمة بن وائل ومولى لهم، أنهما حدثاه، عن أبيه وائل بن حجر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أنه رأى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - رفع يديه حين دخل في الصلاة، كَبَّرَ - وَصَفَ هَمَّامٌ: حيال أذنيه - ثم التحف بثوبه، ثم وضع يده اليمنى على اليسرى، فلما أراد أن يركع أخرج يديه من الثوب، ثم رفعهما، ثم كبر فركع، فلما قال: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» رفع يديه، فلما سجد سجد بين كفيه (٢).

وقال أبو داود - رَحِمَهُ اللَّهُ - في سننه: حدثنا مسدد، حدثنا بشر بن المفضل، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن وائل بن حجر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: قلت: لأنظرن إلى صلاة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كيف يصلي. قال: فقام رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فاستقبل القبلة فكَبَّرَ فرفع يديه حتى حاذتا أذنيه، ثم أخذ شماله

(١) «موطأ الإمام مالك» برواية يحيى الليثي» برقم: (٤٣٧).

(٢) رواه مسلم برقم: (٤٠١).

بيمينه، فلما أراد أن يركع رفعهما مثل ذلك، ثم وضع يديه على ركبتيه، فلما رفع رأسه من الركوع رفعهما مثل ذلك، فلما سجد وضع رأسه بذلك المنزل من بين يديه، ثم جلس فافتش رجله اليسرى، ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى، وحد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، وقبض ثنتين وحلق حلقةً، ورأيته يقول هكذا: وحلَّق بِشْرُ الإبهام والوسطى، وأشار بالسبابة.

حدثنا الحسن بن علي، حدثنا أبو الوليد، حدثنا زائدة، عن عاصم بن كليب بإسناده ومعناه، قال فيه: ثم وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد. وقال فيه: ثم جئت بعد ذلك في زمان فيه برد شديد فرأيت الناس عليهم جل الثياب تحرك أيديهم تحت الثياب (١).

وقال ابن حبان - رَحِمَهُ اللَّهُ - في صحيحه: أخبرنا عبد الله بن محمد الأزدي، قال: حدثنا إسحاق بن إبراهيم، قال: أخبرنا وهب بن جرير وعبد الصمد، قالوا: حدثنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، قال: سمعت حجراً أبا العنابس، يقول: حدثني علقمة بن وائل، عن وائل بن حجر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، أنه صلى مع رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قال: فوضع اليد اليمنى على اليد اليسرى، فلما قال: «{وَلَا

(١) رواهما أبو داود في «سننه» برقم: (٧٢٦ و ٧٢٧)، وصححهما العلامة الألباني في «صحيح سنن أبي داود - الأم» (٣/ ٣١٤-٣١٥ ط: غراس)، وصحح الأول في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٥/ ٣٠٧)، وحسنه الإمام الوادعي في «الصحيح المسند مما ليس في الصحيحين» (٢/ ٢٣٨).

الضَّائِلَيْنِ}» قال: «آمِينَ»، وسلم عن يمينه وعن يساره (١).

ورواه النسائي - رَحِمَهُ اللهُ - فقال: أخبرنا سويد بن نصر، قال: أنبأنا عبد الله، عن موسى بن عمير العنبري وقيس بن سليم العنبري، قالوا: حدثنا علقمة بن وائل، عن أبيه، قال: رأيت رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا كان قائماً في الصلاة قبض بيمينه على شماله (٢).

وقال الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللهُ -: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن سلمة بن كهيل، عن حجر أبي العنيس، قال: سمعت علقمة يحدث، عن وائل بن حجر - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - قال: صلى بنا رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - ... وقال فيه: ووضع يده اليمنى على يده اليسرى وسلم عن يمينه وعن يساره (٣).

الثالث: ما جاء عن ابن مسعود - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -

قال أبو داود - رَحِمَهُ اللهُ -: حدثنا محمد بن بكار بن الريان، عن هشيم بن بشير، عن الحجاج بن أبي زينب، عن أبي عثمان النهدي، عن ابن مسعود - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أنه كان يصلي فوضع يده اليسرى على اليمنى، فرآه النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فوضع يده

(١) رواه ابن حبان في «صحيحه» برقم: (١٨٠٥)، وإسناده صحيح، وقد صححه العلامة الألباني في «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان» (٣/٣٠٧).

(٢) رواه النسائي في «السنن الصغرى» برقم: (٨٩٩)، وإسناده صحيح.

(٣) رواه أحمد في «مستدركه» برقم: (١٨٨٥٤) ط: الرسالة، وإسناده صحيح، وهناك زيادة في الحديث شاذة أعرضت عنها، وذكرت هنا أصل الشاهد.

اليمنى على اليسرى^(١).

الرابع: ما جاء عن جابر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

قال الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - في مسنده: حدثنا محمد بن الحسن الواسطي - يعني: المزي -، حدثنا أبو يوسف الحجاج - يعني: ابن أبي زينب الصيقل -، عن أبي سفيان، عن جابر - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -، قال: مر رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - برجل وهو يصلي، وقد وضع يده اليسرى على اليمنى؛ فانتزعها ووضع اليمنى على اليسرى^(٢).

الخامس: ما جاء عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -:

قال أبو داود الطيالسي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في مسنده: حدثنا طلحة، عن عطاء، عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا -، قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «إِنَّا مَعَشَرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نَعْبَلَ إِفْطَارَنَا، وَنُؤَخِّرَ سُحُورَنَا، وَنَضَعَ أَيْمَانَنَا عَلَى شِمَائِلِنَا فِي الصَّلَاةِ»^(٣).

السادس: ما جاء عن هلب الطائي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -:

(١) رواه أبو داود في «سننه» برقم: (٧٥٥)، وحسنه العلامة الألباني في «صحيح سنن أبي داود» (٣/ ٣٤٢ ط: غراس).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» برقم: (١٥٠٩٠ ط: الرسالة)، وصححه العلامة الألباني في «صفة صلاة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» (ص: ٨٧).

(٣) رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» برقم: (٢٧٧٦)، وإسناده صحيح، وصححه العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٤/ ٣٧٦)، وفي «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (١/ ٤٥٤).

قال الإمام الترمذي - رَحِمَهُ اللهُ - في سننه: حدثنا قتيبة، حدثنا أبو الأحوص، عن سماك بن حرب، عن قبيصة بن هلب، عن أبيه قال: كان رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يؤمُّنا فيأخذ شماله بيمينه (١).

السابع: ما جاء عن غطيف بن الحارث - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -، ويقال: الحارث بن غطيف.

قال الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللهُ - في مسنده: حدثنا حماد بن خالد، حدثنا معاوية بن صالح، عن يونس بن سيف، عن غضيف بن الحارث، أو الحارث بن غضيف، قال: ما نسيت من الأشياء ما نسيت أني رأيت رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - واضعاً يمينه على شماله في الصلاة (٢).

الثامن: ما جاء عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -:

قال الإمام الترمذي - رَحِمَهُ اللهُ - في سننه: حدثنا القاسم بن دينار الكوفي، حدثنا إسماعيل بن أبان الوراق، عن يحيى بن يعلى، عن أبي فروة يزيد بن سنان، عن زيد وهو: ابن أبي أنيسة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ - أن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كَبَّرَ على جنازة، فرفع يديه في أول

(١) رواه الترمذي في «سننه» برقم: (٢٥٢)، وهو حسن لغيره، وقد حسنه العلامة الألباني في «مشكاة المصابيح» (١/٢٥٢)، وفي «أصل صفة صلاة النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -» (١/٢١٣-٢١٤).

(٢) رواه أحمد في «مسنده» برقم: (١٦٩٦٧ ط: الرسالة)، وإسناده حسن، وانظر «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٥/٣٠٦).

تكبيرة، ووضع اليمنى على اليسرى^(١).

❁ (وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة) هو قول عامة العلماء من الصحابة ومن بعدهم

إن وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة قد تكاثرت فيه الأحاديث التي نقلها الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ - عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وقد جاء في صحيح البخاري: حدثنا مسدد، حدثنا إسماعيل، حدثنا أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي سليمان مالك بن الحويرث قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «... وَصَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي...»^(٢).

وقد نقلها عن الصحابة مئات التابعين، ونقلها عن التابعين مئات أتباع التابعين.. وهلم جرًّا، وهذا يفيد أن هذا هو الذي جرى عليه العمل، فكيف سيتم النقل لمثل هذه السنن دون العمل بها؟! وهل هذا يمكن أن يطرأ في قلب عاقل فطن لبيب؟!!

إذن هذا العمل هو المروي المتواتر عن سلفنا الصالح حملة الدين، ولا يُعلم في أي نقل عنهم غير وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة، ولم يُرو شيء غير ذلك، ولا حتى عن صحابي واحد من أصحاب النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -.

قال الإمام ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "قال أبو عمر: لم تختلف الآثار عن النبي -

(١) رواه الترمذي في «سننه» برقم: (١٠٧٧)، وهذا حديث حسن لغيره، وقد حسنه العلامة الألباني لغيره في «أحكام الجنائز» (١/ ١١٥-١١٦).

(٢) هو جزء من حديث رواه البخاري برقم: (٦٠٠٨).

صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - في هذا الباب، ولا أعلم عن أحد من الصحابة في ذلك خلافاً إلا شيء روي عن ابن الزبير، أنه كان يرسل يديه إذا صلى، وقد رُوي عنه خلافه مما قدمنا ذكره عنه، وذلك قوله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - : «وَضَعُ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ مِنَ السُّنَّةِ»، وعلى هذا جمهور التابعين وأكثر فقهاء المسلمين من أهل الرأي والأثر^(١). اهـ

وقال الحافظ ابن رجب - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وهو قول عامة فقهاء الأمصار، منهم: الثوري، وأبو حنيفة، والحسن بن صالح، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وأبو عبيد، وأبو ثور، وغيرهم"^(٢). اهـ

وقال الإمام الترمذي - رَحِمَهُ اللَّهُ - عقب حديث هلب الطائي - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - : "والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - والتابعين، ومن بعدهم، يرون أن يضع الرجل يمينه على شماله في الصلاة..."^(٣). اهـ

وقال الإمام الصنعاني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "والحديث دليل على مشروعية الوضع المذكور في الصلاة، ومحلّه على الصدر، كما أفاد هذا الحديث؛ وقال النووي في «المنهاج»: ويجعل يديه تحت صدره.

قال في «شرح النجم الوهاج»: عبارة الأصحاب "تحت صدره" يريد، والحديث بلفظ: «عَلَى صَدْرِهِ»، قال: وكأنهم جعلوا التفاوت بينهما يسيراً.

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٢٠/ ٧٤ ط: المغربية).

(٢) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٦/ ٣٦٢).

(٣) «سنن الترمذي» ت: بشار (١/ ٣٣٦).

وقد ذهب إلى مشروعيته زيد بن علي وأحمد بن عيسى، وروى أحمد بن عيسى حديث وائل هذا في كتابه «الأمالي»، وإليه ذهب الشافعية والحنفية، وذهبت الهادوية إلى عدم مشروعيته، وأنه يبطل الصلاة لكونه فعلاً كثيراً. قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - فيه خلاف، وهو قول جمهور الصحابة والتابعين.

قال: وهو الذي ذكره مالك في الموطأ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره، وروي عن مالك الإرسال، وصار إليه أكثر أصحابه^(١). اهـ

وقال العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وقد رأيتُ لأحد المعاصرين منهم رسالة في الرفع والضم في الصلاة ذهب فيها إلى تضعيف أحاديث رفع اليدين في الصلاة، وهي متواترة تواتراً معنوياً، وأحاديث وضع اليمنى على اليسرى في القيام، وهي مشهورة في الصحيحين والسنن وغيرها"^(٢). اهـ

❁ هل ثبت في وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة إجماع؟

إن الناظر في كلام أهل العلم المتقدم في استحباب وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة يفيد أنه لا خلاف في استحباب ذلك عند الصحابة، وهو الثابت عنهم من دلالة النقل لأحاديث صفة صلاة النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** -، وفيها أنه كان يضع يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة، ومما نُقل - كما تقدم - في حديث ابن عباس - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** - أن هذا من سنن الأنبياء - **عَلَيْهِمُ السَّلَام** -، فإن

(١) «سبل السلام شرح بلوغ المرام» (١/٢٥٢-٢٥٣ ط: دار الحديث).

(٢) «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (١/٩٤٢).

أريد بهذا النقل نقل الإجماع على هذا فهو كذلك؛ إذ لم يثبت خلاف هذا النقل عن الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -.

ومن نقل الإجماع **الزرقاني - رَحِمَهُ اللَّهُ - فقال:** "(ووضع اليدين أحدهما على الأخرى في الصلاة)، وقوله: (يضع اليمنى على اليسرى) من قول مالك ليس من الحديث، وهو أمر مجمع عليه في هيئة وضع اليدين إحداهما على الأخرى" (١). اهـ

وقال ابن هبيرة - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وأجمعوا على أنه ثبت وضع اليمين على الشمال في الصلاة، إلا في إحدى الروايتين عن مالك فإنه قال: (لا يثبت، بل هو مباح)، والأخرى عنه هو كمذهب الجماعة" (٢). اهـ

قلت: فهذه النقولات تفيد الإجماع على ذلك، لكن إن قُصد به الصحابة وإجماعهم فنعم قد يقال: ثبت إجماع.

قال العلامة صديق حسن خان - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وفي تنوير العينين إن وضع اليد على الأخرى أولى من الإرسال؛ لأن الإرسال لم يثبت عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - ولا عن أصحابه، بل ثبت الوضع بروايات صحيحة ثابتة عن النبي - صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - وعن أصحابه - رضي الله تعالى عنهم -" (٣). اهـ

(١) «شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك» (١/ ٥٤٧).

(٢) «اختلاف الأئمة العلماء» (١/ ١٠٧).

(٣) «الروضة الندية» (١/ ٩٧ ط: المعرفة).

قلت: وأما من بعد الصحابة - رَحِمَهُمُ اللَّهُ - فقد وقع الخلاف.

قال ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وقال الليث: (سَدَلُ اليدين في الصلاة أحب إليَّ، إلا أن يطيل القيام فيعيها، فلا بأس أن يضع اليمنى على اليسرى).
وقال عبد الرزاق: (رأيت ابن جريج يصلي في إزار ورداء مُسَدِّلاً يديه).
وقال الأوزاعي: (من شاء فعل، ومن شاء ترك)، وهو قول عطاء" (١). اهـ

❁ وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة شامل للفرض والنفل

وكل الأدلة التي مرّت بنا في هذا الموضع فيها ما يدل على استحباب وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة، فريضة كانت أم نفلاً، ولا فرق في ذلك، وعلى هذه السنة جرى العمل، وبهذا قال علماء الإسلام.

قال ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وقال سفيان الثوري، وأبو حنيفة، والشافعي، وأصحابهم، والحسن بن صالح، وأحمد ابن حنبل، وإسحاق، وأبو ثور، وأبو عبيد، وداود بن علي، والطبري: (يضع المصلي يمينه على شماله في الفريضة والنافلة)، وقالوا كلهم: (وذلك سنة مسنونة)" (٢). اهـ

❁ هل وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة واجب؟

من تأمل كلام العلماء وجد أنهم أجمعوا على أن وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة ليس واجباً، بل يُعَدُّ من سنن الصلاة.

قال الإمام النووي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "(فرع في مذاهب العلماء في وضع اليمنى على

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٧٥ / ٢٠).

(٢) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٧٥ / ٢٠).

اليسرى): قد ذكرنا أن مذهبنا أنه سنة، وبه قال علي بن أبي طالب وأبو هريرة وعائشة، وآخرون من الصحابة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -، وسعيد بن جبير والنخعي وأبو مجلز، وآخرون من التابعين، وسفيان الثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وأحمد وإسحاق وأبو ثور ودادود، وجمهور العلماء" (١). اهـ

وقال العلامة ابن الوزير - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وأما اجتهادي فهو في وضع اليمنى على اليسرى والتأمين، ولم يقل أحد من خلق الله أجمعين: (إن ذلك يوجب العذاب الأخرى، ويُخاف منه العقاب السرمدي)" (٢). اهـ

قلت: ومما يستدل به على عدم الوجوب أن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - لم يأمر بذلك المسيء صلاته، ولم يرد في تعليمه له أمره بوضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة، فهذا يدل على أنه إنما علّمه الواجبات والأركان، فيؤخذ منه أن ما عداه يُعدُّ من سنن الصلاة، ولذلك يقول النووي في الكلام على مسألة (وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة) بعد أن سرد الأدلة على استحباب ذلك، وبين لماذا لم تُذكر في حديث المسيء صلاته **فقال - رَحِمَهُ اللَّهُ -:** "وفيما ذكرناه أبلغ كفاية، قال أصحابنا: ولأن وضع اليد على اليد أسلم له من العبث، وأحسن في التواضع والتضرع والتذلل، وأما الجواب عن حديث المسيء صلاته: فإن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - لم يعلمه إلا الواجبات فقط، والله أعلم" (٣). اهـ

(١) «المجموع شرح المذهب» (٣/ ٣١١).

(٢) «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» (١/ ٢٦٥).

(٣) «المجموع شرح المذهب» (٣/ ٣١٣).

وجاء في «فتاوى اللجنة الدائمة»: "حديث المسيء غير وارد في محل النزاع، وتقرير ذلك أن النزاع في الاستحباب لا في الوجوب، فترك ذكره إنما هو حجة على القائل بالوجوب، وقد عُلِمَ أن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - اقتصر على ذكر الفرائض في هذا الحديث" (١). اهـ.

قلت: ولم أجد من قال بالوجوب إلا الإمام الشوكاني - **رَحِمَهُ اللَّهُ** -؛ حيث قال بوجوب وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة، وخالف في هذا عامة العلماء.

قال - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "والحديث يصلح للاستدلال به على وجوب وضع اليد على اليد؛ للتصريح من سهل بن سعد بأن الناس كانوا يؤمرون، ولا يصلح لصرفه عن الوجوب...".

إلى قوله: "ومع هذا فطُويل ملازمته - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - لهذه السنة معلوم لكل ناقل، وهو بمجرد كافي في إثبات الوجوب عند بعض أهل الأصول، فالقول بالوجوب هو المتعين إن لم يمنع منه إجماع، على أنا لا ندين بحجية الإجماع، بل نمنع إمكانه، ونجزم بتعذر وقوعه، إلا أن من جعل حديث المسيء قرينةً صارفةً لجميع الأوامر الواردة بأمور خارجة عنه؛ لم يجعل هذه الأدلة صالحةً للاستدلال بها على الوجوب" (٢). اهـ.

(١) «فتاوى اللجنة الدائمة - المجموعة الأولى» (٦/ ٣٥٥).

(٢) «نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار» (٢/ ٢١٨).

ولعل هذا هو ترجيح الإمام الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - فإنه يرى وجوب ذلك؛ حيث قال - رَحِمَهُ اللهُ -: "ثم يضع يده اليمنى على اليسرى عقب التكبير، وهو من سنن الأنبياء - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ -، وأمر به رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أصحابه؛ فلا يجوز اسدالهما" (١). اهـ.

والظاهر أن هذا هو ترجيح الإمام الوادعي - رَحِمَهُ اللهُ - حيث قال: "وعلى كل الصلاة صحيحة، لكن الذي يضع يده اليمنى على يده اليسرى موافق لسنة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، والذي لا يضعهما مخالف لسنة رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -؛ بل قال الشوكاني في «نيل الأوطار» في الكلام على حديث سهل بن سعد: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ» (٢)، قال: (إنه يدل على الوجوب)، أو قال: (لو ادّعى الوجوب لكان أقرب)، قال: (على أنه قد ادّعى الإجماع على أنه ليس بواجب)، ثم قال: (على أنني لا أدين الله بحجية الإجماع)" (٣). اهـ.

وهو ظاهر ترجيح معلمنا وشيخنا الناصح الأمين يحيى الحجوري - حفظه الله تعالى -، وهذا قد سمعناه منه.

وقد سئل الشيخ - حفظه الله تعالى - حول:

(١) «تلخيص صفة صلاة النبي صلى الله عليه وآله وسلم» (ص: ١٥ _ فقرة: ٣٦).

(٢) رواه البخاري برقم: (٧٤٠)، والحديث رواه الشيخ بالمعنى فأثبتناه - هنا - بلفظه، وهو نفسه اللفظ الذي أورده العلامة الشوكاني في «نيل الأوطار شرح متقى الأخبار».

(٣) من شريط: «الأجوبة العجال على أسئلة أصحاب الطيال».

(حكم إسبال اليدين في الصلاة)

السؤال: بعض الناس يترك وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، ويُسبلون أيديهم؛ فما حكم ذلك؟

الإجابة: "هذه مخالفة للسنة، وكان هذا سائداً في مناطق معينة من اليمن، ولكن -والحمد لله- زال أكثر ذلك حتى صار من يترك السنة غريباً، ويتعجب منه من يراه.

والسنة أن توضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة؛ لحديث: «إِنَّا مَعَشَرُ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نَعْبُدَ إِفْطَارَنَا، وَنُؤَخِّرَ سُحُورَنَا، وَنَضَعَ أَيْمَانَنَا عَلَى شِمَائِلِنَا فِي الصَّلَاةِ»^(١)، وغيره من الأحاديث الواردة في ذلك^(٢). اهـ.

قلت: وعامة علمائنا المعاصرين يرون الاستحباب موافقةً لقول عامة العلماء، ومنهم: ابن باز وابن عثيمين -رَحِمَهُمَا اللَّهُ-، وشيخنا صالح الفوزان وشيخنا عبد المحسن العباد -حفظهما الله تعالى-، وغيرهم.

إلا أنه فليُتنبه أن مثل هذه المسألة لو تعمَّد المسلم فيها المخالفة، والمداومة على ترك سنة وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة؛ فإن هذا يُنبئ عن عدم

(١) رواه أبو داود الطيالسي في «مسنده» برقم: (٢٧٧٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٧/١١) برقم: (١٠٨٥١) وفي «المعجم الأوسط» برقم: (١٨٨٤)، والحافظ المقدسي في «الأحاديث المختارة» (٢٠٩/١١)، جميعهم بألفاظ متقاربة عن ابن عباس -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا-.

(٢) «مجموع فتاوى الكنز الثمين»/ شذرات من أوائل الدروس العامة للشيخ يحيى -حفظه الله تعالى- (ج).

القناعة بما ثبتت به الأدلة، وهو هذا الترك يرُدُّها -أي: بعدم العمل بها، مع العلم بثبوتها وجريان العمل بها بين المسلمين في مشارق الأرض ومغاربها- إلا من كان مقلِّدًا لبعض المذاهب من بعض جهال المسلمين.

أما إن كان تعمُّد ترك هذه السنة النبوية رغبةً عنها وردًّا لأدلتها فعليًّا؛ فلا شك أن صاحب هذا الأمر واقع في عظمة من العظام، والله -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ﴿١٦٣﴾ [النور]، ويقول النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي».

❁ **أين يكون وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة، هل على الصدر أم على السرة؟**

اختلف أهل العلم -رَحِمَهُمُ اللَّهُ- في هذه المسألة، مع اتفاقهم على أنه لو وضعها في أي مكان صحت صلاته.

قال ابن قدامة -رَحِمَهُ اللَّهُ-: "اختلفت الرواية في موضع وضعها، فروي عن أحمد أنه يضعهما تحت سرتة. روي ذلك عن علي، وأبي هريرة، وأبي مجلز، والنخعي، والثوري، وإسحاق؛ لما روي عن علي -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- قال: (من السنة وضع اليمين على الشمال تحت السرة)، رواه الإمام أحمد وأبو داود.

وهذا ينصرف إلى سنة النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، ولأنه قول من ذكرنا من الصحابة. وعن أحمد أنه يضعهما فوق السرة، وهو قول سعيد بن جبير، والشافعي؛ لما روى وائل بن حجر قال: رأيت النبي -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يصلي فوضع يديه على صدره، إحداهما على الأخرى.

وعنه أنه خيّر في ذلك؛ لأن الجميع مروى، والأمر في ذلك واسع" (١). اهـ

قلت: أثر علي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - رواه أبو داود في سننه وأحمد في مسنده، من طريق حفص بن غياث عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن زياد بن زيد، عن أبي جحيفة، أن علياً - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: (من السنة وضع الكف على الكف في الصلاة تحت السرة) (٢).

وهو ضعيف جداً (٣).

قال الزيلعي - رَحِمَهُ اللَّهُ - في «نصب الراية»: "قال البيهقي في «المعرفة»: لا يثبت إسناده، تفرد به عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي، وهو متروك" (٤). اهـ

وقال الإمام النووي - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "وأما ما احتجوا به من حديث علي فرواه الدارقطني والبيهقي وغيرهما، واتفقوا على تضعيفه؛ لأنه من رواية عبد الرحمن

(١) «المغني» (١ / ٣٤١).

(٢) «سنن أبي داود» برقم: (٧٥٦)، و«مسند أحمد» برقم: (٨٧٥ ط: الرسالة)، واللفظ لأبي داود.

(٣) فيه علتان:

العلة الأولى: عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي (ويقال: الكوفي)، قال أحمد ابن حنبل: ليس بشيء، منكر الحديث. وقال يحيى بن معين: ضعيف، ليس بشيء. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث. وقال أبو زرعة: ليس بقوي.

العلة الثانية: زياد بن زيد السوائي، قال الحافظ في «التقريب»: مجهول.

(٤) «نصب الراية لأحاديث الهداية» (١ / ٣١٤).

بن إسحاق الواسطي، وهو ضعيف باتفاق أئمة الجرح والتعديل، والله اعلم^(١). اهـ

وقد ضعف هذا الأثر العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللهُ -^(٢).

والذي يظهر في هذه المسألة أنه يضع اليدين على صدره، وهو الذي اختاره عدد من علمائنا المعاصرين، ومنهم: الألباني وابن باز والعثيمين والوادعي والإتيوبي - رَحِمَهُمُ اللهُ -، وشيخنا الفوزان والعباد والحجوري - حفظهم الله تعالى - . ومن أحسن من حقق هذه المسألة الإمام الألباني - رَحِمَهُ اللهُ -، وسأورد كلامه مكتفياً به في بيان هذه المسألة المهمة:

قال - رَحِمَهُ اللهُ -: "ثم يضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ والساعد، ثم يشد بينهما على صدره، وفي ذلك أحاديث لا بد أن أذكر بعضها:

الأول: عن أبي هريرة مرفوعاً في حديثه المتقدم آنفاً: «... وَوَضَعَ الْيُمْنَى عَلَى الْيُسْرَى».

وهو وإن كان ضعيف الإسناد، فإن معناه صحيح بشهادة الأحاديث الآتية؛ فإنها بإطلاقها تشمل صلاة الجنازة، كما تشمل كل ما سوى المكتوبات من الصلوات، كالاستسقاء والكسوف وغيرها.

الثاني: عن سهل بن سعد قال: «كَانَ النَّاسُ يُؤْمَرُونَ أَنْ يَضَعَ الرَّجُلُ الْيَدَ

(١) «المجموع شرح المذهب» (٣/ ٣١٣).

(٢) انظر «ضعيف أبي داود - الأم» (١/ ٢٩١)، و«سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة»

(١٣/ ١١٢٨).

الْيُمْنَى عَلَى ذِرَاعِهِ الْيُسْرَى فِي الصَّلَاةِ». أخرجه مالك في «الموطأ» (١/ ١٧٤) ومن طريقه البخاري (٢/ ١٧٨) والسياق له، وكذا الإمام محمد في «الموطأ» (١٥٦)، وأحمد (٥/ ٣٣٦)، والبيهقي (٢/ ٢٨).

الثالث: عن ابن عباس - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: سمعت نبي الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يقول: «إِنَّا مَعَشَرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُؤَخَّرَ سُحُورُنَا، وَنُعَجَّلَ فِطْرُنَا، وَأَنْ نُمْسِكَ بِأَيْمَانِنَا عَلَى شِمَائِلِنَا فِي صَلَاتِنَا». أخرجه ابن حبان في صحيحه (٨٨٥) - موارد، والطبراني في «الكبير»، وفي «الأوسط» (١/ ١٠ - ١)، ومن طريقهما الضياء المقدسي في «المختارة» (٦٣/ ١٠ / ٢)، (١/ ١٧٤).

وله طريق آخر عن ابن عباس أخرجه الطبراني في «الكبير»، والضياء المقدسي بسند صحيح، وله شواهد ذكرتها في تخريج كتابنا «صفة صلاة النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -».

الرابع: عن طاووس قال: كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يضع يده اليمنى على يده اليسرى، ثم يشد بينهما على صدره وهو في الصلاة. أخرجه أبو داود (١/ ١٢١) بسند جيد عنه.

وهو وإن كان مرسلاً فهو حجة عند الجميع، أما من يحتج منهم بالمرسل إطلاقاً فظاهر، وهم جمهور العلماء، وأما من لا يحتج به إلا إذا روي موصولاً، أو كان له شواهد، فلأن لهذا شاهدين:

الأول: عن وائل بن حجر: أنه رأى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يضع يمينه على شماله ثم وضعهما على صدره. رواه ابن خزيمة في صحيحه كما في «نصب الراية» (١/ ٣١٤)، وأخرجه البيهقي في سننه (٢/ ٣٠) من طريقين عنه يقوي أحدهما

الأخر.

الثاني: عن قبيصة بن هلب عن أبيه قال: رأيت النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - ينصرف عن يمينه وعن يساره، ورأيت - قال - يضع هذه على صدره. وصف يحيى (هو ابن سعيد): اليمنى على اليسرى فوق المفصل. أخرجه أحمد (٢٢٦/٥) بسند رجاله ثقات رجال مسلم غير قبيصة هذا، وقد وثقه العجلي وابن حبان، لكن لم يرو عنه غير سماك بن حرب، وقال ابن المديني والنسائي: مجهول. وفي «التقريب»: أنه مقبول.

قلت: فمثله حديثه حسن في الشواهد، ولذلك قال الترمذي بعد أن خرج له من هذا الحديث (أخذ الشمال باليمين): حديث حسن. فهذه ثلاثة أحاديث في أن السنة الوضع على الصدر. ولا يشك من وقف على مجموعها في أنها صالحة للاستدلال على ذلك، وأما الوضع تحت السرة فضعيف اتفاقاً، كما قال النووي والزيلعي وغيرهما، وقد بينت ذلك في التخريج المشار إليه آنفاً^(١). اهـ

❁ **رد الإمام الوادي - رَحِمَهُ اللَّهُ - على من يصف أهل السنة بالاضطراب في مسألة الضم**

سئل - رَحِمَهُ اللَّهُ -، قال السائل: هل صحيح أن أهل السنة مضطربون حيث أن بعضهم يرى وضع اليدين على الصدر والآخر يرى وضعهما على السرة إلى غير ذلك؟

الجواب: "هذا لا يُعَدُّ اضطراباً، وما زال العلماء من زمن قديم يختلفون

(١) «أحكام الجنائز» (١/١١٧-١١٩).

اختلاف أفهام، لكن الاضطراب ما هو حاصل في ضحيان، يصلون في المسجد ثلاث أو أربع جماعات، يقولون: (فلان موظف مع الدولة لا نصلي بعده، وفلان قال كذا وكذا، وفلان أصبح متعاطفاً مع الوهابية فلا نصلي بعده)، ويصلون ثلاث أربع جماعات، والرسول - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يقول: «يُصَلُّونَ لَكُمْ فَإِنْ أَصَابُوا فَلَكُمْ وَلَهُمْ، وَإِنْ أخطؤوا فَلَكُمْ وَعَلَيْهِمْ» (١).

إن أهل السنة -ولو اضطربوا- عافية، بخلاف الشيعة، فلو قرأنا سير أئمتهم فإنهم إذا اضطربوا على الإمام واختلفوا على الإمام تُسفك دماء المسلمين! وأنصح بقراءة كتاب «البدر الطالع»، ومثل «نشر العرف» والكتب التي ألفت في التاريخ؛ تجد أن هاشمياً وهاشمياً يختلفان يقول هذا: (أنا أحق بالإمامة)، وذاك يقول: (بل أنا أحق بالإمامة)، فتسفك دماء المسلمين من أجل الكراسي! فاضطراب أهل السنة لو حصل فهو اضطراب عافية، على أنه ليس هناك اضطراب، فقد جاءت أحاديث في وضع اليد اليمنى على اليسرى على الصدر، وأخرى على السرة، وإن كان على الصدر أصح، لكن الذين قالوا: (على السرة) لعلمهم أخذوا بحديث ضعيف فيكون من باب تنوع العبادات، فإذا كان الكاتب حماراً ويريد أن يناطح أهل العلم؛ فيقال له:

يَا أَيُّهَا النَّاطِحُ الْجَبَلَ الْعَالِي لِيُوْهِنَهُ أَشْفِقْ عَلَى الرَّأْسِ لَا تُشْفِقْ عَلَى الْجَبَلِ

ويقال أيضاً:

(١) رواه البخاري برقم: (٦٩٤)، والحديث رواه الشيخ بالمعنى فأثبتناه -هنا- بلفظه.

كَتَاطِحَ صَخْرَةٍ يَوْمًا لِيُوْهِنَهَا فَلَمْ يَضُرَّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الْوَهْلُ

فالمعاند ممكن أن تقول: (قام: فعل ماضٍ)، يقول لك: (قام: فعل مضارع!)، وقد حصل هذا في عهد النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، وكان النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يقول لهم: «{لَا حُجَّةَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ} [الشورى: ١٥]».

فإذا كان شخص يتناول الشيخ ابن باز والشيخ الألباني ويحتمل أن يكون حَمَّارًا، وأن يكون قاطع صلاة، وأن يكون شيعيًا، فلا بد حتى ما تكتب واسمك صالح بن حسين وأنت تأتي وتقول محمد بن علي من أجل أن يكون الرد على محمد بن علي، فأنت جبان، فلو كنت شجاعًا لذكرت اسمك، وللقيت أهل العلم للمناظرة، لكن كتابات في صحيفة خليعة ما تنفع مثل هذه الكتابة، ولا تضر أيضًا من قيلت فيه، فنقول كما قال حسان:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ فَشَرُّكُمْ لَخَيْرُكُمْ الْفِدَاءُ

فنقول لك -أيها الهاجي للشيخ ابن باز وللشيخ الألباني-:

أَتَهْجُوهُ وَلَسْتَ لَهُ بِكُفٍّ فَشَرُّكُمْ لَخَيْرُكُمْ الْفِدَاءُ

وإن شاء الله سنكلف أخا يردُّ على هذه الصحيفة، وأما أنا فليس لدي وقت، ولا أحب أن أتنازل إلى هذا الأمر^(١). اهـ

❁ فصل: ذكر من روي عنهم الإرسال لليدين في الصلاة

قال ابن المنذر - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "فَمِمَّنْ رَوَيْنَا عَنْهُ أَنَّهُ كَانَ يَرْسُلُ يَدَيْهِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ

(١) «غارة الأشرطة على أهل الجهل والفسفسطة» (١/ ٢٨ - ٣٠).

الزبير، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، وابن سيرين. وروي أن سعيد بن جبير رأى رجلاً يصلي واضعاً إحدى يديه على الأخرى فذهب ففرّق بينهما^(١). اهـ

وقد أجاب عن هذا النقل عن ابن الزبير - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - **العلامة صديق حسن خان - رَحِمَهُ اللَّهُ** - حيث **قال**: "وأما ما روي من الإرسال عن بعض التابعين من نحو الحسن وإبراهيم وابن المسيب وابن سيرين وسعيد بن جبير، كما أخرج ابن أبي شيبة، فإن بلغ عندهم حديث الوضع فمحمول على أنه لم يحسبوه سنة من سنن الهدى، بل حسبوه عادة من العادات فمالوا إلى الإرسال؛ لأصالته مع جواز الوضع، فعملوا بالإرسال بناء على الأصل، إذ الوضع أمر جديد يحتاج إلى الدليل، وإذ لا دليل لهم فاضطروا إلى الإرسال، لا أنه ثبت عندهم الإرسال، وإلى ذلك يشير قول ابن سيرين حيث سئل عن الرجل يمسك يمينه شماله قال: (إنما فعل ذلك من أجل الروم^(٢)) كما أخرج ابن أبي شيبة^(٣). اهـ

قلت: وأما ما روي عن الحسن والنخعي - رَحِمَهُمَا اللَّهُ -:

فقد رواه ابن أبي شيبة - **رَحِمَهُ اللَّهُ** - في مصنفه فقال: حدثنا أبو بكر قال: حدثنا هشيم، عن يونس، عن الحسن ومغيرة، عن إبراهيم: أنهما كانا يرسلان أيديهما في

(١) «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» (٩٢/٣).

(٢) هذا تصحيف، وهي في الأصل: (من أجل الدم)، هكذا هي في «مصنف ابن أبي شيبة».

(٣) «الروضة الندية شرح الدرر البهية» (٩٨/١).

الصلاة (١).

قلت: وإسناده ضعيف (٢).

وأما ما روي عن سعيد بن المسيب - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

فقد رواه ابن أبي شيبة - رَحِمَهُ اللَّهُ - في مصنفه فقال: حدثنا عمر بن هارون، عن عبد الله بن يزيد قال: ما رأيت ابن المسيب قابضاً يمينه في الصلاة، كان يرسلها (٣).

قلت: وإسناده شديد الضعف (٤).

وأما ما روي عن ابن سيرين - رَحِمَهُ اللَّهُ -:

فقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه قال: حدثنا ابن علية، عن ابن عون، عن ابن

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» برقم: (٣٩٤٩).

(٢) فيه هشيم بن بشير السلمي الواسطي، وهو مدلس وقد عنعن، قال الحافظ في «التقريب»: ثقة ثبت، كثير التدليس والإرسال الخفي.

وقال في «هدي الساري»: أحد الأئمة، متفق على توثيقه، إلا أنه كان مشهوراً بالتدليس، ... واحتج به الأئمة كلهم. وقال في «لسان الميزان»: الحافظ.

وقال في «طبقات المدلسين»: مشهور بالتدليس مع ثقته، وصفه النسائي وغيره بذلك.

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» برقم: (٣٩٥٢).

(٤) فيه عمر بن هارون البلخي أبو حفص، قال ابن معين: كذاب، قدم مكة وقد مات جعفر بن محمد فحدث عنه. وقال مرة: ليس بشيء. وقال مرة: ليس هو ثقة.

وقال مرة: يكذب. وقال مرة: كذاب خبيث، ليس حديثه بشيء.

سيرين: أنه سئل عن الرجل يمسك يمينه بشماله؟ قال: إنما فعل ذلك من أجل الدم^(١).

قلت: وإسناده صحيح، ولكنه ليس صريحاً في أن ذلك في سياق هذه المسألة.
وأما ما روي عن سعيد بن جبیر - رَحِمَهُ اللهُ -:

فقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه قال: حدثنا يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن العيزار، قال: كنت أطوف مع سعيد بن جبیر، فرأى رجلاً يصلي واضعاً إحدى يديه على الأخرى، هذه على هذه، وهذه على هذه، فذهب ففرّق بينهما ثم جاء^(٢).
قلت: وإسناده صحيح، ولكنه ليس صريحاً في أن (فرّق بينهما) بمعنى (أرسلهما)؛ لاحتimal أنه كان على وضعية أخرى من أخطاء الصلاة فصَحَّحها له، ثم إنه لم يُرو عنه ذلك صراحة من قوله وفعله، وكل ما يُقال في تفرقه ليدي هذا المصلي أنه اجتهد منه - رَحِمَهُ اللهُ -، ولعله لم يبلغه الدليل!

وأما ما روي عن الصحابي الجليل ابن الزبير - رَضِيَ اللهُ عَنْهُ -:

فقد رواه ابن أبي شيبة في مصنفه فقال: حدثنا عفان، قال: حدثنا يزيد بن إبراهيم، قال: سمعت عمرو بن دينار، قال: كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يديه^(٣).

(١) «مصنف ابن أبي شيبة» برقم: (٣٩٥١).

(٢) «مصنف ابن أبي شيبة» برقم: (٣٩٥٣).

(٣) «مصنف ابن أبي شيبة» برقم: (٣٩٥٠)، وهذا الأثر رجاله ثقات، إلا أن عمرو بن دينار

وعلى فرض صحته فقد قال العلامة صديق حسن خان - رَحِمَهُ اللهُ -: "وأما ما
أخرج أبو بكر بن أبي شيبة عن يزيد بن إبراهيم قال: سمعت عمرو بن دينار قال:
(كان ابن الزبير إذا صلى يرسل يديه)، فهي رواية شاذة مخالفة لما روى الثقات عنه،
كما أخرج أبو داود عن زرعة بن عبد الرحمن، قال: سمعت ابن الزبير يقول: (صفُّ
القدمين ووضع اليد على اليد من السنة).

وإن سُلِّم كونها صحيحة فهذا فعله، والفعل لا عموم له، ورواية الوضع عنه
مرفوعة؛ لأنه نسبه إلى السنة، وقول الصحابي (من السنة) في حكم الرفع، كما حُقِّقَ
في كتب أصول الحديث، ومع هذا لعله لم يرَ الوضع من سنن الهدى، وفَهَّمُ
الصحابي ليس بحجة كما مضى، لا سيما إذا كان مخالفاً لأجلَّة الصحابة، كأُميري
المؤمنين أبي بكر الصديق وعلي المرتضى، وابن عباس وابن مسعود وسهل بن سعد،
ونحوهم، على أنها مخالفة للأحاديث المرفوعة المشهورة، وأعمال الصحابة
المستفيضة في باب الوضع؛ فينبغي أن لا يُعَوَّلَ عليها، وتسقط على الاعتبار، ولا
يُلْتَفَتُ إليها" (١). اهـ

أما الرواية الثانية التي فيها (وضع اليد على اليد من السنة) فقد رواها أبو
داود - رَحِمَهُ اللهُ - في سننه فقال: حدثنا نصر بن علي، أخبرنا أبو أحمد، عن العلاء
بن صالح، عن زرعة بن عبد الرحمن، قال: سمعت ابن الزبير يقول: (صفُّ

= وهو الجمحي - لم يسمع من ابن الزبير؛ فالأثر منقطع.

(١) «الدرر البهية والروضة الندية والتعليقات الرضية» (١/ ٢٨٦-٢٨٧).

القدمين ووضع اليد على اليد من السنة^(١).

قلت: وإسناده ضعيف^(٢).

وقد ضعف هذا الأثر الإمام الألباني - رَحِمَهُ اللهُ -^(٣).

❁ **فصل: ذكر ما روي عن الإمام مالك في وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة**

لا يشك مسلم أن الواجب عند التنازع والاختلاف أن يُردَّ ذلك إلى الكتاب والسنة للفصل فيه؛ قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (٦٥) [النساء].

فكل عالم من العلماء - ولو كان من كبار علماء الدين وأجلائهم - لا بد أن يُعرض قوله على الدليل، فإن وافقه وإلا رُدَّ، والتَّمَسَّ له عذر في اجتهاده، ولعل الله أن يأجره، ولا يجوز أبدًا أن يُتابع على خطئه، ولا أن يصير خطؤه منهجًا يُعمل به في أحكام دين الله - عَزَّوَجَلَّ -، وقد جاء عن الإمام مالك نفسه أنه قال: (كُلُّ يُوْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ وَيُرَدُّ إِلَّا صَاحِبَ هَذَا الْقَبْرِ)، يقصد النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -.

وفي مسألتنا هذه كما بَيَّنَّتْ لك فيما مضى من كلام ابن عبد البر وغيره، أن وضع

(١) «سنن أبي داود» برقم: (٧٥٤).

(٢) فيه زرعة بن عبد الرحمن الكوفي، لم أجد من وثقه.

(٣) انظر «ضعيف أبي داود - الأم» (١/ ٢٩٠)، و«إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» (٢/ ٧٤).

اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة روي عن الإمام مالك، وروي عنه - أيضاً- أنه فصل في المسألة: أن إذا كانت الصلاة نافلة فيضع، وإذا كانت الصلاة فريضة فلا يضع. وله قول ثالث: أنه يضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة فرضاً كانت أو نفلاً. والصواب: النقل عنه بالوضع (أي: ضم اليدين).

قال ابن عبد البر - رَحِمَهُ اللهُ -: "فأما اختلاف الفقهاء في هذا الباب، فذهب مالك - في رواية ابن القاسم عنه - والليث بن سعد إلى سدل اليدين في الصلاة. قال مالك: (وضع اليدين إحداهما على الأخرى في الصلاة إنما يفعل ذلك في النوافل من طول القيام)، قال: (وتركه أحب إليّ)، هذه رواية ابن القاسم عنه. وقال عنه غير ابن القاسم: (لا بأس بذلك في الفريضة والنافلة)، وهي رواية المدنيين عنه" (١). اهـ

وقال الحافظ ابن حجر - رَحِمَهُ اللهُ -: "قال ابن عبد البر: لم يأت عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - فيه خلاف، وهو قول الجمهور من الصحابة والتابعين، وهو الذي ذكره مالك في الموطأ، ولم يحك ابن المنذر وغيره عن مالك غيره" (٢). اهـ

وقال العلامة صديق حسن خان - رَحِمَهُ اللهُ -: "وأما مالك بن أنس فقد اضطربت الروايات عنه، فالمدنيون من أصحابه رَوَوْا عنه أمر الوضع مطلقاً، سواء كان في الفرض أو النفل، كما يشهد به حديث الموطأ عن سهل بن سعد، وأثره عن عبد الكريم بن أبي المخارق البصري، والمصريون من أصحابه رَوَوْا عنه

(١) «التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد» (٧٥ / ٢٠).

(٢) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» (٢٢٤ / ٢).

الإرسال في الفرض، والوضع في النفل، وعبد الرحمن بن القاسم روى عنه الإرسال مطلقاً، وروى أشهب عنه إباحة الوضع.

وتلك الروايات أي: روايات المصريين وابن القاسم عنه وإن عمل بها المتأخرون من المالكية لكنها روايات شاذة مخالفة لرواية جمهور أصحابه؛ فلا تحرق الإجماع والاتفاق، ولا تصادم ما ادعينا من الإطباق، ولكونها شاذة أولها ابن الحاجب في مختصره في الفقه بالاعتماد على الأرض إذا رفع رأسه من السجدة، ونهض إلى القيام^(١). اهـ.

وسئل العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - حول:

(حكم إرسال اليدين في الصلاة حال القيام)

السائل: بعض المسلمين أو بعض الجماعات لا يضع المصلي منهم يده اليمنى على اليسرى في الصلاة.

الشيخ: "هذا خطأ مزدوج، وازدواجيته تأتي من أن الذين يُسبلون أيديهم، هؤلاء سيكونوا مالكية، ينتمون إلى مذهب مالك إمام دار الهجرة، يظنون أن الإمام مالك كان يصلي هكذا، وظنهم خاطئ؛ لأن الإمام مالك أشهر كتاب له هو المعروف عند العلماء وطلاب العلم بـ«موطأ الإمام مالك»..، في هذا الكتاب يوجد عنوان صريح، عنوان مثل لافتة: (وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة)، هذا من وضعه؟ مالك نفسه، ثم يروي تحت هذا العنوان حديثاً بإسناده عن أبي

(١) «الروضة الندية شرح الدرر البهية» (١/٩٨).

حازم عن سهل بن سعد قال، سهل بن سعد صحابي من الأنصار المعروفين المشهورين، أبو حازم تابعي، عن هذا التابعي تلقاه الإمام مالك، هذا سند -يعني- عالي جداً، مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد قال: (كانوا يؤمرون بوضع اليمنى على اليسرى)، ينسب ذلك إلى النبي -**صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، يعني يرفعه إلى الرسول -**صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**، هذا كلام الإمام مالك في «الموطأ» وروايته.

ومن طريق الإمام مالك تلقاه الإمام البخاري، وروى هذا الحديث في صحيحه، أظن من طريق شيخه عبد الله بن يوسف عن مالك عن أبي حازم عن سهل بن سعد، نفس الحديث أورده الإمام البخاري في صحيحه. نحن نستفيد من هذا الكلام أنهم خالفوا مرتين:

أولاً: خالفوا الإمام الذي يتمون إليه، وهو الإمام مالك.

ثانياً: خالفوا الإمام الأعظم، وهو رسول الله -**صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**؛ لأنه صح وضع اليمنى على اليسرى من عدة أحاديث، منها: هذا الحديث الذي رواه الإمام البخاري من طريق مالك، ومالك أودعه في كتابه المسمى بـ«الموطأ»، فإذا هؤلاء الذين يُرسلون يُسبلون ويُرسلون أيديهم ولا يقبضون، خالفوا السنة من جهة، وخالفوا الإمام الذي يتمون إليه من جهة أخرى^(١). اهـ.

قلت: تأمل في هذا النقل المفيد؛ فهو يبيّن أن الإمام مالك -**رَحِمَهُ اللَّهُ**- يرى وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة؛ فإذاً هذا يدل على موافقته لعامة علماء الإسلام، وبهذا يزول الإشكال في النقل عن الإمام مالك -**رَحِمَهُ اللَّهُ**-.

(١) «جامع تراث العلامة الألباني في الفقه» (٣/ ٤٥٣-٤٥٤).

وعلى فرض التمسك بالرواية الأخرى عن الإمام مالك أنه كان يرى الإرسال، فهل يليق بمسلم أن يُغفل الأدلة ويُهملها على حساب اجتهاد عالم أخطأ في اجتهاده؟!

وما أجمل ما قاله **الإمام ابن المنذر - رَحِمَهُ اللهُ - حيث قال:** "قال أبو بكر: (فقد ثبت أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - كان يأخذ شماله يمينه إذا دخل في الصلاة، وكذا نقول)، ومن رأى أن توضع اليمنى على اليسرى في الصلاة مالك بن أنس وأحمد وإسحاق، وحكي ذلك عن الشافعي، وقال أصحاب الرأي: (يُستحب أن يعتمد بيده اليمنى على اليسرى وهو قائم في الصلاة).

وقد روينا عن غير واحد من أهل العلم أنهم كانوا يُرسلون أيديهم في الصلاة إرسالاً، ولا يجوز أن يُجعل إغفال من أغفل استعمال السنة أو نسيها أو لم يعلمها حجةً على من علمها وعمل بها" (١). اهـ

❁ **لو صلى بالناس إمام يسبل يديه في الصلاة فهل يتابعه المأموم؟**

لا شك أن من كان هذا حاله لا يُصَلِّي خلفه، ولينظر المسلم إلى مسجد يقيم السنة، ولا يصلي خلف من يردُّ الأدلة الصحيحة في مشروعية ذلك، ولأنه صار من شعار الرافضة في هذا الزمان، وقد وجب مزايلة مساجدهم، وإنما المراد في نقاش مثل هذه المسألة أنه لو قُدِّرَ أن صَلَّى إنسان خلف إمام يعمل بمذهب الإمام مالك - كما في بعض بلاد الإسلام - فهل يتابعه المأموم فيرسل اليدين بحجة أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - قال: **«إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَّ بِهِ»؟**

(١) «الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف» (٣/ ٩٢).

الجواب من قول العلامة ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - حيث قال: "فالإرسال ليس بسنة، لا قبل الركوع ولا بعد الركوع، والإمام أحمد - رَحِمَهُ اللهُ - قال: (إنه إذا قام من الركوع يُخَيَّرُ بين أن يضع اليمنى على اليسرى أو يرسل)، وكأنه - والله أعلم - لم يصح عنده فقال: (إن شاء الأمر على طبيعته وأرسل يديه، وإن شاء وضع اليمنى على اليسرى)، لكن الأرجح أن يضع يده اليمنى على اليسرى قبل الركوع وبعد الركوع.

فإن قال قائل: إذا كنت أصلي خلف إمام يرسل يديه، وأنا أرى أن السنة خلاف ذلك، فهل أتابع إمامي أو لا؟

الصواب: لا؛ لأن وضع اليد اليمنى على اليسرى لا يقتضي مخالفة الإمام ولا التخلف عنه؛ لأنه يتابعه في القيام والركوع والسجود والقعود.

ونظير ذلك: لو كان الإمام لا يرى التورك في التشهد الأخير من الثلاثية والرابعة، وأنا أرى التورك في التشهد الأخير من الثلاثية والرابعة، فهل أوافق الإمام أو لا؟ لا أوافق؛ لأنني إن توركت لا أختلف عليه، وكذلك بالعكس، لو كان الإمام يرى التورك وأنا لا أرى التورك فلا يلزمي أن أتابعه في هذا" (١). اهـ

❁ حكم رد اليد اليمنى على اليد اليسرى بعد الرفع من الركوع في الصلاة

ما تقدم من نقاش في مسألة وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة المراد منه ما كان بعد تكبيرة الإحرام قبل الركوع، وأما في هذا الموضع فالنقاش فيه حول وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى بعد الرفع من الركوع بنفس الهيئة التي

(١) «فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام» (٢/٦٦ - ط: المكتبة الإسلامية).

كانت عليها قبل الركوع، وتُعَدُّ هذه المسألة من أشهر المسائل التي رأيتها معاصرةً، ولم أرَ من طرَقها في كتب الفقه قديماً، وأشهر من ناقش فيها كثيراً وردَّ فيها على المخالف هو الإمام العلامة الألباني - رَحِمَهُ اللهُ - ورفع درجته -، فقد كان يغلظ على المخالف في هذه المسألة، وكان من خالفه فيها عامة علماء نجد، منهم: الإمام العلامة عبد العزيز بن باز - رَحِمَهُ اللهُ - ورفع درجته -، ثم من تبعه من العلماء كابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ - وغيره، فكانوا يرون أن السنة أن تكون اليد اليمنى على اليد اليسرى بعد الرفع من الركوع كهياتها قبل الركوع.

واختلاف علمائنا في هذه المسألة إنما هو اختلاف أفهام، والذي أرى أن الأمر في هذه المسألة واسع لا يحتاج إلى تعصب لأيٍّ من القولين، لا سيما وقد اتفق الجميع على صحة الصلاة وعدم الإثم في كلا الحالين. وبالنسبة لنقاش هذه المسألة:

فالقول الأول: أنه يعيد اليدين بعد الرفع من الركوع كما كانت قبل الركوع، أي أنه يضع اليد اليمنى على اليد اليسرى بعد الرفع من الركوع. واستدلوا بما جاء في الأحاديث المتقدمة التي فيها وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة، وقالوا: (هو عام قبل الركوع وبعد الركوع).

قال الإمام ابن باز - رَحِمَهُ اللهُ -: "الوجه الثاني: أن من تأمل الأحاديث السالفة حديث سهل، وحديث وائل بن حجر وغيرهما، اتضح له دلالتها على شرعية وضع اليمنى على اليسرى في حال القيام في الصلاة قبل الركوع وبعده؛ لأنه لم يذكر فيها تفصيل، والأصل عدمه.

ولأن في حديث سهل الأمر بوضع اليمنى على ذراع اليسرى في الصلاة، ولم يبيّن محله من الصلاة، فإذا تأملنا ما ورد في ذلك اتضح لنا أن السنة في الصلاة وضع اليدين في حال الركوع على الركبتين، وفي حال السجود على الأرض، وفي حال الجلوس على الفخذين والركبتين، فلم يبق إلا حال القيام؛ فعلم أنها المرادة في حديث سهل، وهذا واضح جدًا.

أما حديث وائل ففيه التصريح من وائل - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** - بأنه رأى النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - يقبض بيمينه على شماله إذا كان قائمًا في الصلاة، خرّجه النسائي بإسناد صحيح، وهذا اللفظ من وائل يشمل القيامين بلا شك، ومن فرّق بينهما فعليه الدليل، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك في أول هذا المقال.

الوجه الثالث: أن العلماء ذكروا أن من الحكمة في وضع اليمين على الشمال أنه أقرب إلى الخشوع والتذلل، وأبعد عن العجب كما سبق في كلام الحافظ ابن حجر، وهذا المعنى مطلوب للمصلي قبل الركوع وبعده، فلا يجوز أن يُفرّق بين الحالين إلا بنص ثابت يجب المصير إليه...^(١). اهـ المقصود

وقال - رَحِمَهُ اللَّهُ -: "لم يثبت عن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - فيما نعلم التفريق بينهما، ومن فرّق فعليه الدليل، وقد ثبت في حديث وائل بن حجر عند النسائي بإسناد صحيح أن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - كان إذا كان قائمًا في الصلاة قبض بيمينه على شماله، وفي رواية له - أيضًا - ولأبي داود بإسناد صحيح عن وائل أنه رأى النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - بعدما كَبَّرَ للإحرام وضع يده اليمنى على ظهر كفه اليسرى والرسغ

(١) «مجموع فتاوى ومقالات متنوعة للشيخ عبد العزيز ابن باز» (١١/ ١٣٨-١٣٩).

والساعد، وهذا صريح صحيح في وضع المصلي حال قيامه في الصلاة كفه اليمنى على كفه اليسرى والرسغ والساعد، وليس فيه تفريق بين القيام الذي قبل الركوع والذي بعده..."^(١). اهـ المقصود

وقال العلامة ابن عثيمين - رَحِمَهُ اللهُ -: "ولم يذكر المؤلف - رَحِمَهُ اللهُ - ماذا يصنع يديه بعد الرفع من الركوع؟ هل يعيدهما على ما كانتا عليه قبل الركوع؛ فيضع يده اليمنى على ذراعه اليسرى أو يرسلهما؟

فالمنصوص عن الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللهُ - أن الإنسان يُخَيَّر بين إرسالهما وبين وضع اليد اليمنى على ذراع اليسرى، وكأن الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللهُ - رأى ذلك؛ لأنه ليس في السنة ما هو صريح في هذا، فقال: (الإنسان مخيَّر)، وهذا كما يقول بعض العلماء في مثل هذه المسألة: (الأمر في ذلك واسع؛ إن شاء أرسل، وإن شاء وضع)، ولكن الذي يظهر من السنة أن السنة هي وضع اليمنى على ذراع اليسرى..."^(٢). اهـ

وسئل شيخنا العلامة العباد - حفظه الله تعالى -:

السؤال: هل وضع اليدين على الصدر بعد الركوع سنة؟

الجواب: "نعم، جاء ما يدل عليه، وهو أن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - إذا كان قائماً في الصلاة وضع اليمنى على اليسرى.

وأحوال المصلي أربعة: فهو إما قائم، وإما راکع، وإما ساجد، وإما جالس، فهذه

(١) «ثلاث رسائل في الصلاة» (ص: ٢٢).

(٢) «الشرح الصوتي لزاد المستقنع» (١/ ١١٩٢ _ بترقيم الشاملة).

أحوال المصلي في الصلاة، والقيام يكون قبل الركوع وبعده، والجلوس يكون بين السجدين وفي التشهد الأول والأخير.

وقوله: (إذا كان قائماً في الصلاة) يشمل ما قبل الركوع وما بعده، وبعض أهل العلم يقول: (إنه لا يضع يديه بعد الركوع؛ لأن الذين وصفوا صلاة الرسول - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - بالتفصيل ما تعرضوا للتخصيص على وضع اليمنى على اليسرى بعد الركوع)، لكن مادام أنه جاء حديث عام يدل بعمومه على دخول ذلك فإنه يكون سنة^(١). اهـ

ومما استدلوا به -أيضاً- الحديث المتقدم عن ابن عباس - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا** - قال: قال رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** -: «إِنَّا مَعَشَرَ الْأَنْبِيَاءِ أُمِرْنَا أَنْ نُعَجِّلَ إِفْطَارَنَا، وَنُؤَخِّرَ سُحُورَنَا، وَنَضَعَ أَيْمَانَنَا عَلَى شِمَائِلِنَا فِي الصَّلَاةِ»^(٢).

وجه الشاهد: قالوا: (هو عام)؛ فقوله: «وَنَضَعَ أَيْمَانَنَا عَلَى شِمَائِلِنَا فِي الصَّلَاةِ» لم يخص ذلك بما إذا كان قبل الركوع أو بعده.

وأيضاً استدلوا بما جاء عن محمد بن عمرو بن عطاء، أنه كان جالساً مع نفر من أصحاب النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - فذكرنا صلاة النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - فقال أبو حميد الساعدي - **رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ** -: أنا كنت أحفظكم لصلاة رسول الله - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - ، رأيته إذا كبر جعل يديه حذاء منكبيه، وإذا ركع أمكن يديه من ركبتيه ثم هصر

(١) «شرح سنن أبي داود» (٨٣ / ٥٢_ بترقيم الشاملة).

(٢) إسناده صحيح، وصححه العلامة الألباني في «سلسلة الأحاديث الصحيحة» (٣٧٦ / ٤)

وفي «صحيح الجامع الصغير وزيادته» (١ / ٤٥٤).

ظهره، فإذا رفع رأسه استوى حتى يعود كل فقار مكانه (١).

القول الثاني: هو الذي قال به العلامة الألباني - رَحْمَةُ اللَّهِ -، أن وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى بعد الركوع لا يُشْرَع، وردَّ على استدلال أصحاب القول الأول بقوله - رَحْمَةُ اللَّهِ -: "هذا يجزئي إلى التذكير بأمر أختلف أنا مع بعض إخواننا السلفيين من المشايخ في الهند وغير الهند، الذي يضعون اليمنى على اليسرى بعد رفع الرأس من الركوع، نفس الطريقة التي يلجأ هؤلاء في الأمثلة السابقة، هؤلاء وقعوا فيها مع الأسف الشديد، ما في عندهم ولو حديث ضعيف ولو موضوع، أن الرسول كان إذا رفع رأسه من الركوع وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، لكن من أين جاؤوا؟ جاؤوا من نصوص عامة.

مثلاً: «نحنُ معاشِرُ الأنبياءِ أُمَرْنَا بثلاثٍ: بتعجيلِ الإفطارِ، وتأخيرِ السحورِ، ووضعِ اليُمْنَى على اليسرى في الصلاة» (٢).

يقول لك: (هذا نص عام)، لكن يا جماعة هل جرى فعل الرسول على هذا النص العام الذي أتم فهمتموه؟ هل عمل به السلف؟ هل قال به أحد من الأئمة؟ أبداً لا أحد" (٣). اهـ

وقال - رَحْمَةُ اللَّهِ - في موضع آخر: "هناك كثير من المصلين -وهنا أيضاً- نراهم

(١) رواه البخاري برقم: (٨٢٨).

(٢) لم أجد حديثاً بهذا اللفظ، فالشيخ - رَحْمَةُ اللَّهِ - رواه بالمعنى، وللحديث عدة ألفاظ وردت في ثنايا هذه الرسالة.

(٣) «جامع تراث العلامة الألباني في الفقه» (٢٤٣/٤).

الآن يضعون اليد اليمنى على اليسرى بعد رفع الرأس من الركوع، واضح؟ هذا القبض بعد الركوع يفعله مشايخ لهم وزنهم في العلم، ما هو دليلهم؟ النص العام! ليس عندهم -أبداً- حديث أن الرسول -**عَلَيْهِ السَّلَامُ**- كان إذا رفع رأسه من الركوع وضع اليمنى على اليسرى في الصلاة، ليس هناك حديث أبداً، ولكن هناك حديث عام: (كان رسول الله -**صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ**- إذا قام في الصلاة وضع اليمنى على اليسرى)، قالوا: (قام في الصلاة: يشمل القيام الأول والثاني)، أي: القيام الذي بعد الركوع، هذا استدلال بالنص العام! كذلك -مثلاً- أحاديث أخرى أنه **«أمرنا معشرُ الأنبياءِ بثلاثٍ...»** منها: **«بوضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة»**.

قالوا: (هذا مطلق فيشمل القيام الأول، والقيام الثاني بعد الركوع)، نحن نرى أن هذا الاستدلال واهي جدّاً، لماذا؟ لأنه إما أن يكون جرى العمل عليه عند السلف وعلى رأسهم محمد -**عَلَيْهِ السَّلَامُ**، وإما أنه لم يجرِ عمل عليه.

الذي يدعي أنه جرى العمل عليه -كهؤلاء الذين يستدلون بالأحاديث العامة- عليهم أن يثبتوا أن الرسول وضع يديه على صدره بعد رفع رأسه من الركوع، وهذا لا وجود له إطلاقاً، الذين لا يفعلون ذلك ليسوا بحاجة إلى أن يثبتوا النفي، أي أن يأتوا برواية: (ما كان رسول الله يضع اليمنى على اليسرى بعد رفع الرأس من الركوع)، ليسوا بحاجة، لماذا؟ لأن العبادات محصورة: **«مَا تَرَكْتُ شَيْئًا يُقَرِّبُكُمْ إِلَى اللَّهِ إِلَّا أَمَرْتُكُمْ بِهِ»**^(١)، فلو كان الرسول -**عَلَيْهِ السَّلَامُ**- يضع في

(١) الشيخ -**رَحِمَهُ اللَّهُ**- يقصد حديث: **«مَا تَرَكْتُ شَيْئًا يُقَرِّبُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ وَيُبَاعِدُكُمْ عَنِ النَّارِ إِلَّا قَدْ بَيَّنَّهَ لَكُمْ...»**.

هذا المكان لنُقل كما نُقل الوضع في المكان الأول، لا، لو كان الرسول يضع في الموضع الثاني كان نُقل إلينا كما نقل إلينا الوضع في القيام الأول، فإن لم يُنقل الوضع في القيام الثاني هذا دليل عملي جرى عليه المسلمون أن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ** - لم يكن يفعل ذلك.

فالاستدلالات بالأدلة العامة، سواء كانت من أقوال الرسول، وهي أقوى، أو كانت من أقوال الصحابة، وهي دونها؛ لأن أقوال الرسول تبقى بدقة محكمه أكثر من قول الصحابي.. هذا المثال واضح لما كنا بصددده "(١). اهـ.

قلت: وإنما نقلت كلا القولين كما هما لينظر فيهما من يطالع هذه المسألة، وليعمل بما يراه صواباً، وبما يقربّه إلى الله - **عَزَّوَجَلَّ** - دون تعصّب، ودون تغلُّظ على المخالف، والمسألة اجتهادية؛ فكلُّ يعمل بما ترجّح له، مع ملازمة أدب النقاش، والحرص على رحابة الصدر وسلامة القلب من الشحناء والبغضاء.

والذي أراه في هذه المسألة أن الأمر واسع، فمن شاء ردّها بعد الركوع كما كانت قبله، ومن شاء أرسلها.

وهذا هو ترجيح الإمام الوادعي - **رَحْمَةُ اللَّهِ** - حيث قال: "هذا الأمر فيه سهل؛ لأنه لم يثبت عن النبي - **صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ** - دليل صحيح صريح في الإثبات ولا في النفي؛ فمن وضع يده اليمنى على يده اليسرى على صدره بعد الركوع استدل بعمومات تلكم العمومات، من حديث وائل، ومن حديث عائشة، أنهم رأوا

(١) «جامع تراث العلامة الألباني في الفقه» (١٧/٩٦-٩٧).

النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - يصلي واضعاً يده اليمنى على يده اليسرى، يقولون: (يصلي) عام لا يخص إلا بدليل.

ثم بعد ذلك - أيضاً - أنه كان يصلي قائماً واضعاً يده اليمنى على يده اليسرى في الصلاة، وهذا أيضاً كذلك يقولون: (هو عام لا يخص إلا بدليل)، فالأمر سهل. والذين لا يقولون بهذا يقولون: (أن المراد بهذا هو ما قبل الركوع)، وقد جاء في صحيح مسلم في صفة صلاة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - من حديث وائل بن حجر أنه قدم إليهم، (أي: إلى النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وأصحابه)، فوجدهم يضعون أيديهم تحت الثياب، (أي: من البرد)، وإذا كبروا أخرجوا أيديهم، ولم ينقل أنهم ردوها بعد أن يقوموا من الركوع.

وهكذا أيضاً حديث: «ثُمَّ اسْتَقِمَّ حَتَّى يَرْجَعَ كُلُّ عَضْوٍ إِلَى مِفْصَلِهِ»^(١) أو بهذا المعنى.

فالأمر سهل في هذا، أنا الذي أراه لنفسي أنني لا أضع يدي اليمنى على اليسرى بعد الركوع، وأنه قبل الركوع، لكنني لست أقول: (إنه بدعة)، ولا (أنه ضلالة)، إلى غير ذلكم^(٢). اهـ.

وقال شيخنا يحيى الحجوري - حفظه الله تعالى - : "صلّ بما تراه أكثر طمأنينة لقلبك؛ إن شئت رددت يديك على صدرك بعد الرفع من الركوع، وإن شئت

(١) الشيخ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يقصد حديث: «... ثُمَّ ارْفَعْ رَأْسَكَ حَتَّى يَرْجَعَ كُلُّ عَضْوٍ إِلَى مِفْصَلِهِ...».

(٢) مفرغ من شريط: «حكم التصوير».

أسدلتها بعد الرفع، وليس عليك في ذلك إثم إن شاء الله، وليس هناك نص على إثبات سنية أحد الفعلين بحيث أن من خالفها خالف السنة المعلومة^(١). اهـ

❁ الرد على الرافضة وغيرهم في مسألة الضم ومناقشتهم فيها

وأما من عدى المسلمين فلا عبرة بخلافهم؛ فهم قد خالفوا في أصول الدين التي هي الفارق بين الإسلام والكفر، ناهيك عن مسألة لا تضر الصلاة من حيث الصحة والبطلان.

وقد رد الإمام الوادعي - رَحِمَهُ اللهُ - على الرافضة وغيرهم، وعلى شُبَّهَم في عدم وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة فقال - رَحِمَهُ اللهُ -:

"الشبهة الأولى:

ومثله ما ذكره من حديث محمد بن الهادي، وفيه نهى أن يجعل الرجل يده على يده في صدره في الصلاة، وأمر أن يرسلهما.

وقد كنت أردت أن أتبع ما فيه من مخالفة السنة فتركت ذلك لعلمي أن الناس قد سئموا هذه الأباطيل، ومن يُرد السلامة لدينه فلا يعتمد على شيء من كتب الشيعة، وإني أحمد الله إذ رأيت طلبة العلم باليمن لا يثقون بهم ولا بكتبهم، وكلما رأوهم يحاربون السنة سقطوا من أعينهم.

أما الحديث الذي أخرجه محمد بن الهادي وفيه النهي أن يجعل الرجل يده على يده في صدره في الصلاة وأمر أن يرسلهما، فهذا حديث باطل، يشهد القلب ببطلانه، إذ ليس له أصل في كتب المحدثين.

(١) انظر «مجموع فتاوى الكنز الثمين».

وقد كان بعض المتعصبة من المتمدبة يضع المسألة، ثم يضع لها إسناداً انتصاراً للمذهب، فلن يُقبل هذا الحديث الباطل من محمد بن الهادي، ولا من ألف مثل محمد بن الهادي؛ لأنه لا يستحيل في العادة أن يتواطأ ألف رافضي على الكذب. وأما الحديث الذي استشهد به المفتي ناقلاً له من التعليق على «نصب الراية»، وفيه: (لما روي عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه نهى عن التكفير)، وهو: (وضع اليد على الصدر!)، وعزاه المعلق على «نصب الراية» إلى الحافظ ابن القيم في «الفوائد»، فقد استشهد بالباطل على الباطل، وصار أعمى يقود أعمى، فالمعلق على «نصب الراية» حنفي جامد، والمفتي شيعي غال جاهل! فيقال لهذين وللحافظ ابن القيم - رَحِمَهُمُ اللَّهُ -: من أخرج هذا الحديث؟ وأين سنده حتى يُنظر في رجاله؟!

وإليك معنى التكفير، قال أبو السعادات في «النهاية»: (والتكفير: هو أن ينحني الإنسان ويطأ طئ رأسه قريباً من الركوع، كما يفعل من يريد تعظيم صاحبه).

إلى أن قال: (ومنه حديث أبي معشر أنه كان يكره التكفير في الصلاة، وذكر الزبيدي في «تاج العروس» نحوه).

إلى أن قال: (وقيل: هو أن يضع يده على يده على صدره، وذكر ابن منظور في «لسان العرب» نحوه، فعلم بهذا أن التكفير في هذا الحديث يُطلق على الانحناء، وعلى وضع اليد على اليد على الصدر).

لكن يقال: ثبت عرشك ثم انقش. أين سنده إلى أبي معشر؟ ولو وجد له سند إلى أبي معشر صحيح لكان الحديث معضلاً، إذ أبو معشر من أتباع التابعين، وهو

ضعيف، وقد قال البخاري وغيره: (إنه منكر الحديث) كما في «الميزان».

فَعُلِمَ بهذا أن هذا الحديث لا يثبت عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -،
 ويعجبني قول أبي محمد بن حزم - رَحِمَهُ اللَّهُ -: (المقلد كالغريق يتشبث بما يستطيع
 أن يتناوله، ولو بالطحلب).
 وإذا قد بطل ما استدلووا به فإليك أدلة الضم...

إلى قوله: الشبهة الثانية:

أنه ورد الإرسال عن بعض السلف، كعبد الله بن الزبير، وإبراهيم النخعي،
 وسعيد بن جبير، وعطاء بن أبي رباح، كما في مصنف ابن أبي شيبة (١/ ٣٩١)،
 ومصنف عبد الرزاق (٢/ ٢٧٦).

فالجواب: لعل بعضهم لم تبلغه أحاديث وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى،
 وبعضهم بلغته، ولعله استحسن ورأى أن الإرسال يعينه على الخشوع.

فأما من لم تبلغه أدلة وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة فهو
 معذور، وأما من استحسن مقابل النص، فاستحسانه مردود عليه كائناً من كان،
 ورضي الله عن علي ابن أبي طالب إذ يقول: (ما كنت لأدع سنة رسول الله -
 صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - من أجل أحد)، أو بهذا المعنى.

والله - عَزَّجَلَّ - يقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ
 وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب]. ويقول - عَزَّجَلَّ -: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ
 إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف].

فلا يحل لأحد أن يترك شرع الله لقول فلان أو فلان، ومن قد مضى من الذين

يُرسَلون، فهو إما جاهل معذور، أو مجتهد مأجور، أو معاند مأزور، لكن لا يحل اتباعهم فيما يخالف كتاب الله وسنة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، فإن الله - عَزَّجَلَّ - يقول: ﴿لَا تَجْعَلُوا دُعَاءَ الرَّسُولِ بَيْنَكُمْ كَدُعَاءِ بَعْضِكُمْ بَعْضًا قَدْ يَعْلَمُ اللَّهُ الَّذِينَ يَتَسَلَّلُونَ مِنْكُمْ لِوَاذًا فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (النور)، ويقول: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (النساء). ويقول - عَزَّجَلَّ -: ﴿أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُمْ مِنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَنْ بِهِ اللَّهُ﴾ [الشورى: ٢١].

الشبهة الثالثة:

كون بعض الصحابة وصف صلاة رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - وما ذكر فيها الضم، والذي تروج عليه هذه الشبهة هو من لم يطلع على كتب السنة، فأما من اطلع على كتب السنة؛ فإنه يعلم أن الصلاة وغيرها من العبادات مجموعة من أحاديث شتى، وفي كل حديث ما ليس في الآخر، ونحن مأمورون بالأخذ بالشرع كله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ادْخُلُوا فِي السِّلْمِ كَافَّةً﴾ [البقرة: ٢٠٨].

أفيقال في حديث سهل بن سعد - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ -: (كان الناس يؤمرون أن يضعوا أيماهم على شمالكهم) أن رفع اليدين والتأمين ليسا بمشروعين، وأن قراءة الفاتحة ليست بواجبة في كل ركعة؛ من أجل أن سهل بن سعد ما ذكر هذه الأمور؟! فبالصحابة - رضوان الله عليهم - وغيرهم من العلماء إذا وصفوا صلاة أو وضوءاً يهتمون بما يرون الناس مقصرين فيه ويذكرونه، وربما أنه لم يبلغ الصحابي

ما لم يذكره وقد بلغ غيره، والله أعلم^(١). اهـ

قلت: وقد تقدم معنا أنهم قد خالفوا -أيضاً- في مسألة التأمين في الصلاة، وقد تجدهم في بعض الأماكن يضعون اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة، وهذا من باب التقية إن صلّوا في مساجد أهل السنة.

قال الإمام الألباني -رَحِمَهُ اللهُ-: "هنا مثال على التقية يُضحك ويُبكي في آن واحد: قرأت لأحد مؤلفيهم في العصر الحاضر كتاب صغير في الفقه الشيعي تحت عنوان: (محرمات الصلاة)، يقول: (القبض إلا تقية) يعني: من محرمات الصلاة القبض (وضع اليمنى على اليسرى) في الصلاة إلا تقية، شيء فظيع، يعني: (حرام على الشيعي يضع يمينه على يساره إلا تقية)، يعني: كأنهم يقولون لأفرادهم الشيعة: إذا صليتم مع الشيعة فحرام أن تضع اليد اليمنى على اليسرى، أما إذا صليتم مع أهل السنة جاز، لأجل ماذا؟ لأجل أن تضلونهم، ولا تظهرون أمامهم أن مذهبكم شيعة، هذه هي التقية"^(٢). اهـ

❁ الرد على الزيدية في مسألة الضم

الزيدية عندهم عدة مخالفات في عقائدهم وعباداتهم! وهم إنما يبنون ذلك على الهيام، من أنهم يتبعون مذهب زيد بن علي، وهذا مذهب لا أصل له، ومع ذلك فإن الزيدية في هذا الزمان قد صار أكثرهم رافضة، ولم يبقَ منهم من هو على

(١) «رياض الجنة في الرد على أعداء السنة» (ص: ١١٨-١٣٣).

(٢) منقول من كتاب: «الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية» (ص: ١١).

مذهب الزيدية -الذين لم يكفرهم العلماء- إلا القلة القليلة، ومع ذلك فإنهم في هذه المسألة وغيرها في عَمَى، حيث أن أصل مذهب الزيدية هو وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة، وهو الذي عمل وأفتى به عدد من أتباع المذهب الزيدي!

قال الإمام الصنعاني -رَحِمَهُ اللهُ- في جواب له على سؤال حول الضم في الصلاة

ما نصه: "قوله: (والضم) يريد به ضم اليدين على الصدر، وهو مذهب زيد بن علي وأحمد بن عيسى حفيده، قال في «البحر»: (وقال زيد بن علي وأحمد بن عيسى: إن وضع اليد على اليد بعد التكبيرة مشروع)، واستوفي المهدي دليل هذا القول، وكأنه يذهب إليه، وقد عد في «ضوء النهار» رواياته عن النبي -صلى الله عليه وآله وسلم- من عشرين طريقاً، فإذا كان هذا مذهب زيد بن علي -عَلَيْهِ السَّلَامُ- تعيّن على من يدعي أنه زيدي المذهب أن يفعل في صلاته؛ وإلا فليس بزيدي" (١). اهـ

قلت: هذا وإن الزيدية في العصور المتأخرة -وخاصة في البلاد اليمنية- قد غيّرُوا وبدّلُوا في المذهب الزيدي على خلاف ما هو الأصل، وخاصة في التأمين في الصلاة، ووضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة!

قال الإمام الشوكاني -رَحِمَهُ اللهُ-: "ورأيت بخط السيد يحيى بن الحسين المذكور

قبله، أن صاحب الترجمة تواطأ هو وتلامذته على حذف أبواب من مجموع زيد بن علي، وهي ما فيه ذكر الرفع والضم والتأمين، ونحو ذلك، ثم جعلوا نُسْخاً

(١) «المسائل المرضية في بيان اتفاق أهل السنة والزيدية على سنن الصلاة» (١/ ٣١).

وبثوها في الناس، وهذا أمر عظيم وجناية كبيرة، وفي ذلك دلالة على مزيد الجهل وفرط التعصب، وهذه النسخ التي بثوها في الناس موجودة الآن؛ فلا حول ولا قوة إلا بالله" (١). اهـ

وقال العلامة ابن الوزير - رَحِمَهُ اللهُ -: "وأما وضع اليمنى على اليسرى والتأمين فلم أعلم أن أحداً من أهل البيت - عَلَيْهِمُ السَّلَامُ - روى في المنع من ذلك حديثاً نصّاً، ولا روى السيد في كتابه شيئاً من ذلك، بل روى محمد بن منصور الكوفي حديث وائل في ذلك في «علوم آل محمد»، ولم يضعفه، ولا روى له معارضاً ذكره في حق الصلاة، والتغليس بالفجر في جملة ما جمعه للعمل به على مذهب أهل البيت، وسماه «علوم آل محمد»، وروى الأمير شرف الدين الحسين بن محمد الهادي - نسباً ومذهباً - في ذلك حديث علي - عَلَيْهِ السَّلَامُ - "... إلخ، ثم ساق الأحاديث الواردة في ذلك (٢).

❁ شبهة في هذه المسألة والرد عليها

قال العلامة ابن الوزير - رَحِمَهُ اللهُ -: "الدعوى الأولى: ادعى أن أحاديث الفقهاء متعارضة في وضع اليد على اليد، ونص السيد على ما يتحير العاقل في صدوره من مثله، وذلك أنه ذكر في كتابه أن وائل بن حجر فاسق مجروح، فلما وصل السيد إلى مسألة (وضع اليمنى على اليسرى) ذكر تعارض الأخبار في ذلك، وأن في حديث وائل أن الوضع يكون على الصدور، وفي حديث علي وأبي هريرة

(١) «البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع» (٢/ ٣٣٠).

(٢) «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» (٣/ ٦-٨).

أن الوضع تحت السرة، فعارض بين رواية أمير المؤمنين مع أبي هريرة الحافظ الأمين، وبين رواية وائل الذي نص على أنه عنده من المجروحين الفاسقين، فأين كان عقل السيد -أيده الله- حتى اعتقد أن حديث وائل -مع اعتقاده فيه- يعارض حديث أمير المؤمنين -عليه السلام- وأبي هريرة -رضي الله عنه- حتى يجب طرح حديثهما من أجل حديث وائل؟!

وهذا يدل على أن السيد كتب رسالته وهو لا يدري ما يكتب! إما لتعصب شديد، أو غير ذلك^(١). اهـ

قلت: وتقدم معنا أن أثر علي -رضي الله عنه- ضعيف.

❁ شبهة في أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل يديه في الصلاة ووضعها

يُروى الرافضة والزيدية ويضحكون على الجهال والعامّة بأن أمر الضم والإرسال لليدين في الصلاة واسع، أي أن من أراد أن يضم يديه في الصلاة فله ذلك، ومن أراد أن يرسلهما فله ذلك، ولا ينكر على أحد منهما؛ لأن كلاً من الفعلين ثابت عن النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم-، وهذا دجل وكذب، وقائل ذلك قد أعظم الفرية وكذب في دعواه أن النبي -صلى الله عليه وعلى آله وسلم- كان يرسل يديه.

قال العلامة الإمام الوادعي -رحمه الله-: "تحذير:

بعض الناس إذا نُصح إلى العمل بهذه السنة العظيمة يقول: (إن الرسول ضم وأرسل يديه).

فأما الضم فنعم، والأحاديث كثيرة في ذلك كما تقدم.

(١) «العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم» (٣/ ١٥).

وأما الإرسال فلم يثبت عن رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - .

جزم بذلك ابن عبد البر كما في «سبل السلام»، ومحمد بن إبراهيم الوزير كما في «الروض النضير»، فيُخشى على القائل ذلك أن يتناوله ما رواه الإمام أحمد - رَحِمَهُ اللَّهُ - عن أبي قتادة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أنه قال: «إِيَّاكُمْ وَكَثْرَةَ الْحَدِيثِ عَنِّي، فَمَنْ قَالَ عَلَيَّ فَلْيَقُلْ حَقًّا أَوْ صِدْقًا، وَمَنْ تَقَوَّلَ عَلَيَّ مَا لَمْ أَقُلْ فَلْيَتَّبِعْهُ مَقْعَدُهُ مِنَ النَّارِ»، فالواجب هو التثبت فيما يُعزى إلى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ -، ولا يحل لمسلم أن يعزو إلى رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - شيئاً حتى يعلم ثبوته، وقد روى مسلم في صحيحه عن النبي - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَسَلَّمَ - أنه قال: «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي بِحَدِيثٍ يُرَى أَنَّهُ كَذِبٌ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ» (١) (٢). اهـ.

❁ فصل: ما جاء من أحاديث ضعيفة في وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة

الأول: عن أبي جحيفة، عن علي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: إن من السنة في الصلاة وضع الكف على الكف تحت السرة (٣).

(١) رواه مسلم (٨/١)، وما أثبتناه فهو لفظ مسلم، حيث أن الشيخ - رَحِمَهُ اللَّهُ - قال: (حَدِيثًا)، فأثبتنا لفظه: (بِحَدِيثٍ).

(٢) «رياض الجنة في الرد على أعداء السنة» (ص: ١٣٣).

(٣) ضعيف جداً، رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (٤٨/٢)، وفيه ثلاث علل:

العلة الأولى: محمد بن القاسم المحاربي، قال الحافظ الذهبي: "تكلّم فيه، وقيل: (كان يؤمن بالرجعة)، قاله أبو الحسن بن حماد الكوفي الحافظ". اهـ.

الثاني: عن شداد بن شرحبيل الأنصاري - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: ما نسيت من شيء، ولن أنسى أني رأيت رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - قائماً يصلي، ويده اليمنى قابض على اليسرى قابض عليها^(١).

الثالث: عن يعلى بن مرة الثقفي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «ثَلَاثَةٌ يُحِبُّهَا اللَّهُ: تَعْجِيلُ الْفِطْرِ، وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ، وَضَرْبُ الْيَدَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى فِي الصَّلَاةِ»^(٢).

الرابع: عن الحسن قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -: «كَأَنِّي أَنْظَرُ إِلَى أَحْبَارِ

العدة الثانية: عبد الرحمن بن إسحاق الواسطي الأنصاري، قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف.

العدة الثالثة: زياد بن زيد السوائي، قال الحافظ في «التقريب»: مجهول.

وضعف الحديث العلامة الألباني في «ضعيف أبي داود - الأم» (١ / ٢٩١ - ٢٩٢).

(١) ضعيف، رواه الطبراني في «مسند الشاميين» برقم: (١١١٢)، وفيه علتان:

العدة الأولى: بقية بن الوليد الكلاعي، ضعيف الحديث.

العدة الثانية: عياش بن مؤنس الشامي، أورده البخاري في «التاريخ الكبير» (٧ / ٤٧)، ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.

(٢) ضعيف، رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» برقم: (٧٤٧٠)، وفيه ثلاث علل:

العدة الأولى: محمد بن شعيب الأصبهاني، ضعيف الحديث.

العدة الثانية: عبد الرحمن بن سلمة الرازي، لم أجد من وثقه.

العدة الثالثة: عمر بن عبد الله بن يعلى بن مرة الثقفي، ضعفه أحمد، وقال الدارقطني: متروك.

بَنِي إِسْرَائِيلَ وَاضْعِي أَيْمَانَهُمْ عَلَى شَمَائِلِهِمْ فِي الصَّلَاةِ» (١).

الخامس: عن طاوس قال: كان رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - يضع يده اليمنى على يده اليسرى، ثم يشد بينهما على صدره وهو في الصلاة (٢).

السادس: عن ابن جرير الضبي، عن أبيه قال: رأيت علياً - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - يمسك شماله بيمينه على الرسغ فوق السرة (٣).

السابع: عن أنس بن مالك - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: قال رسول الله - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - : «مِنْ أَخْلَاقِ النَّبَوَّةِ: تَعْجِيلُ الْإِفْطَارِ، وَتَأْخِيرُ السُّحُورِ، وَوَضْعُ الْيَمِينِ الْأَيْدِي عَلَى الْأَيْدِي فِي الصَّلَاةِ» (٤).

(١) ضعيف، رواه ابن أبي شية في «مصنفه» برقم: (٣٩٣٧)، وفيه علتان:

العلة الأولى: يوسف بن ميمون المخزومي القرشي، قال الحافظ في «التقريب»: ضعيف.

العلة الثانية: أنه من مراسيل الحسن البصري، وهي أوهى المراسيل.

(٢) مرسل، رواه أبو داود في «سننه» برقم: (٧٥٩)، وانظر «إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل» (٧١ / ٢) للعلامة الألباني - رَحِمَهُ اللَّهُ -.

(٣) ضعيف، رواه أبو داود في «سننه» برقم: (٧٥٧)، وفيه غزوان بن جرير الضبي، قال الحافظ في «التقريب»: مقبول. وضعف الأثر العلامة الألباني في «ضعيف أبي داود - الأم» (٢٩٣ / ١).

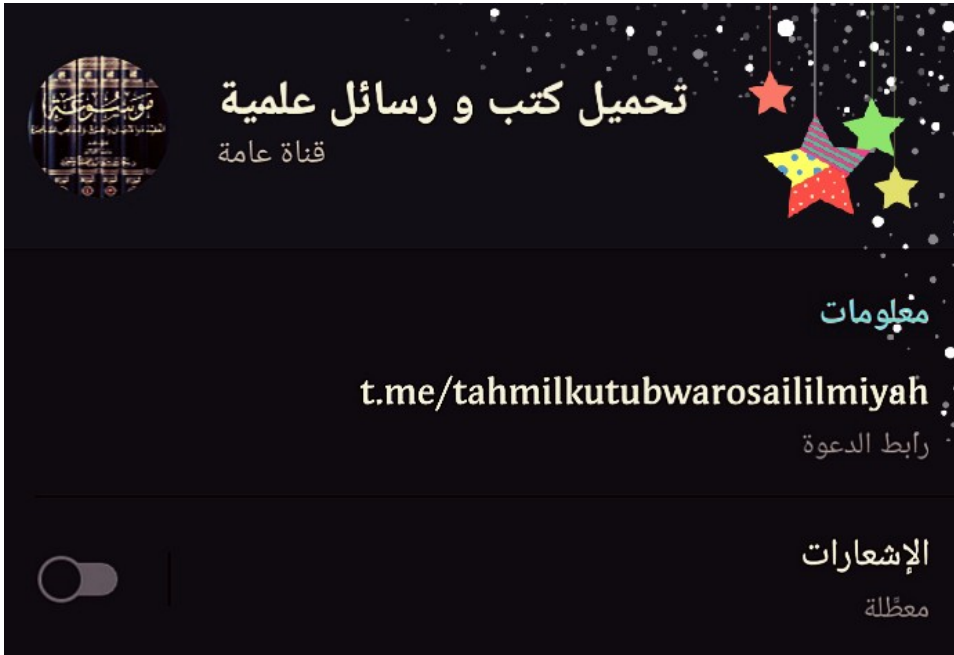
(٤) رواه الجوهري في «أماليه» برقم: (٢٤)، وفيه علتان:

العلة الأولى: أبو أبي عبيد الصَّيرِي (وهو أحمد بن المؤمل بن أبان بن تمام)، لم أجد له توثيقاً.

العلة الثانية: عبد الحكم بن عبد الله القسملي، قال البخاري: منكر الحديث. وقال الحافظ في

الثامن: عن حذيفة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قال: من أخلاق الأنبياء: تأخير السحور، وتعجيل الإفطار، ووضع اليمين على الشمال^(١).

التاسع: عن عائشة - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قالت: ثلاثة من النبوة: تعجيل الإفطار، وتأخير السحور، ووضع اليد اليمنى على اليسرى في الصلاة^(٢).



«التقريب»: ضعيف.

(١) رواه الجوهرى في «أماليه» برقم: (٢٣)، وفيه علتان:

العلة الأولى: ابن البقال (وهو عبد العزيز بن إسحاق الزيدى البغدادي)، متروك الحديث.

العلة الثانية: أبو قتادة (وهو عبد الله بن واقد الحراني)، قال الحافظ في «التقريب»: متروك.

(٢) رواه الدارقطني في «سننه» برقم: (١٠٩٥)، وفيه محمد بن أبان الأنصاري، قال

البخاري: لا يُعرف له سماع من عائشة.

الفهرس

- ٥..... مقدمة
- ٧..... سبب كتابة هاتين الرسالتين
- ٨..... الرسالة الأولى: التأمين في الصلاة وغيرها
- ٨..... ❀ معنى (التأمين) لغة وشرعاً
- ١٠..... ❀ لغات التأمين في الصلاة
- ١١..... ❀ حكم تشديد الميم في لفظة التأمين في الصلاة
- ١٢..... ❀ التأمين ليس من ضمن سورة الفاتحة
- ١٣..... ❀ يفصل بين قول: { وَلَا أَصْلَاحَ } والتأمين بسكتة لطيفة
- ١٣..... ❀ فصل: ما جاء من أحاديث صحيحة في استحباب التأمين في الصلاة
- ١٦..... ❀ لم يختلف العلماء في استحباب التأمين في الصلاة
- ١٧..... ❀ حكم التأمين في الصلاة
- ٢١..... ❀ هل التأمين في الصلاة خاص بالمأموم دون الإمام؟
- ٢٣..... ❀ لو ترك الإمام التأمين فهل يؤمّن المأموم؟
- ٢٤..... ❀ حكم التأمين للمنفرد في الصلاة
- ٢٤..... ❀ حكم التأمين في الصلاة السرية
- ٢٥..... ❀ حكم الجهر بالتأمين في الصلاة

- ❁ فصل: ما جاء في الجهر بالتأمين في الصلاة الجهرية ٣١
- ❁ هل تجهر المرأة بالتأمين إذا صلت خلف الإمام؟ ٣٤
- ❁ حكم من نسي التأمين في الصلاة ٣٥
- ❁ ملازمة التأمين في الصلاة من أسباب غفران الذنوب ٣٦
- ❁ هل قول هذا الذكر يكفر كبائر الذنوب؟ ٣٧
- ❁ ملازمة التأمين في الصلاة من أسباب إجابة الدعاء ٣٩
- ❁ حكم تكرار التأمين ثلاثاً في الصلاة ٤١
- ❁ متى يكون التأمين في الصلاة؟ ٤٢
- ❁ حكم الزيادة على التأمين الوارد في الصلاة ٤٣
- ❁ نصيحة مهمة لمن يفوته التأمين مع الإمام ٤٤
- ❁ من هم الملائكة الذين يتوافقون مع المصلين في التأمين؟ ٤٥
- ❁ ملازمة التأمين في الصلاة من خصائص هذه الأمة، وفيه مخالفة وإغاضة للكفار من اليهود ٤٦
- ❁ أي دعاء يؤمّن عليه المصلي في صلاته؟ ٤٨
- ❁ هل يؤمّن لو قرأ الفاتحة خارج الصلاة؟ ٥٠
- ❁ (لا يؤمّن على أي دعاء في القراءة داخل الصلاة غير الفاتحة) بلا خلاف بين أهل العلم ٥٢
- ❁ هل يؤمّن المأموم إن صلى خلف إمام يداوم على القنوت في الفجر؟ ٥٢
- ❁ حكم التأمين خلف إمام يدعو دبر الصلاة ٥٥
- ❁ حكم التأمين في قنوت الوتر ٥٨

- حكم التأمين في قنوت النوازل ٥٩
- حكم التأمين خارج الصلاة إذا دعا له الغير ٦٢
- حكم التأمين عند دعاء الخطيب يوم الجمعة ٦٥
- حكم التأمين عند استسقاء الخطيب يوم الجمعة ٧٠
- هل يؤمّن العبد على دعاء نفسه؟ ٧٢
- متى يحرم التأمين؟ ٧٣
- هل يؤمّن الحاضرون في المقبرة على دعاء من يدعو للميت؟ ٧٥
- حكم التأمين على دعاء الكفار ٧٧
- حكم التأمين خلف من يدعو في المسجل ٧٨
- حكم زيادة قول (اللهم) أو نحوها إذا دعا له الغير ٧٩
- التأمين فيه مخالفة للرافضة الشيعة ٨٢
- شبهة الرافضة في عدم التأمين في الصلاة ٨٥
- فصل: ما جاء من أحاديث ضعيفة في التأمين في الصلاة ٩١
- الرسالة الثانية: في استحباب وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة ١٠٤
- فصل: ما جاء من أحاديث صحيحة في وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة ١٠٥
- (وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة) هو قول عامة العلماء من الصحابة ومن بعدهم ١١١
- هل ثبت في وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة إجماع؟ ١١٣

- ❁ وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة شامل للفرض والنفل ١١٥
- ❁ هل وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة واجب؟ ١١٥
- ❁ أين يكون وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة، هل على الصدر أم على السرة؟ ١٢٠
- ❁ رد الإمام الوادعي - رَحْمَةُ اللَّهِ - على من يصف أهل السنة بالاضطراب في مسألة الضم ١٢٤
- ❁ فصل: ذكر من روي عنهم الإرسال لليدين في الصلاة ١٢٧
- ❁ فصل: ذكر ما روي عن الإمام مالك في وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة ١٣١
- ❁ لو صلى بالناس إمام يسبل يديه في الصلاة فهل يتابعه المأموم؟ ١٣٥
- ❁ حكم رد اليد اليمنى على اليد اليسرى بعد الرفع من الركوع في الصلاة ١٣٦
- ❁ الرد على الرافضة وغيرهم في مسألة الضم ومناقشتهم فيها ١٤٥
- ❁ الرد على الزيدية في مسألة الضم ١٤٩
- ❁ شبهة في هذه المسألة والرد عليها ١٥١
- ❁ شبهة في أن النبي صلى الله عليه وسلم أرسل يديه في الصلاة ووضعها ١٥٢
- ❁ فصل: ما جاء من أحاديث ضعيفة في وضع اليد اليمنى على اليد اليسرى في الصلاة ١٥٣
- ❁ الفهرس ١٥٧